الإجابة عمن أوردهم ابن عدي في كتاب "الكامل" من الصحابة

القسم الثاني

(من أول حرف الشين إلى نهاية الحروف)

جمع ودراسة

د/ مازن بن محمد بن محمد بن حسانين

الأستاذ المشارك بقسم السنة بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية

جامعة القصيم

من ١٨٩٥ إلى ٢٠٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله حق حمده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه ومن تبعه.

أما بعد:

فإن كتاب «الكامل في ضعفاء الرجال» للإمام الحافظ الكبير أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت: ٣٦٥هـ) رحمه الله، من أهم وأكبر وأجل ما صنف في ضعفاء الرجال، وقد تواترت كلمات الأئمة سلفا وخلفا في الثناء عليه وبيان قدره، ومع ذلك فقد عابوا عليه أمورا غيرها كان أولى منها، وإن كان له فيها كلها عذر بل أعذار، فمما عابه أهل العلم على ابن عدي وانتقدوه بسببه: إدخاله جماعة من أصحاب النبي ﷺ في كتابه «الكامل» الذي صنف للضعفاء من الرواة، ومعلوم أن الصحابة الأجلاء ليس فيهم رجل ضعيف على المعنى الذي يريده أهل الحديث، وإنما أورد ابن عدي من أورده منهم في الأعم الأغلب لضعف في أسانيد أحاديث رويت من طريقهم فحسب، لا أنه يذهب إلى ضعف أحد منهم في ذاته، فحاشاهم وحاشاه.

وقد تبع ابن عدي في ذلك إمام أهل الصنعة أبا عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت:٢٥٦هـ) رحمهما الله، وسار على دربه، فليس واحد ممن ذكره ابن عدي منهم في الأعم الأغلب، إلا ويُصَدِّر ترجمته بتضعيف البخاري لحديث يروى من جهة ذلك الصحابي، بيد أن البخاري كان أحسن تصرفا في الأغلب من ابن عدي غفر الله له؛ ذلك أن البخاري لم يورد عامتهم في «كتاب الضعفاء» له، وإنما ذكرهم في «التاريخ»، وتكلم على أسانيد أحاديثهم المذكورة وضعفها فحسب، ولا بأس في ذلك عليه، فإن «كتاب التاريخ» ليس خاصا بالضعفاء، بخلاف «الضعفاء» له أو «الكامل» لابن عدي فإنهما مُتَمَحِّضان للضعفاء، وموضع الإشكال عند ابن عدي أنه نقل كلام البخاري الذي قاله في «التاريخ» وأورد بسببه الصحابي نفسه في «الكامل في الضعفاء»، وكان بوسعه لو أراد ألا يخلي كتابه من كلمة البخاري هذه، أن يورد هذا الحديث في ترجمة

الراوي الذي بسببه ضعف الحديث، وينقل هنالك كلمة البخاري، فيكون أبعد عن الإشكال واللوم، والله يغفر لأبي أحمد ابن عدي ويرحمه، فإنه ما قصد إلا خيرا، كما سيأتي في كلامه واعتذاره عن ذلك في مواطن عديدة، والله المستعان.

ولما كانت لي في الفترة الأخيرة نوع عناية بكتاب «الكامل»، وعشت معه مدة من الزمن، وصنعت عدة أبحاث حوله، في محاولة لتجلية بعض ما يدور حول الكتاب وفيه من مسائل وفوائد، و«الكامل» بحر زاخر يحتاج إلى دراسته من جوانب متعددة، فهو أكبر كتاب وصلنا في الضعفاء من رجال الحديث، وما كتبته وأكتبه الآن وغدا لا يعدو إلا أن يكون إصبعا ضئيلة تومئ على استحياء وتغري أهل الصنعة وعلماء الفن لإعطائه حقه من النظر والدرس؛ ومن هنا قوي عندي العزم لإنجاز هذا البحيث، وهو محاولة متواضعة لحصر هؤلاء الصحابة المذكورين في «الكامل»، ودراسة تراجمهم، ومحاولة الوقوف على السبب الذي من أجله أدخلهم ابن عدي في كتابه.

- مشكلة البحث:

من خلال هذا البحث أحاول الإجابة عن هذه الأسئلة:

- كم عدد الصحابة الذين أدخلهم ابن عدي في «الكامل»؟
- ما مدى ثبوت الصحبة لهم، وهل فيهم من لا تثبت صحبته؟
- ما الباعث لابن عدي على هذا؟
- هل سبقه إلى ذلك أحد أو وافقه عليه؟
- ما مدى تأثير إدخالهم في الضعفاء على ثبوت صحبتهم؟

- أهمية البحث:

- تبرز أهمية هذا البحث من تعلقه بالصحابة، وهم الطبقة الأولى من طبقات الرواة، ومعلوم رفعة شأنهم وتعديل الله لهم مما لا يسوغ معه إدخالهم في كتب الضعفاء.

- يحاول هذا البحث البيان عن الأسباب والمبررات التي دفعت ابن عدي إلى إدخال هؤلاء الصحابة في «الكامل».

- أهداف البحث:

- معرفة عدد الصحابة الذين أدخلهم ابن عدي في «الكامل».
- معرفة مدى ثبوت الصحبة لهؤلاء المذكورين.
- بيان الباعث لابن عدي على ذلك.
- معرفة من سبق ابن عدي أو وافقه على صنيعه هذا.
- بيان مدى تأثير ذلك على ثبوت صحبة هؤلاء المذكورين.

- الدراسات السابقة:

وبعد النظر والسؤال والاستقصاء، لم أظفر بدراسة تجيب على أسئلة هذا البحث، بل لم أقف على أحد اعتنى بهذه القضية أصلا، اللهم إلا ما كان من الفاضل الدكتور: زهير عثمان علي نور، في دراسته القيمة «ابن عدي ومنهجه في كتابه الكامل في ضعفاء الرجال»، فقد سبق لاستخراج أسماء هؤلاء الصحابة من «الكامل»، وأودعهم ملحقا في صفحتين، من ملاحق دراسته المذكورة (٢/٢٢٥-٢٢٧)، ولكنه اكتفى بمجرد سرد أسمائهم فحسب، ولم يتكلم عنهم بشيء يذكر، وقد كان سببا في لفت نظري إلى هذه المسألة لدراستها فجزاه الله خيرا.

- حدود البحث:

مجموع من ذكر في «الكامل» ممن ذكروا في الصحابة: (٢٦) ستة وعشرون رجلا يشتمل هذا البحث على (١٨) ثمانية عشر منهم، وهم من ابتداء حرف الشين إلى آخر الحروف، وقد سبق ودرست في بحث سابق الثمانية الأول من أول حرف الألف إلى آخر حرف السين.

- منهج البحث:

وقد سرت في هذا البحث على المنهج الاستقرائي في جمع هؤلاء الصحابة، ثم المنهج التاريخي في إثبات صحبتهم، والمنهج النقدي في دراسة وشرح سبب إيراد ابن عدي لهم في «الكامل».

- إجراءات البحث:

- جمعت كل من ذكره العلماء في الصحابة، سواء اتفقوا على ثبوت صحبته أو اختلفوا فيها، على ما هو المعمول به عند جميع المصنفين في الصحابة.
- ذكرت ما طالته يدي من كتب الصحابة التي ترجمت للصحابي موضع البحث، واعتنيت بذكر اختلافهم إذا كان، وربما أتوسع في ذلك إذا كان ثمة متسع للترجيح.
- نقلت كلام ابن عدي في الصحابي موضع البحث بتمامه، غير أني ربما هذبته بعض الشيء، غير متصرف فيه بزيادة ولا نقصان.
- درست كلام ابن عدي، وقارنته بصنيع غيره من المصنفين في الضعفاء، أو من أورد الصحابي منهم في كتابه، وبينت مواضع الاتفاق والاختلاف.
- خرجت الأحاديث التي أوردها ابن عدي في ترجمة الصحابي تخريجا مستوعبا لموضع الإشكال فيها، بما يخدم مسألتنا.
- خرجت ما أشار إليه ابن عدي –أو غيره من النقاد ممن ينقل عنهم– من الأحاديث التي لم يذكرها، معاملا لها معاملة المذكورة، إذا كانت مما يخدم دراستنا.

- خطة البحث:

وقد بنيت هذا البحث على مقدمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة، وفهارس:

المقدمة: وهي تلك التي بين يديك، وقد اشتملت على أهمية البحث ،ومشكلته، وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وإجراءاته، وخطته.

التمهيد: وفيه ترجمة مختصرة لابن عدي، وتعريف بكتابه «الكامل»، ونبذة من منهجه فيه، ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ترجمة مختصرة لابن عدي.

المبحث الثاني: تعريف بكتاب «الكامل».

الفصل الأول: منهج ابن عدي في إيراده لتراجم الصحابة.

الفصل الثاني: تراجم الصحابة المذكورين في «الكامل» والتعليق عليها.

وأخيرا الخاتمة: –أسأل الله حسنها– فيها أهم نتائج البحث.

الفهارس: وتشتمل على (فهرس الآيات، وفهرس الأحاديث، وفهرس الصحابة، وفهرس الموضوعات).

وأسأل الله تعالى القبول والتوفيق والسداد.

والحمد لله أولا وآخرا ظاهرا وباطنا

التمهيد

المبحث الأول

ترجمة مختصرة للإمام أبي أحمد ابن عدي[١]

- **اسمه ونسبه:**

هو الحافظ العلامة الناقد المحقق عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد بن مبارك، أبو أحمد الجرجاني، المعروف بابن القطان[٢].

- **مولده:**

ولد بمدينة جُرْجَان – وهي اليوم في إيران– يوم السبت، غرة ذي القعدة، سنة سبع وسبعين ومائتين، وهي السنة التي مات فيها أبو حاتم الرازي رحمهما الله.

- **شيوخه:**

جاوز شيوخه الألف شيخ، وقد جمعهم في معجم له، فقد ولم يصلنا، ومن مشاهير شيوخه: أبو جعفر ابن جرير الطبري– ويسميه الإمام–، وأبو يعلى الموصلي، وأبو عبد الرحمن النسائي، وأبو جعفر الطحاوي، وأبو بكر ابن المنذر، وابن أبي داود، وأبو القاسم البغوي، والحسن بن سفيان النسوي، وابن عقدة، وابن صاعد، والساجي، والدولابي، وخلائق غيرهم.

---

(١) أفدت كثيرا في هذا الفصل والذي يليه من الدراسة القيمة «ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل في ضعفاء الرجال» للدكتور الفاضل: زهير عثمان علي نور – جزاه الله خيرا.

(٢) «تاريخ جرجان» (٢٦٦–٢٦٨)، «الإرشاد» (٧٩٤/٢)، «الأنساب» (٣ / ٢٢١ – ٢٢٢)، « اللباب» (١ / ٢٧٠)، «سير أعلام النبلاء» (١٥٤/١٦)، «تذكرة الحفاظ» (٣ / ٩٤٠ – ٩٤٢)، «العبر» (٢ / ٣٣٧ – ٣٣٨)، « دول الإسلام» (١ / ٢٦٦)، «مرآة الجنان» (٢ / ٣٨١)، «طبقات السبكي» (٣ / ٣١٥ – ٣١٦)، «البداية والنهاية» (١١ / ٢٨٣)، «النجوم الزاهرة» (٤ / ١١١)، «طبقات الحفاظ» (٣٨٠)، «شذرات الذهب» (٣ / ٥١)، «كشف الظنون»(١٣٨٢/٢)، «هدية العارفين» (١ / ٤٤٧)، «إيضاح المكنون» (٢٧٤/٢)، «الرسالة المستطرفة» (١٠٨).

- تلاميذه:

روى عنه خلائق، من شيوخه؛ كابن عقدة [١]، ومن دونهم كحمزة بن يوسف السهمي، وأبي سعد الماليني –وكلاهما ممن روى عنه كتاب الكامل– ومحمد بن عبد الله بن باكويه الشيرازي، وأبي عبد الله ابن البَيّع الحاكم النيسابوري، وغيرهم.

- ثناء العلماء عليه:

كان أبو أحمد بن عدي كلمة إجماع في حفظه وضبطه، ومعرفته بهذا الشأن، وتقدمه فيه، ولهذا تواترت كلمات الأئمة والعلماء في زمانه وبعد زمانه في الثناء عليه:

– قال أبو يعلى الخليلي عنه: « عديم النظير حفظاً وجلالة، سألت عبد الله بن محمد الحافظ، فقلت: ابن عدي أحفظ أم ابن قانع ؟ فقال: ويحك، زِرُّ قميص ابن عدي أحفظ من عبد الباقي... »[٢] .

– وقال أحمد بن أبي مسلم الفارسي الحافظ: «لم أر مثل أبي أحمد ابن عدي الجرجاني، فكيف فوقه في الحفظ ؟!» وكان قد لقي – أي أحمد بن أبي مسلم – أبا القاسم الطبراني، وأبا أحمد الحاكم الكرابيسي والحفاظ، وقال: «كان حفظ هؤلاء تكلفاً، وكان أبو أحمد ابن عدي حفظه طبعاً »[٣].

– وقال الحافظ ابن عقدة الكوفي لابن عدي: «ما أتى أحد مثلك من أهل المشرق – يعني ما أتى بلدنا – »[٤] .

- وفاته:

---

(١) قال ابن عدي: « سمع منى أبو العباس ابن عقدة «كتاب الجعفرية» ، عن أبي الأشعث ، وحدث به عني، فقال: حدثني عبد الله بن عبد الله »، يعني نسبه لجده تعمية لأمره لأنه من تلاميذه، وانظر: «معجم البلدان» (١٢٢/٢).

(٢) « الإرشاد» (٢ / ٧٩٤).

(٣) «الإرشاد» (٢ / ٧٩٤).

(٤) «الإرشاد» (٢ / ٧٩٤).

ذكر تلميذه السهمي في «تاريخ جرجان»: «أنه مات غرة جمادى الآخرة سنة (٣٦٥هـ) خمس وستين وثلاثمائة، ليلة السبت، وصلى عليه أبو بكر الإسماعيلي، ودفن بجانب مسجد كرز بن وبرة، عن يمين القبلة مما يلي صحن المسجد»[١].

وقد بُلِّغ رحمه الله ثمانيا وثمانين سنة، أنفقها في حفظ سنة النبي صلى الله عليه وسلم، و الذب عنها، قال الذهبي: «طال عمره، وعلا إسناده، وجرّح وعدّل، وصحّح وعلّل»[٢]، فلله دره وعلى الله أجره، ورضي الله عنه ورحمه.

(١) «تاريخ جرجان » (٢٦٧)، ونقل ذلك عنه : ابن عساكر في «تاريخ دمشق»، والسبكي في «الطبقات».
(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٦ / ١٥٤).

المبحث الثاني

تعريف بكتاب «الكامل»

❊ اسم الكتاب:

لقد اتفق كل من ذكر أو تكلم عن هذا الكتاب أن اسمه «الكامل»؛ ولكنهم تفرقوا بعد ذلك في تتمة الاسم؛ فسماه بعضهم «الكامل في معرفة الرجال»[١]، وسماه آخرون «الكامل في معرفة الضعفاء»[٢]، وزاد بعضهم «... والمتروكين»[٣]، وزاد بعضهم على هذا «... وعلل الحديث»[٤]، وسماه ابن تيمية «الكامل في أسماء الرجال»[٥]، والذي على طرة نسختين من نسخه الخطية «الكامل في ضعفاء المحدثين وعلل الحديث»، ومع كل هذا فالذي سماه به مصنفه وأفصح عنه في مقدمة كتابه أنه: «الكامل في ضعفاء الرجال»، وإذا ورد نهر الله بطل نهر معقل.

إذا قالت حَذامِ فصدِّقوها فإن القول ما قالت حَذامِ

وقد انتقد السخاوي تسمية ابن عدي كتابه الذي صنفه للضعفاء بـ«الكامل» –مع إشادته بالكتاب وثنائه العاطر عليه– فقال: « مع أنه لا يحسن أن يقال «الكامل» للناقصين »[٦].

❊ منزلته وثناء العلماء عليه:

---

(١) كالإمام الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٥٤/١٦) ، وفي «تذكرة الحفاظ» (٩٤٠/٣)، وابن كثير في «البداية والنهاية» (٢٨٣/١١)، والسيوطي في «طبقات الحفاظ» (٣٨٠)، وغيرهم.

(٢) كالذهبي في «تاريخ الإسلام» (٣٤٠/٢٦)، وابن السبكي في «طبقات الشافعية» (٣١٥/٣).

(٣) كابن قاضى شهبة في «طبقات الشافعية» (١١٨/١)، وابن العماد في «الشذرات» (٥١/٣) ، وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (١٣٨٢/٢)، والزركلي في «الأعلام» (٢٣٩/٤).

(٤) كإسماعيل باشا البغدادي في «هدية العارفين» (٤٤٧/١).

(٥) «مجموع الفتاوي» (٢٧١/١).

(٦) «الإعلان بالتوبيخ» (ص: ١٠٩)، و«فتح المغيث» (٣ / ٣١٤).

لقد أصاب الكامل من اسمه أكمل النصيب، فكان من أحسن وأوسع وأجل ما صنف في هذا الباب، بل هو –فيما بلغنا– أكبر وأوسع كتاب صنف في ضعفاء الرجال على الإطلاق فيما بين أيدينا من كتب هذا الشأن، ولهذا اعتمد عليه كل من جاء بعده، ولا يكاد يستغني عنه أحد، وقد تواترت كلمات الأئمة والمصنفين في الإشادة بقدره وعلو شأنه:

- فقد سأل حمزة بن يوسف السهمي شيخه الدارقطنى أن يصنف كتاباً في ضعفاء المحدثين فقال له: «أليس عندك كتاب ابن عدي ؟ فقال حمزة: نعم[١]، قال الدارقطني: فيه كفاية، لا يزاد عليه»[٢].

– وقال أبو يعلى الخليلي: « له تصنيف في الضعفاء، ما صنف أحد مثله »[٣].

- وقال أبو الحسن ابن القطان الفاسي:« وكتابه الكامل وافٍ بغرضه »[٤].

– وقال شيخ الإسلام ابن تيمية:« ولم يصنف في فنه مثله »[٥].

– وقال الحافظ الذهبي في «تاريخ الإسلام»: « وله كتاب «الكامل في معرفة الضعفاء» في غاية الحسن »[٦]. وقال في «الميزان»: «هو أكمل الكتب وأجلها»[٧].

– وقال السبكي: « وكتابه الكامل، طابق اسمه معناه، ووافق لفظه فحواه، من عينه انتجع المنتجعون، وبشهادته حكم المحكّمون، وإلى ما يقول رجع المتقدمون والمتأخرون »[٨].

---

(١) الجادة : «بلى»؛ قال ذلك الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٦ / ١٥٤).

(٢) «تاريخ جرجان» (ص ٢٦٧).

(٣) «الإرشاد» (٢ / ٧٩٥).

(٤) «الوهم والإيهام» (٥/٦٤٢).

(٥) «مجموع الفتاوى» (١ / ٢٧١).

(٦) «تاريخ الإسلام» (٢٦/٣٤٠).

(٧) «ميزان الاعتدال» (٢/١).

(٨) «طبقات الشافعية الكبرى» (٣ / ٢٠٢).

–وقال الحافظ ابن كثير: « لم يسبق إلى مثله، ولم يلحق في شكله» [١].

– وقال ابن قاضى شهبة: «وهو كامل في بابه كما سُمِّي » [٢].

–وقال السخاوى:« ومصنفه في الرجال إليه المنتهى في الجرح » [٣]، وقال أيضا: « أكمل الكتب المصنفة قبله وأجلها» [٤].

---

(١) «البداية والنهاية» (١١ / ٢٨٣).

(٢) «طبقات الشافعية» (١ / ١١٨).

(٣) «الإعلان بالتوبيخ» (ص ١٦٥).

(٤) «الإعلان بالتوبيخ» (ص: ١٠٩).

الفصل الأول

منهج ابن عدي في تراجمه للصحابة

١- لقد حاول ابن عدي رحمه الله في تصنيفه «كتاب الكامل» استيعاب الضعفاء والمتكلم فيهم؛ سواء المتفق على ضعفهم أو المختلف فيهم على قدر ما بلغه علمه، وذلك قوله: «وذاكر في كتابي هذا كُلَّ من ذُكر بضربٍ من الضعف، ومن اختُلف فيهم فجرحه البعض، وعَدَّله البعض الآخر، ومرجح قول أحدهما مبلغ علمي من غير محاباة، فلعل مَنْ قبَّح أمره، أو حَسَّنه تحامل عليه، أو مال إليه »[(١)]، وقد جره ذلك إلى إدخال جماعة من الثقات في كتابه، وذلك لسببن، الأول: أن يكون لهؤلاء الثقات بعض أحاديث أنكرت عليهم، وهذا لا يؤثر على ضبطهم لاسيما إذا كان نادرا، ومَنْ مِنَ الثقات لا يُنْكَرُ عليه؟!! قال الحافظ ابن حجر في «هدي الساري»: «ومن عادته فيه أنه يخرّج الأحاديث التي أنكرت على الثقة»[(٢)]. والسبب الثاني: أن يكون هناك من تكلم فيهم، ولو بأدنى كلام، فيقول رحمه الله: «ولولا أني شرطت في كتابي هذا أن أذكر كل من تكلم فيه متكلم؛ لكنت أجل أحمد بن صالح أن أذكره»[(٣)]، وقد صار هذا الأخير بابا واسعا لنقده ممن جاء بعده، فهذا الإمام الذهبي مع أنه يقول في «السير» عنه: «ذكر في «الكامل» كل من تُكلم فيه بأدنى شيء، ولو كان من رجال «الصحيحين»، ولكنه منتصر له إذا أمكن، وهو منصف في الرجال بحسب اجتهاده»[(٤)]= إلا أنك تراه يتعقبه في «الميزان» لما ذكر(زيد بن أسلم مولى عمر) قائلا: «تناكد ابن عدي فذكره في (الكامل)» [(٥)]، وكذلك قال في ترجمة (عبد الله بن يوسف): «أساء ابن عدي بذكره في

---

(١) «الكامل» (١/٨٤).

(٢) «هدي الساري» (٤٢٩).

(٣) «الكامل» (١/٤٢١).

(٤) «السير» (١٦/١٥٤).

(٥) «ميزان الاعتدال» [٢٩٨٩] ونحوه في ترجمة عبد الله بن وهب[٤٦٧٧]، وترجمة مالك بن إسماعيل أبي غسان النهدي [٧٠٠٨].

الكامل»[(١)]، وقال في ترجمة «عفان بن مسلم»: «آذى ابن عدي نفسه بذكره له في كامله»[(٢)]!! مع التأكيد على أن ابن عدي عادة ما يذكر الثقات هؤلاء ليدافع عنهم ويفند ما قيل فيهم، وهو ما يفعله الذهبي في «الميزان» بعينه، فاستمع إليه يقول في مقدمة «ميزانه»: « وفيه من تكلم فيه مع ثقته وجلالته بأدنى لين،... ولم أر أن أحذف اسم أحد ممن له ذكر بتليين ما، خوفا من أن يتعقب علي... لا أني ذكرته لضعف فيه عندي»[(٣)]، فماذا فعل ابن عدي غير هذا؟!!

٢- وقد حمل هذا الاستيعاب المذكور ابن عدي على أن أدخل في «الكامل» جماعة من أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم، لكنه لم يذكرهم لضعف فيهم فحاشاهم أن يكون فيهم من يتكلم فيه، وإنما أدخلهم تبعا للإمام البخاري، وذلك لضعف الطرق إليهم، ولأن الإسناد إليهم لا يصح، وهذا مذهب معروف للبخاري، وهو أنه «ربما يذكر في كتاب الضعفاء بعض الصحابة الذين رُوِيَ عنهم شيء لم يصح، ومقصوده بذلك ضعف المروي لا الصحابي»[(٤)] وقد شرح هذا ابن عدي وبينه أتم بيان، فقال رحمه الله تعالى في ترجمة «زيد بن أبي أوفى»: «وكل من له صحبة ممن ذكرناه في هذا الكتاب؛ فإنما تكلم البُخارِيّ في ذلك الإسناد الذي انتهى فيه إلى الصحابي أن ذلك الإسناد ليس بمحفوظ، وفيه نظر، لا إنه يتكلم في الصحابة؛ فإن أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِحَقِّ صُحْبَتِهِم وتَقَادُمِ قَدَمِهِم في الإسلام لكل واحد منهم في نفسه حَقٌّ وحُرمة للصُّحْبة، فهم أجلُّ من أن يَتَكَلَّم أحدٌ فِيهِم»[(٥)].

٣- ومجموع من أوردهم ابن عدي في «الكامل» من الصحابة (٢٦) ستة وعشرون صحابيا، وعامتهم قد تكلم البخاري في صحة أحاديث قد رويت من طريقهم، ولكنه مع

---

(١) «ميزان الاعتدال» [٤٧١٢].

(٢) «ميزان الاعتدال» [٥٦٧٨].

(٣) «ميزان الاعتدال» (٢/١).

(٤) من تعليقة للعلامة المعلمي على «الجرح والتعديل» (٢٢/٣).

(٥) «الكامل» (١٠٧/٥).

ذلك لم يدخل عامتهم في كتابه «الضعفاء»[(١)]، وإنما تكلم عنهم في «التاريخ»، وهذا هو الأنسب والأليق، فهو لا ينسب إليهم ضعفا، وإنما يضعف أحاديث أسندت إليهم، وهذا هو موضع الإنكار على أبي أحمد ابن عدي، حيث أخذ كلام البخاري في «التاريخ»، وترجم لهؤلاء الصحابة بسببه في «الكامل في الضعفاء»، فجانبه الصواب، وأنكر عليه المنكرون، ولهم في ذلك حقٌّ وأيّ حقٍّ، وقد يقول قائل: إنما ألجأه إلى ذلك حرصه ألا يفوته ممن تكلم فيه أحد، فأقول: قد كان بوسعه أن يورد قول البخاري هذا في ترجمة الراوي المتسبب في ضعفه لا في ترجمة الصحابي، والله يسامحنا وإياه ويغفر لنا وله.

٤- وقد كنت تناولت في بحث سابق الثمانية الأول من هؤلاء الصحابة المذكورين في «الكامل»، وسأذكر ملخص ما يتعلق بهم هنا ثم أتبعهم بملخص ما يتعلق ببقية الستة والعشرين، ليكون هذا الملخص صورة كاملة للبحث بكليته، ثم أفرد بعده تفاصيل دراسة الثمانية العشر الذين هم محل هذا البحث إن شاء الله تعالى.

- فأما الأول منهم وهو بسر بن أبي أرطاة، فمختلف في صحبته وابن معين والواقدي وأهل المدينة وغيرهم لا يثبتون صحبته، وقد نقل ابن عدي كلمة ابن معين فيه، وهي كلمة شديدة جدا، لكن عذر ابن معين أنه يعتقد أن الرجل ليس من الصحابة وينفي هذا تماما، وكذا عذر ابن عدي تشككه في صحبته هو الآخر، فهو على حد قوله: «مشكوك في صحبته».

- وأما الثاني، وهو حبشي بن جنادة، فأورده لقول البخاري «في حديثه نظر»، وقد تعجب منها الذهبي ولم ير لها وجها، ثم ساق ابن عدي له أحاديث من رواية شريك عن

---

(١) نعم أورد جماعة منهم في «الضعفاء» وهم (سلامة بن القيصر، و....وهند بن أبي هالة) وقد كان في ذكرهم في التاريخ وبيان عدم صحة الإسناد إليهم غنية عن إدخالهم في «الضعفاء»، ولهذا قال أبو حاتم في غير واحد ممن أدخلهم البخاري في «الضعفاء»: «يحول من الضعفاء»، من ذلك قوله في هند بن أبي هالة ربيب النبي ﷺ كما سيأتي في ترجمته [٢٦]: «روى عنه قوم مجهولون، فما ذنب هند بن أبي هالة؟ أدخله البخاري في «كتاب الضعفاء»، ... يحول من هناك».

أبي إسحاق السبيعي، ومن رواية مجالد عن الشعبي، وطريق مجالد لا يثبت لحال مجالد، ولكن طريق شريك ظاهرها السلامة، إلا أن يكون للبخاري فيها نظر، كما قال، فإن صح نظر البخاري، فهذا يعني أنه لم يثبت لحبشي ذكر ولا رواية إلا في هذه الأحاديث، وهي غير ثابتة –على نظر البخاري– فيكون هذا معكرا على ثبوت صحبة حبشي، ولئن لم تثبت له الصحبة فما على ابن عدي من إيراده في «الكامل» من عتب ولا حرج.

– وأما الثالث، وهو ديلم بن فيروز الحميري، فقد أورده لقول البخاري فيه: «روى عنه ابن عبد الله، فيه نظر»، وقد وَهَّم البخاريَّ في هذا أبو أحمد الحاكم والمِزّيُّ وابنُ حجر، فرأوا أن الذي رَوَى عنه ابنُه عبدُ الله ليس ديلم بن فيروز الحميري، وإنما هو صحابي آخر اسمه فيروز الديلمي، فاشتبه الأمر على البخاري، لأن لكل واحد منهما حديثًا في الأشربة، فإن صحَّ قولهم، فإن إدخال ديلم في «الكامل» غلَطٌ بُنِي على وَهَم، وكلمة البخاري التي اعتمدها ابن عدي في إدخاله ليس له منها نصيب. في حين ذهب جماعة من الحفاظ إلى أن الرجلين (ديلم بن فيروز الحميري، وفيروز الديلمي) واحد ولكنه مختلف في اسمه واسم أبيه فحسب، وهذا محصل تصرف البخاري والترمذي وابن سعد وابن حبان، ودافع عنه مغلطاي دفاعا شديدا في «إكماله».

– وأما الرابع فهو ذو الأصابع الجهني، وقد أورده لقول البخاري في حديثه: «ليس بالقائم»، وساق حديثه هذا الفرد الذي لا يعرف لذي الأصابع ذكر إلا فيه، وهذا الحديث مداره على عثمان بن عطاء الخراساني، وهو متفق على ضعفه عند عامة النقاد، إلا ما كان من بلديه دُحَيْم الحافظ فقد كان يستحسن حديثه. وأيا ما كان فحتى لو أخذنا بقول دحيم فيه، فإنه لن ينفعه هنا؛ لأنه اختلف عليه اختلافا شديدا، مما يؤكد اضطرابه في هذا الحديث وعدم ضبطه له. فإذا لم يثبت هذا الحديث فهذا مما يؤثر لا محالة على ثبوت صحبة ذي الأصابع لاسيما إذا لم تثبت صحبته إلا من طريق هذه الرواية، فلا تثريب حينئذ على ابن عدي لو لم تثبت صحبته من وجه معتمد.

– وأما الخامس، وهو ذو اليدين، فأورده لكلمة نقلها عن البخاري لم ينقلها غيره، وهو قول البخاري –فيما يُذْكَر– «لا يصح حديثه»، ولا أراها تثبت هذه الكلمة عن

البخاري في ترجمة ذي اليدين؛ فليست في شيء من كتب البخاري، ولا عزاها إليه أحد؛ بل إن ابن عدي نفسه نقلها هكذا بلا إسناد على خلاف عادته المُسْتَتِبَّة فيما ينقله عن النقاد ومنهم البخاري فلا ينقل عنه إلا بإسناد، وإنما نقل الناس –ومنهم ابن عدي– عن البخاري قوله في ترجمة «مطير» –راوي هذا الحديث عن ذي اليدين–: «سمع ذا اليدين، ولم يثبت حديثه»، وهذا المناسب للحال، فلا يتكلم البخاري في الأعم الأغلب في ترجمة الصحابي مضعفا حديثه إلا إذا كان لا تعرف صحبة هذا الصحابي إلا من طريق هذا الحديث فيما رأيت، والله أعلم، وأما ذو اليدين فثابت الصحبة بلا مرية، وقد أخرج له البخاري في «الصحيح» حديث السهو لكن من غير الطريق الذي أنكره، فلا وجه عندي لابن عدي في إدخال هذا الصحابي الكريم في «الكامل»، إلا على سبيل الوهم والغلط الذي لا ينجو منه أحد، فالظاهر أنه توهم ثبوت كلمة البخاري المذكورة، فأدخله لهذا، وجل من لا يسهو، والله يغفر له ولنا بكرمه ومنه، ويسامحنا وإياه.

– وأما السادس، وهو زيد بن أبي أوفى، وقد أورده لقول البخاري فيه: «لم يتابع في حديثه»، وساق له هذا الحديث الفرد الذي لا يعرف لزيد ذكر في الصحابة إلا به، وهو حديث مضطرب مسلسل بالمجاهيل، بل حكم عليه الذهبي بالوضع، ولا يعرف ذكر لزيد إلا في هذا الحديث الموضوع، مما يزلزل القول بثبوت صحبته، فلو لم تثبت صحبته من وجه آخر، فلا تثريب على ابن عدي في إيراده، والله أعلم.

– وأما السابع، وهو سلام بن قيس، كذا أورده بهذا الاسم ابن عدي تبعا للبخاري، ولهذا لم يعرفه، ونقل فيه قول البخاري «لم يصح حديثه»، والمعروف في اسمه «سلامة بن قيصر»، و هو مختلف في صحبته، والأكثرون على عدم ثبوتها، وأنه تابعي، وخالف في ذلك المصريون فأثبتوها، ومدار ذلك على ثبوت الحديث المستفاد منه صحبته، ولا يثبت من وجه، فهو بعد الاختلاف فيه مسلسل بالمجاهيل حيثما يدور، ولهذا قال أبو حاتم: « ليس حديثه من وجه يصح فيه ذكر صحبته»، وما دام الأمر كذلك فأي حرج يلحق أبا أحمد ابن عدي من إيراده في «الكامل»؟!!.

– وأما الثامن، فهو سليك الغطفاني، وقد أورده تبعا للبخاري، وذكر حديث «صل ركعتين» من مسند سليك، وقال: «لم يصح عن سليك»، بيد أن ابن عدي تشكك في نسبة هذه الكلمة، وغلب على ظنه أنها للنسائي، فنسبها إليه، ولم أقف عليها في شيء من مصنفات النسائي المطبوعة، ولا عزاها إليه أحد، وإنما هي كلمة البخاري في «تاريخه»، والبخاري إنما يقصد ضعف الحديث من مسند سليك فحسب، وسليك ثابت الصحبة، وهو صاحب قصة هذا الحديث وليس صحابيه وإنما صحابيه جابر بن عبد الله رضي الله عنه، ومن جعله من مسند سليك فقد غلط وتوهم، وقد شرحت ذلك مفصلا هنالك بما تطالعه في ترجمة سليك، وخلاصة الأمر أن ضعف هذا الطريق لا يؤثر على صحة الحديث في الجملة فهو مخرج في الصحيحين، وسليك صحابي لم يتشكك في هذا أحد، ثم هو مذكور في رواية مسلم أنه صاحب القصة، فما كان ينبغي لأبي أحمد أن يورده في «الكامل»، وليته ذكر هذا في ترجمة أحد رواة الطريق المنتقد، ممن دون الصحابي، والله يغفر لنا وله ويسامحنا وإياه.

– وهذا آخر ملخص من درستهم في بحثي السابق، وأكمل بملخص من درستهم في بحثي هذا.

– فأما التاسع، فهو أبو الطفيل عامر بن واثلة، وهو ثابت الصحبة بلا مثنوية، وإنما أورده ابن عدي بسبب كراهة المغيرة بن المقسم الرواية عنه، ولا يضر ذلك أبا الطفيل شيئا، لا سيما وقد ظهر أن إعراض المغيرة عن أبي الطفيل كان بسبب تشيع أبي الطفيل لعلي رضي الله عنهما، وهو تشيع قد يحتمل ليس فيه غض من مقام الشيخين، وقد وقع فيه جماعة من الفضلاء، فلم تترك به بل ولا بأشد منه رواياتهم، ولئن كان المغيرة قد أعرض عن أبي الطفيل، فإن أحدا لم يتخلف عن الرواية عنه غيره، اللهم إلا الخوارج ولا يفرح بموافقتهم، ولعله لذلك عقب ابن عدي بذكر طلب قتادة من أبي الطفيل أن يحدثه في الموقف، فلم يطاوعه أبو الطفيل ورأى أن هذا ليس بموضع تحديث. وعلى كل فما كان لأبي أحمد حاجة في إيراد أبي الطفيل في هذا الكتاب، والله أعلم.

– وأما العاشر، فعبد الله بن ثابت، وقد أورده ابن عدي، تبعا للبخاري الذي ضعف حديثه في «تاريخه»، ولم يقف ابن عدي على هذا الحديث، وقد ذكرته هناك اجتهادا، ولا يعرف لابن ثابت غيره، وهو حديث مختلف فيه اختلافا شديدا، ولا يثبت من وجه من الوجوه، فلو كان هذا الحديث هو معتمد من يثبت صحبة عبد الله، فليس لعبد الله صحبة أبدا، ولا ضير على ابن عدي ساعتئذ في إدخاله هنا، ولو كانت صحبته ثابتة من طريق آخر، فلم أعرفه، والله أعلم.

– وأما الحادي عشر، فهو عبد الله بن حذافة السهمي، وهو صحابي مشهور لا ارتياب في صحبته، وإنما أورده ابن عدي تبعا للبخاري الذي ضعف حديثا له في «التاريخ»، وليت ابن عدي ذكر هذا الحديث وضعفه في ترجمة الراوي المتسبب في الضعف، بدلا من إدخال الصحابي في «الضعفاء» بلا حاجة، والله أعلم.

– وأما الثاني عشر، فهو عبد الله بن سيدان المِطْرُودي، وقد أورده تبعا لتضعيف البخاري حديثه، والرجل مختلف في صحبته، والأكثرون على أنه تابعي، وهناك من يضعفه بل إن ابن عدي يرى أنه شبه المجهول، فهو قطعا لا يرى صحبته، وعليه فلا لوم عليه في إدخاله في هذا الكتاب.

– وأما الثالث عشر، فهو عبد الله بن عبد الله بن أمية، وهو مختلف في صحبته، والأكثرون على ثبوتها وهو الذي أميل إليه، ولكن البخاري ذكره في التابعين، وابن عدي فيما يظهر تابع للبخاري في ذلك، وقد نقل كلمة البخاري في ضعف حديثه من «التاريخ»، ولم يعقب عليها شيئا، بل ولا ذكر الحديث الذي ضعفه له البخاري، وهو كما سبق معذور في إدخاله لعَدِّهِ إياه في التابعين تبعا للبخاري.

– وأما الرابع عشر، فهو عبد الله بن أبي مطرف، وهو مختلف في صحبته، والظاهر عدم ثبوت صحبته، فإن الحديث الذي لعله هو مستند القائلين بصحبته قد وهم فيه بعض الضعفاء فذكر اسم (عبد الله بن أبي مطرف) غلطا، والصواب أنه عبد الله بن مطرف بن الشخير، وعبد الله من أبناء التابعين فحسب، ولكن البخاري قال في «تاريخه»: «له

صحبة»، وضعف حديثه الذي لا يعرف له غيره، ونقل ابن عدي قوله مقرا، فيعتب عليه في ذلك فالرجل عنده فيما يظهر صحابي، فلو نزهه عن ذلك لكان أولى.

– وأما الخامس عشر، فهو عبد الله بن المُعْتَمِّ العبسي، وهو ثابت الصحبة، ولكن لا تثبت عنه رواية، وإنما أورده ابن عدي تبعا للبخاري الذي ضعف حديثه فحسب، ولم يذكر ابن عدي هذا الحديث، ولعله لكونه قد اضطرب فيه في اسم صحابيه هل هو عبد الله بن مغنم أو ابن معتم، وكلاهما صحابيان، والحديث ضعيف على كل حال.

– وأما السادس عشر، فهو عبد الرحمن بن ثابت بن الصامت، وهو مختلف في صحبته، والبخاري ومن ورائه ابن عدي لا يثبتان له صحبة، وإنما يعدونه من ضعفاء التابعين، فلا تثريب على ابن عدي والحال هذا في إدخاله في «الكامل»، والله أعلم.

– وأما السابع عشر، فهو عبد الرحمن بن سَنَّة الأسلمي، وقد ذكره عامة المصنفين في الصحابة فيهم، وأورده البخاري كذلك في طبقة الصحابة من «تاريخه»، ولكنه أعاد ترجمته برمتها في «الضعفاء»، وتبعه ابن عدي فأدخله «الكامل» ونقل قول البخاري في ضعف حديثه الذي لا يعرف له حديث سواه، فلئن كان هو معتمد من قال بصحبته فإن الحديث ضعيف باتفاق النقاد، مما يعكر على ثبوت صحبته، ولئن كانت صحبته عند من يثبتها مستندة إلى شيء آخر فلم يظهر لي، والله أعلم.

– وأما الثامن عشر، فهو عبد الرحمن بن صفوان، وهو مختلف في صحبته، والبخاري وغيره يذكره في التابعين، والظاهر أن ابن عدي ممن يرى رأي البخاري حيث صدر ترجمته بقول ابن معين بنفي رؤيته وسماعه، وهو ما ينفي عنه الصحبة، ولذلك فلا تثريب على ابن عدي في إدخاله «الكامل» لأنه عنده في عداد التابعين، والله أعلم.

– وأما التاسع عشر، فهو عبد الرحمن بن قارب بن الأسود، والتحقيق أنه ليس بصحابي أصلا، وإنما أدخله من أدخله في الصحابة توهما، والرجل تابعي وحديثه مرسل، فلا تثريب على ابن عدي في إدخاله «الكامل»، وقد سبقه البخاري فأورده في «ضعفائه».

– وأما العشرون، فهو عتبة بن عويم الأنصاري، وهو من المختلف في صحبتهم، ولم يذكره أكثر المصنفين في الصحابة، والظاهر أن ابن عدي ممن لا يرى صحبته، ولذلك قال بعد أن نقل تضعيف البخاري حديثه: «وأرجو أنه لا بأس به»، ولا يقول مثل هذا في صحابي عنده، وقد وافقه على إدخاله في الضعفاء العقيلي، وليس من عادته إدخال أحد من الصحابة في كتابه، وكذلك ذكره الذهبي في «ديوان الضعفاء»، وفي «الميزان»، وإن كان استظهر في بعض نسخه أن له صحبه.

– وأما الحادي والعشرون، فهو عطية بن بسر، وهناك اثنان (عطية بن بسر) على التحقيق: أحدهما مازني، وهذا صحابي بالاتفاق، والآخر هلالي، وهو تابعي وهو الذي ذكره ابن عدي تبعا للبخاري الذي ذكره في التابعين من «تاريخه»، وعليه فلا تثريب عليه. والله أعلم.

– وأما الثاني والعشرون، فهو عمرو بن عبيد الله الحضرمي، وابن عدي نقل عن البخاري تضعيف حديثه الذي لا يعرف له غيره ولعله مستند من أثبت له صحبة أو رؤية، وصرح بأنه لا تثبت له صحبة، فهو عنده تابعي، فلا يلام فيه.

– وأما الثالث والعشرون، فهو كدير الضبي، وكدير تابعي على الصحيح وقد وهم من عده صحابيا اعتمادا على رواية وقع فيها غلط من الراوي فأشعر بصحبته، والرجل بعد ذلك ضعيف، وأورده عامة المصنفين في الضعفاء في مصنفاتهم، وإيراد ابن عدي له ونقله كلام المضعفين له يدل على اعتقاده عدم صحبته، فهو لا يورد من الصحابة في الكامل إلا من كان الضعف في أحاديثهم لا فيهم، وليس في الصحابة الثابتة صحبتهم أحد متكلم فيه ولا ضعيف والحمد لله، فليس على أبي أحمد في شأنه عتب ولا حرج.

– وأما الرابع والعشرون، فهو كنانة بن عباس بن مرداس، والرجل لم يذكره أحد في الصحابة، غير ابن منده فإنه ذكره في «تاريخه» في أسماء التابعين، وذكر أن له رؤية، ولم يدخله في «معرفة الصحابة»، وإنما أورده ابن حجر في «الإصابة» على قاعدة المصنفين في الصحابة من ذكر كل من ذكر برؤية فيهم، وإلا فالظاهر أن الرجل تابعي، وهو ما

استقر عليه أمر الحافظ في «التقريب» فقال: «مجهول»، وأورده العقيلي وابن حبان في كتابيهما، فلا تثريب على ابن عدي فيه.

– وأما الخامس والعشرون، فهو محدوج الذهلي، الراوي عن جسرة، وهذا تابعي لم يذكره أحد قط في الصحابة ولا يعرف بغير حديثه عن جسرة في دخول الجنب المسجد، وإنما يشتبه بمحدوج بن زيد الهذلي، وهذا الأخير مختلف في صحبته، وأول من خلط بينهما فيما أعلم مغلطاي وتبعه بعضهم، والصواب التفريق، ولا تثريب على ابن عدي فيه فليس بصحابي.

– وأما السادس والعشرون، فهو هند بن أبي هالة، ربيب النبي ﷺ، وهو صحابي بلا مرية، وإنما أورده ابن عدي تبعا للبخاري الذي أدخله الضعفاء لضعف حديثه المشهور في وصف النبي ﷺ، وقد أنكر أبو حاتم ذلك على البخاري إذ قال: «روى عنه قوم مجهولون، فما ذنب هند بن أبي هالة؟ أدخله البخاري في «كتاب الضعفاء»، ... يحول من هناك»، وهذا ممن يعتب على ابن عدي إدخاله في «الكامل» لثبوت صحبته، والله أعلم.

– فتحصل من جميع ذلك أن من ذكرهم ابن عدي في «الكامل» من الصحابة، أقسام ثلاثة:

الأول: من ثبتت صحبتهم، وهؤلاء الذين بَيَّن ابنُ عَدِيٍّ أنه أوردهم تبعا للبخاري، وكان قصد البخاري وابن عدي من ورائه بيان ضعف الحديث المروي عنهم، ولا يؤثر ذلك على صحبتهم شيئا، وهذا مما يعتب فيه على ابن عدي في معظمهم لأنه كان يمكنه بيان ضعف حديثهم في ترجمة أحد رواة الإسناد المتسببين في ضعفه، ولا يلحق هذا العتب البخاري إلا في النادر حيث أورد عامتهم متكلما على أحاديثهم في «تاريخه» ولم يوردهم في «الضعفاء»، بخلاف ابن عدي فإنه أدخل الجميع في «الضعفاء».

والثاني: من اختلف في صحبته منهم، ويكون الظاهر أن ابن عدي ممن لا يعدهم في الصحابة، وإنما يعدهم من التابعين، وهؤلاء لا عتب على ابن عدي فيهم فهم عنده تابعون لا صحابة، وإن كان غيره يعدهم في الصحابة، ولا يقضى على مجتهد بقول مثله

من المجتهدين. وهؤلاء نوعان: أحدهما: السابق وهو من يختار ابن عدي القول بكونه تابعي، وثانيهما: من لا يعرف له صحبة إلا من طريق حديثه الذي ضعفه ابن عدي تبعا للبخاري أو غيره، فعدم ثبوت حديثه الذي هو معتمد ثبوت صحبته قاض بعدم صحة صحبته، والمحصلة فيهما واحدة ولا تثريب على ابن عدي فيهما.

والثالث: من لا تثبت له صحبة أصلا، وإنما أورد في الصحابة توهما أو اشتباها، وهؤلاء ليسوا من بابتنا ولا على شرط هذا البحث أصلا، فإنهم ليسوا صحابة بيقين، ولا عبرة بتوهم من توهم خلاف ذلك.

الفصل الثاني

الصحابة الذين أوردهم ابن عدي في كتابه «الكامل في ضعفاء الرجال»

القسم الثاني

٩- عامر بن واثلة أبو الطُّفَيل.

أوَّلًا: القول في صحبته:

لا اختلاف في ثبوت صحبته رضي الله عنه، وقد ذكره في الصحابة: ابن قانع في «معجم الصحابة»[١]، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة»[٢]، وابن عبد البر في «الاستيعاب»[٣]، وابن الأثير في «أسد الغابة»[٤]، وابن حجر في «الإصابة» [٥]، وهو من صغار الصحابة ولد عام أحد، وأدرك من حياة النبي ﷺ ثماني سنوات.

ثانيا: ذكر ابن عدي له:

- أورده ابن عدي -رحمه الله-في «الكامل»، وقال:
- «وَلَهُ صحبة من رسول الله ﷺ، وقد روىٰ عَن رسول الله ﷺ قريبًا من عشرين حديثًا.
- حدثنا ابن حماد، حَدَّثَنِي صالح بْن أَحْمَد بْن حنبل، قَالَ: حدثَنَا علي بن المديني، قَالَ: سمعت جرير بْن عبدالحميد، وقيل لَهُ: كَانَ مغيرة ينكر الرواية عَن أبي الطفيل؟ قَالَ: نعم[٦].
- حدثنا جعفر بْن مُحَمَّد بْن الليث الزيادي، قَالَ: حدثنا مسلم بْن إِبْرَاهِيم، قَالَ: ثنا شعبة، عَن قتادة، قَالَ: سألت أبا الطفيل، عَن حديث بالموقف، فَقَالَ: لكل

---

(١)«معجم الصحابة» (٤/٤٣٧).

(٢)«معرفة الصحابة» (٤/٢٠٦٧).

(٣)«الاستيعاب» (٤/١٦٩٦).

(٤)«أسد الغابة» (٣/١٤٣).

(٥)«الإصابة» (٣/٦٠٥).

(٦) «تاريخ دمشق» (٢٦/١٢٨)، وفيه وفي إحدىٰ مخطوطات «الكامل» : «يكره» بدل «ينكر».

مقام مقال[١].

- قَالَ الشَّيْخُ: وَلَوْ ذَكَرْتُ لِأَبِي الطُّفَيْلِ مَا رَوَاهُ هُوَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ لطال الكتاب، وأبو الطفيل أشهر من ذاك، وَلَهُ عَن رسول الله ﷺ نحوٌ من عشرين حديثًا، وكان الخوارج يذمونه باتصاله بعلي بْن أبي طالب عليه السلام، وقوله بفضله، وفضل أهله، وليس برواياته بأس»[٢].

ثالثا: التعليق والدراسة:

- أثبت ابن عدي له صحبة النبي ﷺ، وذكر أن له أحاديث كثيرة عن النبي ﷺ وأنه ليس برواياته من بأس، وليس في ذلك اختلاف إن شاء الله تعالى، وقد قال ابن السَّكَن: «رُوِي عنه رؤيتُه لرسول الله ﷺ من وجوه ثابتة، ولم يرو عنه من وجه ثابت سماع من رسول الله ﷺ لصغره»[٣].
- وإنما أدخله ابن عدي في «الكامل» من أجل الكلمة التي نقل فيها عن جرير بن عبد الحميد إنكار أو كراهة مغيرة بن مقسم الرواية عن أبي الطفيل، وقد نقلها مغلطاي في «إكماله»، وقال: «وفي لفظ: «كان لا يعبأ بحديثه» »[٤]، ولعله يقصد ما في «الكامل» أيضا في ترجمة عمرو بن شعيب، عن جرير، عن مغيرة، قال: «كان لا يعبأ بحديث سالم بن أبي الجعد، وخلاس بن عمرو، وأبي الطفيل، وبصحيفة عبد الله بن عمرو»[٥]، والظاهر أن إعراض مغيرة عن حديث أبي الطفيل إنما كان للمفارقة في المذهب، فقد كان أبو الطفيل رضي الله عنه من

---

[١] «شعب الإيمان» (٢٦٣/٤)، وليس فيه «بالموقف»، وانظر: «تاريخ دمشق» (١٢٩/٢٦).

(٢)«الكامل» (٤٧٧/٧ ترجمة رقم: ١٢٦٧).

[٣]«إكمال تهذيب الكمال» (١٥٣/٧)، و«الإصابة» (٣٨٤/١٢).

[٤]«إكمال تهذيب الكمال» (١٥٣/٧).

[٥]«الكامل» [١٢٠٨٠/الرشد].

شيعة علي رضي الله عنه، كما يقول ابن سعد: «وكان أبو الطفيل ثقة في الحديث، وكان متشيعا»[١]، والظاهر أن تشيعه كان على نمط الشيعة الأوائل؛ فقد «كان محبا في علي يعترف بفضل الشيخين إلا أنه كان يقدم عليا»[٢] على حد قول ابن عبد البر، وفي «تاريخ نيسابور» للحاكم: «سمعت أبا عبد الله يعني محمد بن يعقوب الأخرم وسئل: لم ترك البخاري حديث أبي الطفيل عامر بن واثلة؟ قال: لأنه كان يفرط في التشيع» [٣]، وقد كان المغيرة بن مقسم عثمانيا، بل كان يحمل على عليٍّ رضي الله عنه بعض الحمل[٤]، فالظاهر أن هذا هو الحامل له على تركه الرواية عنه، لا شيء آخر، وإذا كان كذلك، فلا ضير على أبي الطفيل رضي الله عنه من ذلك، ولذا لم يتخلف عن الرواية عنه أحد غير مغيرة فيما بلغنا، والله أعلم.

– ولعله لذلك عقَّب ابن عدي ذلك بطلب قتادة منه الحديث، وامتناع أبي الطفيل من تحديثه لانشغاله بالموقف، وقد رواه ابن عساكر بلفظه المذكور وأتبعه برواية أخرى عن قتادة قال: «سألت أبا الطفيل عن حديث وهو يطوف بالكعبة،

---

[١] «طبقات ابن سعد» (٦/٥٥١).

(٢) «الاستيعاب» (٤/١٦٩٦).

[٣] «إكمال تهذيب الكمال» (٧/١٥٣) قال مغلطاي: «وفيه نظر لأن البخاري قد خرج حديثه، على ذلك اتفق جماعة المؤرخين»، قلت: نعم أخرجه البخاري [١٢٧] عن عبيد الله بن موسى، عن معروف بن خرَّبوذ، عن أبي الطفيل، عن علي، رضي الله عنهما، وهو من عوالي البخاري، فإنه مما يلتحق بثلاثياته، وليس لأبي الطفيل ذكر في البخاري غير هذا الموضع، وما ذكره الحافظ ابن الأخرم من إفراط أبي الطفيل في التشيع، فلم أقف له على دليل ولا شاهد، وهو يخالف ما نقله ابن عبد البر، فيما مضى، والله أعلم.

[٤] « تهذيب الكمال»: (٢٨ / ٣٩٧).

فقال إن لكل مقام مقالا، إن هذا ليس موضع مقال»[١]، ليدلل بهذا على احتفاء العلماء به واعتنائهم بالسماع منه، والله أعلم.

- ثم ختم ترجمته ببيان صحة رواياته، وأنه ليس فيها ما يتكلم فيه، وبيان أن الخوارج يتكلمون في أبي الطفيل بسبب تشيعه لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنهما.

- ومع ذلك فكان الأولى بابن عدي أن ينزه أبا الطفيل رضي الله عنه عن إدراجه في هذا السفر المتمحض للضعفاء والمتروكين، فالرجل ثابت الصحبة، وليس فيه مطعن، وتشيع أمثال أبي الطفيل لعلي رضي الله عنهما، هو من التشيع الذي يحتمل، وليس من التشيع الذي يحط به على صاحبه، كما قد صار بعد ذلك، فما بقي من هذا التشيع الآن شيء البتة، وإنما هي رعونة وزندقة خالصة وقلة عقل، وشر مستطير، وبالله تستدفع البلايا.

١٠- عبد الله بن ثابت.

أولا: القول في صحبته:

ذكره في الصحابة: البغوي في «معجم الصحابة»[٢]، وابن قانع في «معجم الصحابة»[٣]، وابن منده في «معرفة الصحابة»[٤]، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة»[٥]، وابن عبد البر في «الاستيعاب»[٦]، وابن الأثير في «أسد الغابة»[٧]، وابن حجر في

---

[١] «تاريخ دمشق» (٢٦/١٢٨-١٢٩) وهو أوسع من ترجم لأبي الطفيل رضي الله عنه فيما وقفت عليه.
[٢] «معجم الصحابة» (٤/٤١).
[٣] «معجم الصحابة» (٣/٣٩٣).
[٤] «معرفة الصحابة» (١/٣٥٦).
[٥] «معرفة الصحابة» (٣/١٦٠٠).
[٦] «الاستيعاب» (٣/٨٧٥).
[٧] «أسد الغابة» (١/٤٥٩).

«الإصابة»[١]، وذكره مغلطاي في «الإنابة»[٢]، وذكر أن الترمذي عده من جملة الصحابة في جزئه «تسمية أصحاب النبي ﷺ »، وقال فيه: «ولم يذكر سماعا من النبي ﷺ »[٣].

ثانيا: ذكر ابن عدي له:

– أورده ابن عدي –رحمه الله– في «الكامل»، وقال:

– سمعت ابن حماد يقول: قال البخاري: «عبد الله بن ثابت، عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يصح»[٤].

– وهذا الذي قاله البخاري لم أقف على حديثه»[٥].

ثالثا: التعليق والدراسة:

– أورد ابن عدي عبد الله بن ثابت رضي الله عنه هنا تبعا للبخاري، ولكن البخاري لم يورده في «الضعفاء»، وإنما تكلم على حديثه في «التاريخ»، ولو كان ابن عدي أورد كلمة البخاري هذه في ترجمة الراوي الذي هو سبب ضعف حديث عبد الله بن ثابت لكان أولى له ثم أولى، ولكن قد يعتذر عنه هنا في خصوص هذا الموطن بأنه لم يقف على ذلك الحديث الذي يعنيه البخاري، كما صرح بهذا، والله أعلم.

– وقد ذكر عامة من ترجم لعبد الله بن ثابت، هذا الحديث الذي يظهر أنه مقصود البخاري في كلمته السابقة، ولم يقف عليه ابن عدي، وهو حديث الشَّعْبِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ جَاءَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ:

---

[١] «الإصابة» (٢٩/٤).
[٢] «الإنابة» [٥٢٨].
[٣] «تسمية أصحاب النبي ﷺ» [٣٣٠].
[٤] «التاريخ الكبير» (٣٩/٥).
[٥] «الكامل» (٧/٧ ترجمة: ١٠٣١).

يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي مَرَرْتُ بِأَخٍ لِي مِنْ قُرَيْظَةَ، فَكَتَبَ لِي جَوَامِعَ مِنَ التَّوْرَاةِ أَلاَ أَعْرِضُهَا عَلَيْكَ. قَالَ: فَتَغَيَّرَ وَجْهُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَقُلْتُ لَهُ: أَلاَ تَرَى مَا بِوَجْهِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ عُمَرُ: رَضِينَا بِاللَّهِ رَبًّا وَبِالإِسْلاَمِ دِيناً وَبِمُحَمَّدٍ ﷺ رَسُولاً. قَالَ: فَسُرِّيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَصْبَحَ فِيكُمْ مُوسَى ثُمَّ اتَّبَعْتُمُوهُ وَتَرَكْتُمُونِي لَضَلَلْتُمْ إِنَّكُمْ حَظِّي مِنَ الأُمَمِ وَأَنَا حَظُّكُمْ مِنَ النَّبِيِّينَ».

وقد اختلف فيه على الشعبي اختلافا كثيرا، واضطرب في إسناده اضطرابا شديدا، وقد سرد ذلك الدارقطني في «العلل» فقال: « حَدَّثَ بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ الْكِنْدِيُّ، عَنْ هُشَيْمٍ، عَنْ مُجَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ عُمَرَ.

وَخَالَفَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ هُشَيْمٍ، مِنْهُمْ عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَلِيُّ بْنُ مُسْلِمٍ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُعَلَّى، وَغَيْرُهُمْ، فَرَوَوْهُ عَنْ هُشَيْمٍ، عَنْ مُجَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرٍ: أَنَّ عُمَرَ جَاءَ النَّبِيَّ ﷺ.

وَخَالَفَهُمْ جَابِرٌ الْجُعْفِيُّ، فَرَوَاهُ الثَّوْرِيُّ عَنْهُ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْأَنْصَارِيِّ، أَنَّ عُمَرَ جَاءَ النَّبِيَّ ﷺ.

وَقِيلَ فِيهِ: عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيِّ، أَنَّ عُمَرَ جَاءَ النَّبِيَّ ﷺ.

وَقَالَ مَسْلَمَةُ بْنُ جَعْفَرٍ: عَنْ عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عُمَرَ.

وَقَالَ يَحْيَى بْنُ أَبِي زَائِدَةَ: حَدَّثَنِي أَبِي، وَحُرَيْثٌ، عَنْ عَامِرٍ الشَّعْبِيِّ، عَنْ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيِّ، وَغَيْرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ»[1].

ولم يرجح الدارقطني هنا شيئا، وهو من المواطن القليلة في كتابه «العلل» التي لم يذكر فيها الصواب، وقد يوحي اكتفاؤه بقوله: «والله أعلم بالصواب» بتوقفه

---

[1] «علل الدارقطني» [١٤٠].

أو عدم استحضاره الراجح فيه، فلو كان يرى صحة وجه من وجوهه لرجحه على عادته، ولو أن وجها منها يمكن أن يكون هو الراجح فليس الذي فيه ذكر عبد الله بن ثابت بحال، ذلك أن المعروف في هذا الحديث أنه من حديث جابر، وإن كان فيه ما فيه[١]، وقد قال البخاري في «تاريخه»: «عَبد اللهِ بْن ثابت، عَنِ النَّبِيّ ﷺ. قَالَه جَابِرٌ، عَنِ الشَّعبِيّ، وَلَمْ يَصِحَّ. وَقَالَ مُجالِد: عَنِ الشَّعبِيّ، عَنْ جابر؛ أَنَّ عُمَرَ، رَضِيَ الله عَنهُ، جاءَ بِكِتابٍ إِلَى النَّبِيّ ﷺ»[٢]. فهذا مصير منه إلى ترجيح حديث جابر، والله أعلم.

وأما قول الحافظ في «الإصابة»: « وقيل فيه: عن مجالد، عن الشعبي، عن جابر. والأول أرجح[٣]. قال البخاري: «قال مجالد، عن الشعبي، عن جابر أن عمر أتى بكتاب، ولا يصح». وجعل البغوي هذا الحديث لعبد الله بن ثابت بن قيس الماضي، وهو خطأ، وقد وجدت له حديثا آخر يأتي في ترجمة عبد الرحمن بن عبد ربه الأنصاري، إن شاء الله تعالى»[٤]، ففيه نظر من نواح متعددة:

أ- فأما ترجيحه رواية جابر عن الشعبي عن عبد الله بن ثابت، على رواية مجالد عن الشعبي عن جابر أن عمر... فغير مسلم له إذ لم يُقِمْ على ذلك الترجيح دليلا، بل الظاهر خلافه، وكأن الحافظ لم يستحضر الخلاف الشديد فيه ساعتئذ، ولو استحضره لنقله على الأغلب.

ب- ونقله عن البخاري تضعيف رواية مجالد عن الشعبي عن جابر، فليس في شيء مما بين أيدينا من كتب البخاري، بل المنقول عنه الموجود في كتبه

---

[١] ذلك أنه من رواية مجالد بن سعيد، وهو ليس بالقوي، وقد تغير في آخر عمره [التقريب: ٦٥٢٠]، نعم قال البخاري فيه في «الصغير» كما في «إكمال» مغلطاي (٧٠/١١): «صدوق»، ولكنه ضعفه في موضع آخر، كما نقله البيهقي في «الكبير» [٧٤٦٨] عن الترمذي، عنه. وإن كان بعضهم يمشي حديثه عن الشعبي لأنه من أعلم الخلق به، والله أعلم.

[٢] «التاريخ الكبير» (٣٩/٥).

[٣] يعني: «جابر، عن الشعبي، عن عبد الله بن ثابت» فهو الأول ذِكرًا في «الإصابة».

[٤] «الإصابة» (٢٩/٤).

تضعيف رواية الشعبي عن عبد الله بن ثابت وهو الذي نقله ابن عدي وغيره، فالله أعلم.

ت- وقد ترجم الحافظ لعبد الرحمن بن عبد ربِّ الأنصاري[١]، ولم يذكر في ترجمته حديثا لعبد الله بن ثابت كما قال، بل ولا ذكر عبد الله بن ثابت أصلا هنالك، والله أعلم.

- وأيا كان الراجح فالحديث حيثما دار يدور على ضعيف، ولهذا قال البخاري كلمته النافذة: «ولا يصح».

- ويبقى القول بأنه لم يرد ذكر لعبد الله بن ثابت بالصحبة إلا في هذا الحديث فحسب، وهو لا يثبت كما سبق، فلئن لم يكن من حجة على إثبات صحبته إلا هذا فحسب فما على ابن عدي من بأس إذا ذكره هاهنا، بيد أن في عد الترمذي له في الصحابة ثم قوله عقبه: «ولم يذكر سماعا من النبي ﷺ» ما لعله يفيد أن لعبد الله رؤية وليس له سماع، فلو كان معتمده هذا الحديث فلا حجة فيه، وإن كان غيره، فلم أقف عليه، والله أعلم.

١١- عبد الله بن حُذَافةَ السَّهْمِيُّ القُرَشِيّ.

أولا: القول في صحبته:

ذكره في الصحابة: البغوي في «معجم الصحابة»[٢]، وابن قانع في «معجم الصحابة»[٣]، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة»[٤]، وابن عبد البر في «الاستيعاب»[٥]،

---

[١] «الإصابة» (٥١٦/٦).
[٢] «معجم الصحابة» (٢٩١/٣).
[٣] «معجم الصحابة» (٩٨/٢).
[٤] «معرفة الصحابة» (١٦١٥/٣).
[٥] «الاستيعاب» (٨٨٨/٣).

وابن الأثير في «أسد الغابة»[١]، وابن حجر في «الإصابة»[٢]، وهو ثابت الصحبة، مشتهر بها، أخباره مذكورة في الصحاح في غير موطن.

ثانيا: ذكر ابن عدي له:

– ترجم له ابن عدي –رحمه الله– في «الكامل»، وقال:

– «سمعت ابن حماد يقول: قال البخاري: «عبد الله بن حذافة السهمي القرشي، لا يصح حديثه»[٣].

– أخبرنا الْقَاسِمُ بْنُ اللَّيْثِ، حدثنا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، حدثنا سُوَيْدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، حدثنا قُرَّةُ بْنُ حَيْوَئِيلَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مَسْعُودِ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الله بن حُذَافَةَ السَّهْمِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم أَمَرَهُ أَنْ يُؤَذِّنَ فِي أَهْلِ مِنًى فِي مُؤَذِّنِينَ بَعَثَهُمْ: «أَنْ لا يَصُومَ هَذِهِ الأَيَّامَ أَحَدٌ؛ فَإِنَّهَا أَيَّامُ طُعْمٍ وَشُرْبٍ وَذِكْرِ اللهِ».

– ثم قال: وهذا الحديث هو الذي أشار إليه البخاري لعبد الله بن حذافة أنه لا يصح»[٤].

ثالثا: التعليق والدراسة:

– إنما أورده ابن عدي لكلمة البخاري فيه، ولم يصب ابن عدي رحمه الله في إدراجه بسببها في «الضعفاء»، لا سيما والرجل ثابت الصحبة بلا مرية؛ فهو من السابقين الأولين المعروفين من أصحاب النبي ﷺ، وأخباره في الصحاح[٥] وغيرها، وإنما تكلم البخاري فيما يروى عنه من أحاديث، فإنها لا تصح إليه، وكم من صحابي ثابت الصحبة، لا يروى عنه كبير شيء، أو لا يروى عنه شيء أصلا.

---

[١] «أسد الغابة» (٣/٢١٣).

[٢] «الإصابة» (٤/٥٧).

[٣] «التاريخ الكبير» (٥/٨).

[٤] «الكامل» (٧/٥ ترجمة رقم: ١٠٢٨).

[٥] منها ما في البخاري [٩٣] ومسلم [٢٣٥٩] من حديث أَنَس بْن مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ فَقَامَ عَبْدُ اللهِ بْنُ حُذَافَةَ فَقَالَ: مَنْ أَبِي؟ فَقَالَ: «أَبُوكَ حُذَافَةُ». ثُمَّ أَكْثَرَ أَنْ يَقُولَ: «سَلُونِي...» الحديث.

وأما قول ابن البَرْقي –كما في «الإصابة»–: «حُفظ عنه ثلاثة أحاديث، ليست بصحيحة الاتصال»[١]، فإنه لا يؤثر هذا على صحة وثبوت صحبته شيئا، ما دامت صحبته ثابتة بطريق آخر غير هذه الأحاديث المتكلم فيها.

– وقد أورد ابن عدي حديثا من هذه الأحاديث الثلاث التي أشار إليها ابن البرقي، وهو حديث الزُّهْرِيِّ، عَنْ مَسْعُودِ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الله بن حُذَافَةَ السَّهْمِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم أَمَرَهُ أَنْ يُؤَذِّنَ فِي أَهْلِ مِنًى فِي مُؤَذِّنِينَ بَعَثَهُمْ: «أَنْ لا يَصُومَ هَذِهِ الأَيَّامَ أَحَدٌ؛ فَإِنَّهَا أَيَّامُ طُعْمٍ وَشُرْبٍ وَذِكْرِ اللهِ».

وهذا الحديث أخرجه من هذا الوجه الحاكم في «المستدرك»[٢]، والطبراني في «الأوسط»[٣]، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني»[٤]، وابن عساكر في «تاريخه»[٥]، من طريق سويد، به.

ولا يصح فالزهري لم يسمع من مسعود بن الحكم كما قال النسائي[٦].

وقد اختلف في هذا الإسناد اختلافا شديدا على حدِّ قول الحافظ في «الإصابة»[٧]، وقد أطال النسائي في «الكبرى» في سرد بعض هذا الاختلاف[٨].

وفي علل الدارقطني: «وسئل عن حديث سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وَسَلَّمَ بَعَثَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ حُذَافَةَ يَطُوفُ فِي مِنًى: «أَنْ لَا تَصُومُوا هَذِهِ الْأَيَّامَ فَإِنَّهَا أَيَّامُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ وَذِكْرٍ».

فَقَالَ: يَرْوِيهِ الزُّهْرِيُّ، اخْتُلِفَ عَنْهُ؛

---

[١] «الإصابة» (٤/٥٧).
[٢] «المستدرك» [٦٧١٣].
[٣] «الأوسط» [٥٤٤].
[٤] «الآحاد والمثاني» (٢/٤٨).
[٥] «تاريخ دمشق» (٢٧/٣٤٦).
[٦] «سنن النسائي الكبرى» [٢٨٩٢].
[٧] «الإصابة» (٤/٥٧).
[٨] «سنن النسائي الكبرى» [٢٨٨٨–٢٩١٥].

فَرَوَاهُ صَالِحُ بْنُ أَبِي الْأَخْضَرِ وَاخْتُلِفَ عَنْهُ.

فَقَالَ رَوْحٌ: عَنْ صَالِحٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَاخْتُلِفَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حُمَيْدٍ الرُّؤَاسِيِّ، فَقَالَ حُمَيْدٌ: عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ صَالِحٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَكَذَلِكَ قِيلَ: عَنِ ابْنِ أَبِي سَمِينَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حُمَيْدٍ.

وَقِيلَ: عَنْهُ، عَنْ سَعِيدٍ وَحْدَهُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَقَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ أَرْقَمَ: عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُذَافَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَقِيلَ: عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مَسْعُودِ بْنِ الْحَكَمِ الزُّرَقِيِّ، عَنِ ابْنِ حُذَافَةَ.

وَقَالَ الزُّبَيْدِيُّ: عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مَسْعُودِ بْنِ الْحَكَمِ.

وَقَوْلُ الزُّبَيْدِيِّ أَشْبَهُهَا بِالصَّوَابِ.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُدَيْلٍ: عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: بَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بُدَيْلُ بْنُ وَرْقَاءَ وَذَكَرَ فِيهِ أَنَّ الذَّكَاةَ فِي الْحَلْقِ وَاللَّبَّةِ، قَالَهُ سَعِيدُ بْنُ سَلَّامٍ، عَنِ ابْنِ بُدَيْلٍ، وَهُمَا ضعيفان»[١].

فها هو قد نص على ترجيح رواية الزُّبيدي عن الزهري، وليس فيها ذكر عبد الله بن حذافة أصلا.

- فتحصَّل من هذا أن حديث عبد الله بن حذافة المذكور لا يثبت ولا يصح، كما قاله البخاري ومن وافقه. ومع ذلك فلا تأثير لهذا على ثبوت صحبة عبد الله بن حذافة رضي الله عنه، لأنها ليست معتمدة على هذا الحديث، ويبقى اللوم على أبي أحمد ابن عدي رحمه الله في إدخاله في كتاب «الكامل» بعد كل هذا، والله يغفر له ويسامحه وإيانا، والله أعلم.

---

[١] «العلل» [١٦٩٩].

١٢- عبد الله بن سِيْدَان المِطْرُودِيّ.

أولا: القول في صحبته:

- ذكره في الصحابة: ابن الأثير في «أسد الغابة»[١]، وابن حجر في «الإصابة»، وقال: «عبد الله بن سِيْدَان المِطْرُوديّ -بكسر الميم، وسكون الطاء- من بني مِطْرُود فَخِذ من بني سليم، قال ابن حبان يقال: له صحبة، ونزل الرَّبَذَة، وقال ابن شاهين وابن سعد: ذكروا أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم و سلم، وقال البخاري: لا يتابع عليه، يعني حديثه عن أبي بكر في صلاة الجمعة قبل نصف النهار، وقال ابن عدي: له حديث واحد، وهو شبه المجهول، وأعاده ابن حبان في التابعين؛ فقال: روى عن أبي ذر وحذيفة، روى عنه ميمون بن مهران وغيره، كذا قال البخاري»[٢].

- وذكره ابن أبي حاتم في التابعين[٣]، وقال الحافظ في «الفتح»: « فَإِنَّهُ تَابِعِيٌّ كَبِيرٌ إِلَّا أَنَّهُ غَيْرُ مَعْرُوفِ الْعَدَالَةِ »[٤]، وذكره مغلطاي في «الإنابة فيمن اختلف فيه من الصحابة»[٥]، ولم يزد على ما سبق، والظاهر أن الصواب أنه «تابعي كبير»، فلم أقف له على رواية عن النبي ﷺ مباشرة، وإنما يروي عن الصحابة، كما يجمع على ذلك مترجموه، ومن ذكر أن له رؤية، لم يأت بمستند ذلك، والله أعلم.

ثانيا: ذكر ابن عدي له:

---

[١] «أسد الغابة» (٣/٢٧٣).
[٢] «الإصابة» (٤/١٢٥).
[٣] «الجرح والتعديل» (٥/٦٨).
[٤] «فتح الباري» (٢/٣٨٧).
[٥] «الإنابة» [٥٧٨].

– ذكره ابن عدي –رحمه الله– في «الكامل»، وقال:

– «سمعتُ ابن حماد يقول: قال البخاري: عبد الله بن سِيْدَان المِطْرُودي لا يتابع في حديثه[١].

– وهذا الذي أشار إليه البخاري حديث واحد، وهو شبه المجهول»[٢].

ثالثا: التعليق والدراسة:

– أورد ابن عدي عبد الله بن سيدان في «الكامل» اتكاءا على قول البخاري فيه: «لا يتابع في حديثه»، وظاهر كلام ابن عدي أنه لا يعتد بكونه صحابيا، وإنما يعده من التابعين، بقرينة قوله فيه: «وهو شبه المجهول»، وهو يعني جهالة الحال لا جهالة العين كما هو بين، ولا يقال مثل هذا في صحابي، فالصحابة معروفون بالعدالة على كل حال، نعم قد يقع لبعضهم جهالة عين، ولا تضره شيئا، لأن الغرض من معرفة عين الراوي هو معرفة حاله وعدالته، وهذه المعرفة بالحال والعدالة حاصلة في الصحابة أجمعين، على ما هو المتقرر عند جماهير أهل السنة والجماعة، سواء من عرفت عينه منهم ومن لم تعرف.

– وهذا الحديث الذي تكلم فيه البخاري وتبعه عليه ابن عدي وغيره، هو ما أخرجه الدارقطني في «السنن»[٣]، وابن أبي شيبة في «المصنف»[٤] عن وكيع بن الجراح، و عبد الرزاق في «المصنف»[٥]، عن معمر.

كلاهما (معمر، ووكيع) عن جعفر بن برقان، عن ثابت بن الحجاج الكلاعي، عن عبد الله بن سيدان، قال: «شَهِدْتُ الْجُمُعَةَ مَعَ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، فَكَانَتْ خُطْبَتُهُ وَصَلَاتُهُ قَبْلَ نِصْفِ النَّهَارِ، ثُمَّ شَهِدْنَا مَعَ عُمَرَ، فَكَانَتْ خُطْبَتُهُ وَصَلَاتُهُ إِلَى أَنْ أَقُولَ: انْتَصَفَ النَّهَارُ، ثُمَّ شَهِدْنَا مَعَ عُثْمَانَ، فَكَانَتْ صَلَاتُهُ وَخُطْبَتُهُ إِلَى أَنْ

---

[١] «التاريخ الكبير» (١١٠/٥).

[٢] «الكامل» (٨/٧ ترجمة رقم: ١٠٣٢).

[٣] «سنن الدارقطني» [١٦٢٣].

[٤] «مصنف ابن أبي شيبة» [٥١٧٤].

[٥] «مصنف عبد الرزاق»[٥٢١٠].

أَقُولَ: زَالَ النَّهَارُ، فَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا عَابَ ذَلِكَ وَلا أَنْكَرَهُ» هذا لفظ وكيع، ورواية معمر بنحوه مختصرا.

قال ابن بطال في «شرح الصحيح»: «طريق لا يثبت ... وعبد الله بن سيدان لا يعرف»[١].

وقال النووي في «الخلاصة»: « وَاتَّفَقُوا عَلَى ضَعْفِهِ، وَضعفِ ابْنِ سِيْدَانَ»[٢].

ونقله عنه العيني في «شرح أبي داود»[٣]، وعلى القاري في «مَرْقَاةِ المَفَاتِيْح»[٤].

وقال ابن حجر في «الفتح»: «رِجَالُهُ ثِقَاتٌ إِلَّا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سِيدَانَ، وَهُوَ بِكَسْرِ الْمُهْمَلَةِ بَعْدَهَا تَحْتَانِيَّةٌ سَاكِنَةٌ، فَإِنَّهُ تَابِعِيٌّ كَبِيرٌ إِلَّا أَنَّهُ غَيْرُ مَعْرُوفِ الْعَدَالَةِ، قَالَ ابنُ عَدِيٍّ: «شِبْهُ الْمَجْهُولِ»، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: «لَا يُتَابَعُ عَلَى حَدِيثِهِ» بَلْ عَارَضَهُ مَا هُوَ أَقْوَى مِنْهُ...» [٥].

وخالف ابنُ رجَبٍ الحنبلي فقال في «الفتح»: «وهذا إسنادٌ جيدٌ ... إلى أن قال: وعبد الله بن سِيْدَان السّلمي المطرودي، قيل: إنه من الربذة، وقيل: إنه جزريٌ، يروي عن أبي بكر وحذيفة وأبي ذر، وثقه العجلي، وذكره ابن سعدٍ في طبقة الصحابة ممن نزل الشام، وقال: «ذكروا أنه رأى النبي ﷺ»، وقال القشيري في «تاريخ الرقة»: «ذكروا أنه أدرك النبي ﷺ»، وأما البخاري، فقال: «لا يتابع على حديثه»، كأنه يشير إلى حديثه هذا، وقول ابن المنذر: «إن هذا الحديث لا يثبت»، هو متابعة لقول البخاري، وأحمد أعرف بالرجال من كل من تكلم في هذا الحديث، وقد استدل به واعتمد عليه»[٦].

---

[١] «شرح ابن بطال» (٢/٤٩٧).
[٢] «الخلاصة» [٢٧١٠].
[٣] «شرح أبي داود» (٤/٤٠٠).
[٤] «مرقاة المفاتيح» (٣/١٠٤٠).
[٥] «فتح الباري» لابن حجر (٢/٣٨٧).
[٦] «فتح الباري» لابن رجب (٢/١٧٣).

قلت: وقال الدارقطني: «ليس بالقوي»، وقال هبة الله الطبري: «مجهول لا تقوم بروايته حجة»[١]

ومدار الحكم على هذا الحديث معتمد على حال ابن سيدان، فمن يثبت صحبته، يصحح حديثه هذا لا محالة، وكذا من يوثقه، وأما من لا يثبت له الصحبة، فيراه مستورا ويضعف حديثه هذا، ولعل الثاني هو الأقرب للصواب، فلم يأت أحد ممن ذكروا له الصحبة بدليل بين على هذا، ولا تعرف له رواية عن النبي ﷺ.

- وابن عدي ممن لا يثبت له الصحبة كما مر شرح كلامه، وعليه فلا لوم عليه في إيراده في «الكامل في الضعفاء» فهو داخل في شرطه، والله أعلم.

[١٣] عبد الله بن عبد الله بن أبي أمية المخزومي.

أولا: القول في صحبته:

- قال أَبو حاتم: «له صُحبَةٌ»[٢]، وقال الطَّبَرِي: «أسلم مع أَبيه»[٣]، وقال الوَاقِدِيُّ: «حفظ عَنِ النَّبِيّ ﷺ أنه رآه يصلي في ثوب واحد، وقبض رسول الله ﷺ وله ثمان سنين»[٤]، وكذا قال ابن شاهين[١]، وابن حبان في عمره عند

---

[١] «ميزان الاعتدال» (٤٣٧/٢).

[٢] «الجرح والتعديل» (٨٩/٥).

[٣] «تعجيل المنفعة» (٧٤٥/١).

[٤] «طبقات ابن سعد» (٥٣٣/٦-٥٣٤) وحديث رؤية النبي ﷺ يصلي في ثوب واحد، لا يثبت من طريق عبدالله بن عبد الله بن أبي أمية، ففي العلل لابن أبي حاتم: [٢٣٠] «وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَة، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عبد الله بن عبد الله بن أبي أُميَّة بْنِ الْمُغِيرَةِ المَخْزومي؛ قَالَ:

موت النبي ﷺ[٢]. ويعكر عليه ما ذكره ابن سعد في «الطبقات» أن مصعب بن عمير زَوَّج عبد الله بن عبد الله بن أبي أمية ابنته زينب، فولدت له قريبة ومصعب، و... وعدَّد بعض ولده[٣]، فمن يُزَوِّجُه مصعب بن عمير الذي استشهد في أحد يكون عمره عند وفاة النبي ﷺ ثماني سنين؟!! هذا مما لا يعقل، ويؤيد ضَعْفَ قولِ الواقدي ومن تبعه في مقدار عمر عبد الله قولُ الطبري أنه أسلم مع أبيه، وقد أسلم أبوه عبد الله بن أبي أمية قبل فتح مكة، فيكون عبد الله بن عبد الله يومئذ –حسب قول الواقدي– غلاما صغيرا ابن نحو خمس سنين، فلا يقال فيمن في هذه السنِّ عادة: «أسلم»، فظهر بهذا أنه لم يكن ابن ثمان سنين كما يقول الواقدي، وإنما الظاهر أنه كان أكبر من ذلك بكثير، فربما قارب الثلاثين والله أعلم، لكن قد يشكل على ذلك قلة روايته بل انعدامها فلم يرو شيئا عن النبي ﷺ إلا حديثا واحدا ذكر فيه أنه رآه يصلي في ثوب واحد، واتفق الحفاظ على أنه لم يثبت عنه، فأين رواياته لو كان كبيرا؟! ولا إشكال فيه إن شاء الله تعالى، فإن عدم العلم لا يعني العلم بالعدم، فقد يكون له رواية ولم

«رأيتُ النبيَّ ﷺ يصلّي فِي ثَوْبٍ واحدٍ». وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي الزِّنَاد، عَنْ أَبِيهِ، عن عُرْوَة، عن عبد الله بْنِ أَبِي أُمَيَّة: «أَنَّهُ رَأَى النبيَّ ﷺ يصلّي فِي ثَوْبٍ واحدٍ»؟

فَقَالَ أَبِي: رَوَاهُ شُعْبَةُ، ومالكٌ، وحمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، وَأَبُو عَوانة، وحمَّاد ابن سُلَيمان، وأَبَان العطَّار؛ فقالوا: عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَة، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمة: «أَنَّهُ رأى النبيَّ ﷺ في بيتِ أمِّ سَلَمة فِي ثَوْبٍ واحدٍ».

يَعْنِي: وَهُوَ الصَّحيحُ.

وسُئِلَ أَبُو زُرْعَةَ عَنْ حديثِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَة هَذَا؟

فَقَالَ: حديثُ عبد الله بن عبد الله بْنِ أَبِي أُمَيَّة وَهَمٌ، والصَّحيحُ: حديثُ عُرْوَة، عن عمر ابن أبي سَلَمة، عن النبيِّ ﷺ»، وقال بمثل هذا ابن عبد البر، وغيره حتى قال الحافظ في «اللسان» (٤/٥٠٥): «وقد جزم كثير من الأئمة بأن ابن إسحاق غلط على هشام في تسمية صحابي هذا الحديث...».

[١] «أسد الغابة»(٣/٢٩٨)، و«الإنابة» لمغلطاي [٥٩١].

[٢] «الثقات» (٣/٢١٥).

[٣] «الطبقات» (٣/١٠٧).

تصلنا، إذ نقل ما يغني عنها فلم يحتج الناس إليها، والرجل متأخر الإسلام وقد يكون انشغل بغير الرواية، أو كان ممكن يتحرز ويحتاط في الحديث على عادة بعض الصحابة يومئذ، أو غير ذلك، وهذا أبوه عبد الله بن أبي أمية لم يختلف أحد في صحبته، فهو صحابي بيقين، ولا تكاد تعرف له رواية أصلا، فالله أعلم بحقيقة الحال.

- وذكره كذلك في الصحابة: الباوردي، وابن زبر، وابن قانع-كما في «الإصابة» وغيرها-، وابن الأثير في «أسد الغابة» [١]، وابن حجر في «الإصابة»[٢].

- وذكره البخاري في التابعين من «تاريخه»[٣]، وقال العجلي: «مدني تابعي ثقة»[٤]، وكذا ابن حبان، فبعد أن ذكره في الصحابة، كما مر، فقد أعاده في التابعين[٥]، بل قال في «مشاهير علماء الأمصار» :« من جلة أهل مكة وخيار التابعين»[٦]، وذكره ابن عبد البر في «الاستيعاب»، وقال: « ولا تصح لَهُ صحبة عنده، لصغره، ولكنا ذكرناه على شرطنا. روايتُه عَنْ أم سَلَمَة»[٧]. وقد سبق ما

---

[١] «أسد الغابة» (٢٩٨/٣).

[٢] «الإصابة» (١٥٦/٤).

[٣] «التاريخ الكبير» (١٢٩/٥)، وانظر: «الإنابة» لمغلطاي [٥٩١].

[٤] «الثقات» للعجلي [٩٢٠].

[٥] «الثقات» (٣٥/٥).

[٦] «مشاهير علماء الأمصار» [٦١٨].

[٧] «الاستيعاب» (٩٤٢/٣)، وشرطه ما قاله في أول كتابه (٢٤/١): « ولم أقتصر في هذا الكتاب على ذكر من صحت صحبته ومجالسته حتى ذكرنا من لقي النبي ﷺ، ولو لَقْيَةً واحدة مؤمنًا به، أو رآه رؤية، أو سمع منه لفظة فأداها عنه. واتصل ذلك بنا على حسب روايتنا وكذلك ذكرنا من ولد على عهده من أبوين مسلمين، فدعا له، أو نظر إليه، وبارك عليه، ونحو هذا، ومن كان مؤمنا به قد أدى الصدقة إليه ولم يرد عليه. وبهذا كله يستكمل القرن الذي أشار إليه رسول الله ﷺ».

يمكن الجواب به عن صغره، وذكره أبو الفضائل الصغاني فيمن في صحبتهم نظر من «نقعة الصديان»[١]، ومغلطاي في «الإنابة» [٢].

- وقد حرر الكلام فيه الخطيب في «المتفق والمفترق» [٣].

ثانيا: ذكر ابن عدي له:

- ذكره أبو أحمد ابن عدي –رحمه الله– في «الكامل»، وقال:

- « سمعتُ ابن حماد يقول: قال البُخاري: «عبد الله بن عبد الله بن أبي أمية المخزومي، عن أم سلمة، عن النبي ﷺ، في إسناده نظر»[٤]»[٥].

ثالثا: التعليق والدراسة:

- أورد ابن عدي عبد الله بن عبد الله بن أبي أمية، تبعا للبخاري فيما يظهر، فإنه لم يورد فيه أكثر من تضعيف البخاري لحديثه عن أم سلمة، وعلى خلاف عادته المطردة لم يعقب بشيء، بل ولا أسند الحديث الذي تكلم عنه البخاري، بل ولم يذكره مجرد ذكر، ولسنا بحاجة إلى إعادة القول بأن البخاري كان أحسن تصرفا في مثل هذا من ابن عدي فإنه لم يدخل الرجل في «ضعفائه» وإنما قال ما قال في «التاريخ»، بخلاف صاحبنا أبي أحمد فإنه أورده في «الضعفاء»، ولم يكن به حاجة أبدا إلى ذلك، فإن تضعيف البخاري منصب على ثبوت الحديث عن عبد الله لا على عبد الله نفسه، كما نبه ابن عدي نفسه على ذلك في غير موضع، فكان الأليق إيراده في ترجمة الراوي المضعف بسببه.

---

[١] «نقعة الصديان» [١١١/مجلة المورد].
[٢] «الإنابة» [٥٩١].
[٣] «المتفق والمفترق» (١٢٥٠/٢–١٢٥٥).
[٤] «التاريخ الكبير» (١٢٩/٥).
[٥] «الكامل» (٢٩/٧ ترجمة رقم: ١٠٥٣).

– ومما يلفت الانتباه: أن النص الذي نقله ابن عدي عن ابن حماد، عن البخاري، يوافق ما نقله العقيلي في «الضعفاء»[١] عن آدم بن موسى، عن البخاري، وليس في واحد منهما النص على ذكر لفظ الحديث الذي ضعفه البخاري، مما جعل العقيلي يفسره بحديث صلاة النبي ﷺ في الثوب الواحد، وهذا بعد كونه لا يوافق الإسناد الذي ساقه البخاري، فهو مخالف ما في «التاريخ الكبير» كما في مطبوعته – وهي رواية ابن سهل، وهي موافقة لما كان بين يدي الحافظ ابن حجر كما يظهر من نقله منها في «اللسان»–، ولعل العقيلي اعتمد على حفظه فلم يضبط هذا الموضع، واختلط الأمر عليه، ومما يقوي هذا الاحتمال ما وقع له في هذا التفسير من إشكالات أخرى كزيادته لفظة (عن أبيه) بين (عبد الله بن عبد الله بن أبي أمية) وبين (أم سلمة)، وليست في «الكامل» ولا غيره، وقد قال الحافظ: « لم أر فيه [يعني التاريخ الكبير] (عن أبيه) وليس عندي تردد أنها زيادة باطلة هنا»، وهو كما قال، ثم إن حديث رؤيته النبي ﷺ وهو يصلي في ثوب واحد، ليس في إسناده أم سلمة، وإنما يروى عن عبد الله بن عبد الله أنه رأى النبي ﷺ في بيت أم سلمة...، وقد سبق بيان عدم ثبوته وأن ذكر عبد الله بن عبد الله فيه وهم والصواب عمر بن أبي سلمة، عن النبي ﷺ، فهذا ونحوه يقوي أن العقيلي لم يضبط هذا الموضع على الوجه الذي ينبغي، والله أعلم.

– وأما الحديث الذي عناه البخاري بالتضعيف من حديث عبد الله بن عبد الله بن أبي أمية، فهو ما أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير»[٢]، والطبراني في «الكبير»[١]

---

[١] «الضعفاء» [٢٩٧٣].
[٢] «التاريخ الكبير» (١٢٩/٥).

من طريق ابن أَبِي ذئب، عَنِ الحارث بْن عَبْد الرَّحْمَن، عَنْ مُحَمَّد بْن ثوبان، عن عبد الله بن عبد الله بن أبي أمية، عن أم سلمة رضي الله عنها: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «تَوَضَّئُوا مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ».

قال البخاري: «في إسناده نظر».

- وبهذا فإن الحديثين المرفوعين الذي يرويهما عبد الله بن عبد الله بن أمية لا يثبتان، سواء منهما ما رواه عن النبي ﷺ مباشرة وهو حديث رؤيته له ﷺ يصلي في ثوب واحد، أو ما رواه عن عمته أم سلمة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ في الوضوء مما مست النار، والخلل فيهما من غيره، كما مر بيانه، فلولا أنه ثابت الصحبة – عند من يقول بذلك– من طريق غير هذه الروايات لكن ضعفها قادحا في ثبوت الصحبة له.
- والظاهر أن ابن عدي إنما تسمح في إدخال عبد الله في الضعفاء، لكونه لم تثبت صحبته عنده، تبعا للبخاري وجماعة من العلماء ممن سبق ذكرهم ممن يعدون عبد الله من التابعين، وقد وقع للعقيلي في هذا الموضع نفس ما وقع لابن عدي، فأورد هو الآخر عبد الله في «ضعفائه» كما مر، وهذا مما يقوي أنه عنده تابعي وليس بصحابي، فإن العقيلي لم يدرج أحدا من الصحابة في كتابه فيما أحسب، والله أعلم.

[١٤] عبد الله بن أبي مطرف.

أولا: القول في صحبته:

---

(١) «المعجم الكبير» (٢٣/٣٠١).

– قال البخاري في «التاريخ الكبير»[١]: «له صحبة»، وذكره البغوي في «معجم الصحابة»[٢]، وابن قانع في «معجم الصحابة»[٣]، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة»[٤]، وابن عبد البر في «الاستيعاب»[٥]، وابن الأثير في «أسد الغابة»[٦]، وابن حجر في «الإصابة»[٧] وغيرهم.

والظاهر أن مستندهم في إثبات صحبته: ما رواه رفدة بن قضاعة، عن صالح بن راشد، في قصة الذي اغتصب أخته، وأن الحجاج قال: اسألوا مَنْ ههنا من أصحاب رسول الله ﷺ، فسألوا عبد الله بن أبي مطرف، فقال: سمعت رسول الله ﷺ، و ذكر الحديث، وسيأتي تخريجه وتفصيل القول فيه عما قليل.

– وذهب بعض العلماء إلى أنه ليس بصحابي، وأن رفدة بن قضاعة أو صالح بن راشد، قد غلط في سياقة هذا الحديث، وأن الصواب فيه: (عبد الله بن مطرف بن الشخير) وعبد الله هذا من أبناء التابعين، والصحبة لجده، وممن قال بهذا أبو زرعة قولا واحدا كما في «علل ابن أبي حاتم»[٨]، وقال أبو حاتم مثله أول الأمر كما في «الجرح والتعديل»[٩]، ثم عاد وتردد في هذا في «الجرح»[١٠]، و«العلل» وقال: «لا أدري هو ابن مطرف [يعني ابن الشخير]، أو غيره؟!». وتبع أبا حاتم –على قوله الأول– وأبا زرعة: أبو أحمد العسكري –كما في «الإصابة»–،

---

[١] «التاريخ الكبير» (٥/٣٤).
[٢] «معجم الصحابة» (٤/٩٨).
[٣] «معجم الصحابة» (٣/٤٥٣).
[٤] «معرفة الصحابة» (٤/١٧٩٠).
[٥] «الاستيعاب» (٣/٩٩٤).
[٦] «أسد الغابة» (٣/٣٨٩).
[٧] «الإصابة» (٦/٣٨٠).
[٨] «علل ابن أبي حاتم» [١٣٦٩].
[٩] «الجرح والتعديل» (٥/١٥٢–١٥٣).
[١٠] «الجرح والتعديل» (٥/١٨١).

فقال: «إن رفدة وهم فيه، وأن صوابه عبد الله بن مطرف بن الشخير»، وتعقبهم ابن عبد البر، فقال في «الاستيعاب»: «ولم يصح عندي قول من قال ذلك»، كذا قال ابن عبد البر، ولم يذكر وجه عدم صحته، والظاهر أن الصواب مع من قال بأنه ليس بصحابي، ولذا عاد الحافظ وذكره في القسم الرابع من حرف العين في «الإصابة»[١]، وهو فيمن ذكر في الصحابة غلطا، وذكره مغلطاي في «الإنابة فيمن اختلف فيه من الصحابة»[٢].

ثانيا: ذكر ابن عدي له:

- ذكره أبو أحمد ابن عدي –رحمه الله– في «الكامل»، قال:
- « سمعتُ ابن حماد يقول: قال البُخاري: « عبد الله بن أبي مطرف له صحبة، ولم يصح إسناده»[٣].
- حدثنا الْحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْقَطَّانُ، حدثنا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، حدثنا رِفْدَةُ –يَعْنِي: ابْنَ قُضَاعَةَ– حدثنا صَالِحُ بْنُ رَاشِدٍ الْقُرَشِيُّ قال: أُتِيَ الْحَجَّاجُ بِرَجُلٍ قَدِ اغْتَصَبَ أُخْتَهُ نَفْسَهَا، فَقَالَ: احْبِسُوهُ وَسَلُوا مَنْ هٰهُنَا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم. فَقَالُوا: عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي مُطَرِّفٍ. فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم يقول: «مَنْ تَخَطَّى الْحُرْمَتَيْنِ الاثْنَتَيْنِ فَخُطُّوا وَسطَهُ بِالسَّيْفِ». قَالَ: وَكَتَبُوا إِلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُونَهُ عَنْ ذَلِكَ، فَكَتَبَ إِلَيْهِمْ بِمِثْلِ قَوْلِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي مُطَرِّفٍ.
- وهذا الحديث هو الحديث الذي أشار إليه البخاري أنه لا يصح له»[٤].

---

[١] «الإصابة» (٣٠٩/٨ هجر).
[٢] «الإنابة» [٦١٤].
[٣] «التاريخ الكبير» (٣٤/٥).
[٤] «الكامل» (٦/٧ ترجمة رقم: ١٠٣٠).

ثالثا: التعليق والدراسة:

– أورد ابن عدي الرجل تبعا للبخاري، بيد أن البخاري كالعادة لم يورده في «الضعفاء»، وإنما في «التاريخ»، والبخاري يثبت له الصحبة، والظاهر أن ابن عدي يتبعه في ذلك، لأنه لم يتعقبه في هذا، وهذا مما يؤخذ على ابن عدي، إيراده من ثبتت صحبتهم عنده – على الأقل– في هذا الكتاب المختص بالضعفاء، ونعم فقد بين قصده وعذره في ذلك، ولكن ليته ما فعل ولا اعتذر، فإن مقام الصحبة يَجِلُّ عن أن يُورَد أحدٌ تَلَبَّس به في ديوان جُعِل للضعفاء، والله يغفر لأبي أحمد ويرحمه.

– وأما الحديث الذي أشار إليه البخاري وضعَّفه لعبد الله بن أبي مطرف، فهو ما أخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني»[١]، والبغوي في «معجم الصحابة»[٢]، وابن قانع في «معجم الصحابة»[٣]، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة»[٤]، والخرائطي في «مساوئ الأخلاق»[٥]، وفي «اعتلال القلوب»[٦]، والبيهقي في «شعب الإيمان»[٧] – من طريق ابن عدي –، والعقيلي في «الضعفاء»[٨] –ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق»[٩]– من طريق هشام بن عمار – وهو في «الجزء العاشر من حديثه»[١٠] – عن رفدة بن قضاعة، عن صالح بن راشد القرشي، عن عبد الله بن أبي مطرف قال سمعت النبي ﷺ فذكره، وفي سياقه قصة.

---

[١] «الآحاد والمثاني» (٥/٢٩٠).
[٢] «معجم الصحابة» [١٧١٢].
[٣] «معجم الصحابة» (٢/١٠٨).
[٤] «معرفة الصحابة» (٤/١٧٩٠).
[٥] «مساوئ الأخلاق» (٢/٧٩).
[٦] «اعتلال القلوب» (١/١٩٢).
[٧] «شعب الإيمان» [٥٤٧٣].
[٨] «الضعفاء» [٢٦١٩].
[٩] «تاريخ دمشق» (٥٤/١٨٧).
[١٠] «الجزء العاشر من حديث هشام بن عمار» (ق/١٢٥/أ مجموع الظاهرية ٦٠).

وقد ضعفه البخاري فقال: «ولا يصح إسناده»، ووافقه ابن عدي، وكذا العقيلي، وقال: «ولا يحفظ هذا اللفظ إلا به»، وقال ابن منده: «غريب»، وقال ابن السكن: «في إسناده نظر»[١].

وفي «العلل» لابن أبي حاتم: «وسألتُ أبِي، وأبا زُرعة عَن حدِيثٍ رواهُ هِشامُ بنُ عمّارٍ، وذكر الحديث... قال أبِي: كذا رواهُ هِشامٌ، ورُوِي عن عَبدِ اللهِ بنِ مُطرِّفِ بنِ الشِّخِّيرِ هذا الكلامُ قولَهُ، فلا أدرِي هذا هُو، أو غيرُهُ.

وقال أبُو زُرعة: هذا خطأٌ، روىٰ هذا الحدِيث قتادةُ، وداوُدُ بنُ أبِي هِندٍ، عن عَبدِ اللهِ بنِ مُطرِّفِ بنِ الشِّخِّيرِ، أنَّ الحَجَّاج أُتِي بِرجُلٍ... الحدِيث، وهذا الصّحِيحُ»[٢].

وقال ابن قانع بعد سياق حديث هشام: « كَذَا قَالَ، وَاللهُ أَعْلَمُ، وَقَدْ وَجَدْتُ عِلَّةَ هَذَا الْحَدِيثِ، وساقه من طريق عبد الله بن مطرِّف بن الشِّخِّير» كنحو ما قال أبو زُرعة.

وهذا الحديث الذي عللوا به حديث رفدة عن صالح، هو ما أخرجه ابن أبي شيبة[٣] عن ابن أبي عدي، وابن قانع[٤] من طريق يزيد بن هارون كلاهما عن حميد، عن بكر بن عبد الله المزني، قال: رفع إلى الحجاج رجل زنى بابنته... فقال عبد الله بن مطرف وأبو بردة... وساق الحديث.

وأخرجه الخرائطي في «اعتلال القلوب»[٥] من طريق معاذ بن هشام، عن أبيه، عن قتادة، به وعلقه أبو زرعة عن قتادة وداود بن أبي هند، ووقع عند الخرائطي: «أخته» مكان «ابنته».

وهذه أسانيد أصح وأثبت من إسناد هشام بن عمار، مما يدل علىٰ نكارة ما رواه، وأنه غلط، ومما يؤكد هذه النكارة ويزيدها: ما ذكر في رواية هشام من أنهم كتبوا إلى ابن عباس يسألونه، وهذا لا يمكن أبدا، لموت ابن عباس قبل هذا بزمان، قال الحافظ ابن

---

[١] «الإصابة» (٣٠٩/٨).
[٢] «العلل» [١٣٦٩].
[٣] «المصنف» [٢٩٤٧١].
[٤] «معجم الصحابة» (١٠٨/٢).
[٥] «اعتلال القلوب» [١٨٦].

حجر في «الإصابة»: « ويضعف رواية رفدة بن قضاعة، أن ابن عباس مات قبل أن يلي الحجاج الأمر بمدة طويلة، فإنه ولي إمارة الحجاز بعد قتل عَبد الله بن الزبير سنة ثلاث وسبعين، فأقام سنتين، ثم ولي إمرة العراق، وكان موت عَبد الله بن عباس سنة ثمان وستين»[١].

وقد اختلفوا فيمن المخطئ في هذا الحديث، فقال جماعة: الغلط من رفدة بن قضاعة.

قال أبو حاتم في «الجرح»: « هذا غلطٌ، غَلِطَ فيه رفدة بن قضاعة، إنما هو عبد الله بن مطرف بن عبد الله بن الشخير لجده صحبة»[٢]، وتبع أبا حاتم على ذلك العسكري، وتعقبه ابن عبد البر فقال: «ويقولون: إن رفدة بْن قضاعة غلط فِيهِ، ولم يصح عندي قول من قَالَ ذَلِكَ»[٣]، ولم يأت ابن عبد البر على ذلك بدليل، فالصواب مع غيره، وقال الذهبي في «الميزان»: « وله حديث باطل في قتل من زنا بأخته»[٤]، يعني حديثنا، ورفدة واهٍ متروك الحديث، لم يوثقه إلا هشام بن عمار فحسب، والناس على ترك حديثه، وانظر ترجمته في «الميزان»، و«تهذيب التهذيب»[٥].

بينما ذهب جماعة أخرى إلى أن الغلط فيه من صالح بن راشد، وقد أورده البخاري أيضا في ترجمة صالح بن راشد، وقال: «لم يصح حديثه»[٦]، وكذا فعل العقيلي فإنه لم يورده إلا في ترجمة صالح[٧]، وصالح شامي مجهول، بل قال الأزدي: متروك الحديث، وراجع ترجمته في «اللسان»[٨].

– وأيا ما كان فالحديث منكر لا يصح، فلو كان هو مستند القائلين بصحبة عبد الله بن أبي مطرف، فلا يمكن الاعتماد عليه في ذلك، وإن كان لهم مستند غيره،

---

[١] «الإصابة» (٦/٣٨٠).
[٢] «الجرح» (٥/١٥٣).
[٣] «الاستيعاب» (٣/٩٩٤).
[٤] «الميزان» [٢٧٨٩].
[٥] «تهذيب التهذيب» (٣/٢٨٣).
[٦] «التاريخ الكبير» (٤/٢٧٩).
[٧] «الضعفاء» ترجمة [٧٣٠].
[٨] «اللسان» [٣٨٦٠].

فلم أعرفه، وكما سبق فإن الظاهر أن الرجل لا تثبت له الصحبة حسب ما بلغنا من الروايات، ولكن هذا لا يعفي ابن عدي من العتب لإيراده في «الكامل» فهو يتبع البخاري في إثبات صحبته وضعف حديثه كما هو الظاهر، فكان ينبغي أن ينزهه من إيراده في كتاب «الكامل»، والله أعلم.

[١٥] عبد الله بن المُعْتَمِّ العبسي.

أولا: القول في صحبته:

قال البخاري: «له صحبة»[١]، وذكره في الصحابة: ابن عبد البر في «الاستيعاب»، وقال: «له صحبة»[٢]، وذكر أنه تخلف عن علي في قتال أهل البصرة يوم الجمل، لكنه سماه «عبد الله بن المعمر» فصحفه، كما يقول الحافظ ابن حجر، وكذا قال أبو أحمد العسكري: «له صحبة»[٣]، وذكره ابن الأثير في «أسد الغابة»[٤]، وابن حجر في «الإصابة»[٥]، وكان قد ذكر قبله «عبد الله بن مالك بن المعتم العبسي» ونقل عن الطبري والباوردي أنه من التسعة الذين وفدوا على النبي ﷺ من عبس، ونقل قول ابن منده: «عقد له النبي ﷺ لواء أبيض، وله ذكر بالقادسية، ولا رواية له»[٦]، كذا قال هناك، ثم قال هنا: «وقد تقدم ذكر عَبد الله بن مالك بن المعتم العبسي فما أدري أهو هذا نسب إلى جَدِّه أو غيره»، قلت: الظاهر أنه هو نسب إلى جده، فإن الطبري قد ذكر في «التاريخ»، وكذا غيره: أن عبد الله بن المعتم أحد التسعة الذين وفدوا على النبي ﷺ وتممهم طلحة عشرة[٧]، وهو المذكور في القادسية عند أهل السير والأخبار، والله أعلم.

---

[١] «التاريخ الكبير» (٥/٢٧).
[٢] «الاستيعاب» (٣/٩٩٥).
[٣] «الإصابة» (٦/٣٨٤).
[٤] «أسد الغابة» (٣/٣٩٣).
[٥] «الإصابة» (٦/٣٨٤).
[٦] «الإصابة» (٦/٣٥٩).
[٧] «تاريخ الطبري» (٣/٤٨٨).

– وهو يشتبه بـ (عبد الله بن مَغْنَم)، وهو صحابي كذلك، وقد أفرد ترجمته البخاري وغيره بعد (عبد الله بن المُعْتَمِّ)، ولم أجد أحدا من المتقدمين نص على كونهما واحدا، وإن كنت لا أستبعد ذلك، فإن عبد الله بن مَغْنَم لا يعرف له سوى حديث الدجال، وقد ذكره بعضهم كأبي نعيم في «معرفة الصحابة»[١]، وابن منده، وغيرهما في ترجمة ابن مُعْتَمّ، وفي إسناده عندهم (بن مُعْتَمّ)، وغير بعيد أن يكون تصحيفا أو اشتباها، ولكن ابن الأثير حكى ذلك عنهما فذكر حديث الدجال في ترجمة عبد الله بن المعتمر، وقال: «قَالَ ابْنُ منده، وَأَبُو نعيم هكذا: بالتاء فوقها نقطتان، والميم المشددة، وقَالَ أَبُو عُمَر: المعتمر، فِي آخره راءٌ... وقيل فِيهِ: مَغْنَم، بالغين المعجمة والنون» كذا جعل ابن الأثير الجميع واحدا، ولم أر من سبقه ولا من تابعه على ذلك، والأمر يحتاج تحريرا ونظرا، ليس هذا مكانه، فإن الذي يعنينا هنا إثبات صحبة ابن معتم فسواء كان غير ابن مغنم أو كان إياه، فهو صحابي على كل حال، والله أعلم.

ثانيا: ذكر ابن عدي له:

– ذكره ابن عدي –رحمه الله– في «الكامل»، وقال:

– « سمعت ابن حماد يقول: قال البخاري: «عبد الله بن المُعْتَمِّ له صحبة، لا يصح إسناد حديثه»[٢].

– ثم قال: ولم يحضر من حديث عبد الله بن معتم الذي ذكره البخاري شيء»[٣].

ثالثا: التعليق والدراسة:

– كعادته أورد ابن عدي (عبد الله بن المعتم) تبعا للبخاري، وقد بينا مرارا الفرق بين إيراد البخاري وإيراد ابن عدي، وقد أثبت البخاري له الصحبة، والرجل ثابت الصحبة، بلا إشكال، ولكن كما نقلنا عن ابن منده «لا رواية له». وكأنه

---

[١] «معرفة الصحابة» [٤٥٤٢].

[٢] «التاريخ الكبير» (٢٧/٥).

[٣] «الكامل» (٦/٧ ترجمة رقم: ١٠٢٩).

يعني رواية صحيحة، وإلا فقول البخاري «لا يصح حديثه» يدل على أن له رواية في الجملة غير أنها لا تصح، والله أعلم.

- ولم يستحضر ابن عدي الحديث الذي ضعفه البخاري لابن المُعْتَمّ، ولم أقف له إلا على رواية حديث الدجال، وهو مذكور في ترجمة عبد الله بن مَغْنَم، وقد سبق التنبيه على أن بعض المصنفين في الصحابة وغيرهم أورد حديث الدجال في ترجمة ابن مُعْتَمّ، والحديث مشهور معروف بابن مَغْنَم، وقد يكون من أورده في ترجمة ابن مُعْتَمّ اشتبه الأمر عليه أو تصحف أو كان يراهما واحدا، وكل هذا محتمل ويحتاج بحثا لا يسعه هذا السياق، ويظهر أن هذا هو سبب عدم ذكر ابن عدي هذا الحديث هنا، إذ الأصل حتى الآن أنهما رجلان، والحديث معروف بان مَغْنَم لا بابن مُعْتَمّ، وعلى كل حال فالحديث ضعيف لا يثبت. والله أعلم.

- والحديث هو ما رواه الطبراني- وعنه: أبو نعيم في «المعرفة»[١]-، وابن منده - ومن طريقه: ابن عساكر في «التاريخ»[٢]-، والحسن بن سفيان، وابن السكن - كما في «الإصابة»[٣]- من طرقٍ عن سعيد بن محمد الوراق الثقفي، حدثنا حلام بن صالح، أخبرني سليمان بن شهاب العنسي، قال: نزل عليَّ عبدُ الله بن مَغْنَم - وكان من أصحاب رسول الله ﷺ فحدثني عن رسول الله ﷺ أنه قال: «الدَّجَالُ لَيْسَ بِهِ خَفَاءٌ؛ إِنَّهُ يجيء مِنْ جِهَةِ الْمَشْرِقِ، فَيَدْعُو إِلَيَّ حَتّى يُتَّبَعَ، وَيَنْصَبَ لِلنَّاسِ، فَيُقَاتِلَهُمْ، فَيَظْهَرَ عَلَيْهِمْ، وَلاَ يَزَالَ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى يَقْدَمَ الْكُوفَةَ، فَيُظْهِرَ دِينَ اللهِ وَيَعْمَل بِهِ فَيُتّبَعَ، وَيُحَبّ عَلَى ذَلِكَ، ثُمّ يَقُولُ: إِنِّيّ نَبِيٌّ،

---

[١] «المعرفة» (١٧٩١/٤).
[٢] «التاريخ» (٢٢٩/٢).
[٣] «الإصابة» (٣٨٨/٦).

فَيَفْزَعُ مِنْ ذَلِكَ كُلُّ ذِي لُبٍّ، وَيُفَارِقُهُ، فَيَمْكُثُ بَعْدَ ذَلِكَ، حَتَّى يَقُولُ: أَنَا اللهُ، فَتُغْشَى عَيْنُهُ وَتُقْطَعُ أُذنُه وَيُكْتَبُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ كَافِرٌ، وَلاَ يَخْفَى عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، وَيُفَارِقُهُ كُلُّ أَحَدٍ مِنَ الْخَلْقِ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةِ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ، وَيَكُونُ أَصْحَابُهُ وَجُنُودُهُ الْمَجُوسُ، وَالْيَهُودُ وَالنَّصَارَى، وَهَذِهِ الأَعَاجِمُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، ثُمَّ يَدْعُو بِرَجُلٍ فِيمَا يَرَوْنَ، فَيَأْمُرُ بِهِ، فَيُقْتَلُ، ثمّ تُقْطَعُ أَعْضَاؤُهُ كُلُّ عُضْوٍ عَلَى حِدَةٍ، فَيُفَرَّقُ بَيْنَهَا حَتَّى يَرَاهُ النَّاسُ، ثُمَّ يُجْمَعُ بَيْنَهَا، ثُمَّ يَضْرِبُهُ بِعَصَاهُ، فَإِذَا هُوَ قَائِمٌ، فَيَقُولُ: أَنَا اللهُ الِذى أُحْيِي وَأُمِيتُ، وَذَلِكَ كُلُّهُ سِحْرٌ يَسْحَرُ بِهِ أَعْيُنَ النَّاسِ لَيْسَ يَصْنَعُ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا».

قال البخاري: «لا يصح»، وقال ابن كثير في «الفتن والملاحم»: «قال شيخنا الذهبي: ورواه يحيى بن موسى عن سعيد بن محمد الثقفي وهو واهٍ»[١]، وقال الهيثمي في «المجمع»: «رواه الطبراني وفيه سعيد بن محمد الوراق، وهو متروك»[٢]، وقال الحافظ في «الفتح»: «وسنده ضعيف»[٣]، ومرة «وهو سند ضعيف جدا»[٤].

وقد ورد عند الجميع: «عبد الله بن مَغْنَم»، ونص الحافظ على ذلك، ولكن رواية أبي نعيم عن الطبراني «عبد الله بن مُعْتَمّ» وكذا ما نقله ابن الأثير عن ابن منده، ولذا أورته هنا احتمالا، وإلا فإن رواية الطبراني التي ينقلها الناس عنه عدا أبي نعيم، ورواية ابن منده التي عند ابن عساكر فيهما على الجادة: «عبد الله بن مَغْنَم»، والأمر مشتبه والاسمان متقاربان والأمر يحتاج إلى مزيد تحرير لا يتحمله ما نحن فيه الآن كما أسلفت، والله أعلم.

---

[١] «الفتن والملاحم» (١٠٨).
[٢] «المجمع» (٧/٣٤٠).
[٣] «الفتح»(١٣/٩١).
[٤] «الفتح»(١٣/١٠٤).

– غير أن خلاصة الكلام في ما يعنينا، أن ابن مُعْتَمّ صحابي، ولم يثبت له حديث، فكان الأولى بابن عدي أن لا يورد الرجل في «الكامل»، لا سيما وهو لم يذكر له هنا أي حديث، فلأي معنى يذكره، رحمه الله وغفر له؟

[١٦] عبد الرحمن بن ثابت بن الصامت.

أولا: القول في صحبته:

وقد ذكره في الصحابة: أبو نعيم في «معرفة الصحابة»، وقال: « ذَكَرَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَزَعَمَ أَنَّ الْبُخَارِيَّ ذَكَرَهُ فِي الصَّحَابَةِ، وَمُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ فِي التَّابِعِينَ، وَلَمْ يُخَرِّجْ لَهُ شَيْئًا»[(١)]، وهو يعني ببعض المتأخرين ابن منده في «معرفة الصحابة» له، (وحرف العين من الجزء المفقود من مطبوعة كتابه للأسف)، وقد قال مغلطاي عن ذكر البخاري له في الصحابة: «فيه نظر»[(٢)]، وذكر أن البخاري إنما ذكره في «التاريخ»[(٣)] في طبقة التابعين، وتعقبه ابن حجر، بأنه قد يكون ذكره في كتاب «الصحابة»، ولم نطلع عليه، لأن الناس لا يزالون ينقلون عن ذلك الكتاب وإن لم يصلنا، وإن كنت أستبعد هذا، فإن البخاري قد أدخل الرجل في كتاب «الضعفاء»[(٤)]، وأخشى أن يكون أحد السابقين نقل أنه ذكره في «الضعفاء»، فتصحف «الضعفاء» على من نقل عنه إلى «الصحابة»، وهما مما يمكن فيهما التصحيف رسما، فكان ما كان، والله أعلم بحقيقة الحال، وسيأتي مزيد بيان في الشرح والدراسة، فالله أعلم، وذكره ابن عبد البر في «الاستيعاب»، وقال: « صحب النبي ﷺ، وتوفي أبوه ثابت بن الصامت قديما في الجاهلية»[(٥)]، وقد تبع ابنُ عبد البر في كون ثابت هذا توفي في الجاهلية ابنَ سعد[(٦)]، وابنُ سعد تبع ابنَ الكلبي، فابنُ

---

(١) «معرفة الصحابة» (١٨٤٩/٤).
(٢) «الإنابة» [٦٣٨].
(٣) «التاريخ» (٢٦٦/٥).
(٤) «الضعفاء» [٢١٠].
(٥) «الاستيعاب» (٨٢٦/٢).
(٦) «الطبقات الكبير» (٢٤٠/٤).

الكلبي هو أبو عُذرة هذا القول، فقد ذكر في كتاب «المنزل»: أن ثابت بن الصامت جاهلي، لا صحبة له ولا إسلام، كما في «الإنابة»[١] لمغلطاي في ترجمة ثابت بن الصامت، وقال ابن حجر في «الإصابة»: «وابن الكلبي إنما عنى والد عبادة بن الصامت وليس هو أشهليا، وأما هذا فقد نسبوه لأشهل»[٢]، قلت: ليس في آباء عبادة بن الصامت من اسمه ثابت، فإن كانت عبارة ابن الكلبي كما نقل مغلطاي، فلا وجه لكلام الحافظ، وإن كان ذكرها بالمعنى فيبقى الأمر محتملا، ومما يعكر على هذا الاحتمال أن الحافظ قال في «التهذيب»: «القائل بأن ثابت بن الصامت هلك في الجاهلية هو هشام بن الكلبي فتبعه هؤلاء كلهم، وليس قوله حجة إذا خولف»[٣]، فقد أقر نقل مغلطاي، ودفعه بأن ابن الكلبي قد خولف، وأن قوله ليس بحجة إذا خولف، فالله أعلم، وذكره كذلك في الصحابة ابن الأثير في «أسد الغابة»[٤]، وابن حجر في «الإصابة»[٥]، والرجل مختلف في صحبته، وصحبة أبيه، وروايته اختلافا شديدا، وقد ذكره مغلطاي في «الإنابة»، ومن قبله أبو الفضائل الصغاني فيمن في صحبتهم نظر من كتابه «نقعة الصديان»[٦]، وقال ابن الجوزي في «تلقيح فهوم أهل الأثر»: «مختلف في صحبته»[٧].

– وقد ذكره في التابعين: البخاري في «التاريخ الكبير»، وهو ظاهر صنيعه في «الضعفاء»، ومسلم كما سبق، وابن حبان في «الثقات»[٨]، وظاهر صنيع ابن عدي كما سيأتي.

---

[١] «الإنابة» [١١١].
[٢] «الإصابة» (٤/٢٩١).
[٣] «التهذيب» (٢/٧).
[٤] «أسد الغابة» (٣/٤٢٦).
[٥] «الإصابة» (٤/٢٩١).
[٦] «نقعة الصديان» [٩١/ط مجلة المورد العراقية].
[٧] «تلقيح فهوم أهل الأثر» (١٦١).
[٨] «الثقات» (٥/٩٥).

– وذكره في الضعفاء: البخاري كما مر، وأبو زرعة الرازي في «ضعفائه»[١]، والعقيلي في «الضعفاء»[٢]، وابن حبان في «المجروحين»[٣]، وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين»[٤]، والذهبي في «الميزان»[٥]، وفي «المغني»، وقال: «لينه البخاري»[٦].

ثانيا: ذكر ابن عدي له:

– ذكره أبو أحمد ابن عدي –رحمه الله– في «الكامل»، وقال:

–«سمعتُ ابن حماد يقول: قال البُخاري: «عبد الرحمن بن ثابت بن الصامت عن النبي. قال ابن أبي حبيبة: عن عبد الرحمن بن ثابت، عن أبيه. ولم يصح»[٧].

– وهذا الذي ذكره البخاري إنما هو حديث واحد، وقوله: لم يصح؛ أنه لا يصح له سماع من النبي صلى الله عليه وسلم»[٨].

ثالثا: التعليق والدراسة:

– أورد ابن عدي (عبد الرحمن بن ثابت بن الصامت)، تبعا للبخاري، وقد بينت آنفا أن البخاري لا يرىٰ صحبته، وأنه أورده في «التاريخ» فيمن بعد الصحابة من التابعين، ولذا أدخله «الضعفاء»، ومن ذكر أن البخاري أورده في كتاب «الصحابة» فلا يبعد أن يكون تصحف علىٰ ناقله اسم «الضعفاء» إلىٰ «الصحابة»، وقد خالف أبو حاتم في ذلك البخاري، ورأىٰ أن يحول الرجل من

---

[١] «الضعفاء» لأبي زرعة [١٨١].
[٢] «الضعفاء» للعقيلي [٩٢١].
[٣] «المجروحين» [٥٨٨].
[٤] «الضعفاء والمتروكين» [١٨٥٧].
[٥] «الميزان» [٤٨٢٩].
[٦] «المغني» [٣٥٣٨].
[٧] «التاريخ الكبير» (٥/٢٦٦).
[٨] «الكامل» (٧/٢٠٥ ترجمة رقم: ١١٤٠)

كتاب «الضعفاء» فإنه لا بأس به، قال ابن أبي حاتم: « سألت أبي عنه، فقال: ليس عندي بمنكر الحديث، فقال: أدخله البخاري في «كتاب الضعفاء»، قال: يكتب حديثه، ليس بحديثه بأس، ويحول من هناك، قلت: وليس له إلا راو واحد، وحديث واحد»[١].

– وقد فسر ابن عدي قول البخاري هنا «لم يصح» بأنه يعني أنه لم يصح سماعه من النبي ﷺ، وهذا لا يؤثر على الصحبة لو كانت ثابتة، فليس كل من ثبتت لهم الصحبة صح لهم سماع من النبي ﷺ، ولكن عبد الرحمن بن ثابت غير متيقن الصحبة، ولذا فقول البخاري – بتفسير ابن عدي– قاض بتضعيف حديثه عند من لا يراه صحابيا، لأنه يكون مرسل تابعي عندهم، وهذا مما يؤيد أن البخاري يراه تابعيا، إذ لامعنى لتضعيف حديثه بعدم السماع، وإدخاله في «الضعفاء» إلا بذلك، والله أعلم.

– على أن نص كلام البخاري في غير رواية ابن عدي صريح في عدم صحة حديثه، لا سماعه، ففي «ضعفاء» البخاري، و«تاريخه»، و«ضعفاء» العقيلي عنه: «ولم يصح حديثه»، وهو قاض بأن الإشكال ليس في سماعه، وإنما في أن هذا الحديث الذي لا يذكر له غيره ولعله معتمد من عده في الصحابة غير صحيح، وليس هذا فحسب بل إن إدخال البخاري وغيره له في «الضعفاء» يوحي بأن عبد الرحمن بن ثابت هو علة ضعف هذا الحديث، حيث ذكروه فيما استنكر عليه، مما يوحي بأنه ليس خارجا عن دائرة الصحابة فحسب؛ بل ودائرة الثقات

---

[١] «الجرح والتعديل»(٥/٢١٢).

أيضا، وأحسن أحواله عند من يرفع شأنه أن يكون لا بأس به يكتب حديثه، فهو لم يبلغ رتبة الاحتجاج بعد، وإنما يتأرجح بين الاعتبار والجهالة.

– وأما الحديث الذي ضعفه البخاري لعبد الرحمن بن ثابت بن الصامت، فهو ما أخرجه: ابن خزيمة في «صحيحه»[١] من طريق سعيد بن أبي مريم، وابن سعد في «الطبقات»[٢]، والفسوي في «المعرفة والتاريخ»[٣] –ومن طريقه البيهقي في «الكبير»[٤]–، والعقيلي في «الضعفاء»[٥] من طريق إسماعيل بن أبي أويس.

كلاهما (سعيد وإسماعيل) عن إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَبِيبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَابِتِ بْنِ صَامِتٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ صَلَّى فِي مَسْجِدِ بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ، وَعَلَيْهِ كِسَاءٌ مُلْتَفٌّ بِهِ، يَضَعُ يَدَيْهِ، يَقِيهِ الْكِسَاءُ بَرْدَ الْحَصَى».

وأخرجه ابن ماجه[٦] عن جعفر بن مسافر، وابن منده في «معرفة الصحابة»[٧] من طريق عثمان الدارمي، والطبراني في «الكبير»[٨] – وعنه أبو نعيم في «معرفة الصحابة»[٩] – عن علي بن المبارك، (الثلاثة) عن إسماعيل بن أبي أويس، وقرن معه الدارمي: سعيد بن أبي مريم، كلاهما (إسماعيل، وسعيد) عن عبد الله بن عبد الرحمن بن ثابت، عن أبيه، عن جده: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ صَلَّى فِي بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ، وَعَلَيْهِ كِسَاءٌ مُتَلَفِّفٌ بِهِ، يَضَعُ يَدَيْهِ عَلَيْهِ، يَقِيهِ بَرْدَ الْحَصَى».

---

[١] «صحيح ابن خزيمة» [٦٧٦].
[٢] «الطبقات» (٤/٢٤٠).
[٣] «المعرفة والتاريخ» (١/٣٢١).
[٤] «السنن الكبير» [٢٧٢٠].
[٥] «الضعفاء» [٣٢٣٨].
[٦] «السنن» [١٠٣٢].
[٧] «معرفة الصحابة» (٣٤١).
[٨] «المعجم الكبير» (٢/٧٦).
[٩] «معرفة الصحابة» [١٣٣٦].

ووقع في رواية ابن منده: وصف عبد الله بن عبد الرحمن بن ثابت بأنه ابن أخي عبادة بن الصامت! وهذا ليس بالثابت، كما مر؛ فإن ثابت بن الصامت أشهلي والأشهل من الأوس، وعبادة بن الصامت خزرجي، فافترقا، ومن نظر في سياق نسبهما بعد الصامت أدرك أنهما متغايران.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف»[(١)]، وعنه الإمام أحمد، وولده عبد الله في «المسند»[(٢)]، عن عبد العزيز الدراوردي، عن إسماعيل بن أبي حبيبة، عن عبد الله بن عبد الرحمن، قال: «جَاءَنَا النَّبِيُّ ﷺ فَصَلَّى بِنَا فِي مَسْجِدِ بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ، فَرَأَيْتُهُ وَاضِعًا يَدَيْهِ فِي ثَوْبِهِ إِذَا سَجَدَ.

وقد سئل أبو زرعة عن حديث الدراوردي هذا كما في «علل ابن أبي حاتم»، فقال: «الصحيح حديث الفروي»[(٣)]، يعني الذي فيه (إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة، عن عبد الرحمن بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن جده).

- وقد روي على أوجه أخرى، ذكرها ابن منده وعنه أبو نعيم، وغيرهما، لا حاجة إلى التطويل بها، فإن مدار الحديث من جميع طرقه على إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة، وهو وإن كان رجلا صالحا صواما قواما، إلا أنه ليس بالحافظ، ولهذا ضعفه جمهور النقاد، بل قال الدارقطني: «متروك»، ومن وثقه كالإمام أحمد، فالظاهر أنه يقصد أنه ثقة في دينه، أما روايته فلا، قال الحربي: «شيخ مدني صالح، له فضل، ولا أحسبه حافظا»، وقال الدارمي عن ابن معين: «صالح يكتب حديثه، ولا يحتج به»، وقال في رواية الدوري: «ليس بشيء»، وقال أبو حاتم: «شيخ ليس بقوي يكتب حديثه، ولا يحتج به، منكر الحديث، دون إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع، وأحب إلي من إبراهيم بن الفضل»، وقال البخاري: «منكر

---

(١) «المصنف» [٢٧٤٣].
(٢) «المسند» [١٩٢٥٦].
(٣) «علل ابن أبي حاتم» [٥٢٤]

الحديث»، فمن يكون هذا حاله لا يمكن قبول ما تفرد به من الأحاديث، لا سيما إذا اختلف عليه هذا الاختلاف، والذي عادة مرده إلى عدم ضبطه لروايته، والله أعلم. وانظر لمزيد من الفائدة: «الجرح والتعديل»[١]، و«تهذيب الكمال»[٢]، و«الكاشف»[٣]، و«تهذيب التهذيب»[٤]، و«التقريب»[٥].

- وعليه فلا عتب على ابن عدي في إيراد هذا الرجل هنا في «الضعفاء» فلم تثبت له صحبة، بل ذكره عامة السابقين في الضعفاء، ولم يثبت حديثه هذا والله أعلم.

[١٧] عبد الرحمن بن سَنَّة الأسلمي.

أولا: القول في صحبته:

- ذكره البخاري في طبقة الصحابة من «تاريخه»[٦]، والبغوي في «معجم الصحابة»[٧]، وابن قانع في «معجم الصحابة»[٨]، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة»[٩]، وابن حبان في «الثقات» في الصحابة، وقال: «له رؤية»[١٠]، وابن عبد البر في «الاستيعاب»، ولم يذكر سوى روايته حديث «بدأ الإسلام غريبا» والذي لم يذكر سواه كل من سبق ابن عبد البر ممن ترجموه في الصحابة، وقال ابن

---

[١] «الجرح والتعديل» (٢/٨٣).
[٢] «تهذيب الكمال» (٢/٤٢).
[٣] «الكاشف» (٢/٤٣).
[٤] «تهذيب التهذيب» (١/٥٨).
[٥] «التقريب» [١٤٧].
[٦] «التاريخ الكبير» (٥/٢٥٢).
[٧] «معجم الصحابة» (٤/٢١٤).
[٨] «معجم الصحابة» (٤/١٧٩).
[٩] «معرفة الصحابة» (٤/١٨٥٣).
[١٠] «الثقات» (٣/٢٥٨).

عبد البر: «في الإسناد عنه ضعف»[١]، وابن الأثير في «أسد الغابة»، وقال: «عداده في أهل المدينة»[٢]، وابن حجر في «الإصابة»[٣].

– وقد ذكره البخاري في «الضعفاء»[٤] ولم يزد شيئا على ما قاله في «التاريخ»، وقد وردت نفس ترجمة البخاري للرجل في مخطوطة تشستربيتي من «ضعفاء العقيلي»، وخلت منها جميع النسخ العتيقة من «ضعفاء العقيلي»، ومخطوطة تشستربيتي فيما استظهرته مختصر للكتاب وفيها عدة تراجم أخرى نحو ستين ترجمة عامتها ليست في شيء من أصول العقيلي العتيقة، وكثير منها بلفظ تراجم كتب معروفة كـ«تاريخ البخاري»، وغيره، مما يقوي أن المُختَصِر كان ربما زاد شيئا من كتب الضعفاء الأخرى وأضافه لمختصر العقيلي، والله أعلم.

ثانيا: ذكر ابن عدي له:

– ذكره أبو أحمد ابن عدي –رحمه الله– في «الكامل»، وقال:

–«سَمِعْتُ ابْنَ حَمَّادٍ يَقُولُ: قَالَ الْبُخَارِيُّ: «عبد الرحمن بن سَنَّةَ عن النبي ﷺ، حديثه ليس بالقائم»[٥].

– حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ رَزِينٍ الْعَطَّارُ، حدثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْعَلاءِ، حدثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، حدثنا إِسْحَاقُ بْنُ عبد الله بْنِ أَبِي فَرْوَةَ، عَنْ يُوسُفَ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ جَدَّتِهِ مَيْمُونَةَ، عَنْ عبد الرحمن بْنِ سَنَّةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يقول: «إِنَّ الإِسْلامَ بَدَأَ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ!»، قِيلَ: وَمَا الْغُرَبَاءُ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «الَّذِينَ يَصْلُحُونَ عِنْدَ فَسَادِ النَّاسِ».

---

[١] «الاستيعاب» (٨٣٦/٢).
[٢] «أسد الغابة» (٤٥٢/٣).
[٣] «الإصابة» (٤٩٢/٦).
[٤] «الضعفاء» [٢٩٧].
[٥] «التاريخ الكبير» (٢٥٢/٥).

– وَلَا أَعْلَمُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَنَّةَ غَيْرَ هَذَا الحَدِيثَ، وَلَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْ هَذِهِ الرِّوَايَةِ التِّي ذَكَرْتُهَا»[١].

ثالثا: التعليق و الدراسة:

– أورد ابن عدي عبد الرحمن بن سنة، تبعا للبخاري الذي أورده في «التاريخ» و«الضعفاء» معا، مع تنبيهه على ضعف هذا الحديث الذي لم يذكروا له غيره، فإن كان هذا الحديث هو معتمد من أثبت له الصحبة، ففي تضعيفه ورَدِّه تعكير على صحبته، اللهم إلا أن تكون صحبته ثابتة من طريق آخر، وهو مما يوحي به قول ابن حبان: «له رؤية»، ولكنه لم يذكر مستنده في ذلك، ولا وُفِّقْتُ أنا للوقوف عليه، فالله أعلم.

– وأما الحديث الذي ضعفوه لابن سَنَّة، ولم يذكروا له سواه، فهو ما أخرجه: عبد الله بن الإمام أحمد في «زوائده على المسند»[٢]– وعنه ابن قانع في «معجم الصحابة»[٣]، ومن طريقه أبو نعيم في «معرفة الصحابة»[٤]، وابن الأثير في «أسد الغابة»[٥]–، وأبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة»[٦] عن أحمد بن منيع، والخطابي في «غريب الحديث»[٧] من طريق محمد بن أيوب بن الضريس، ثلاثتهم (عبد الله بن أحمد، وابن منيع، وابن الضريس) عن الهيثم بن خارجة.

---

[١]«الكامل» (١٩٥/٧ ترجمة رقم: ١١٣٣).
[٢]«المسند» [١٧١٤٥].
[٣]«معجم الصحابة» (١٧١/٢).
[٤]«معرفة الصحابة» [٤٦٧١].
[٥]«أسد الغابة» [٩٢٠].
[٦]«معجم الصحابة» [١٩٤٠].
[٧]«غريب الحديث» (١٧٦/١).

وأخرجه أبو القاسم المصيصي في «حديث أبي الفوارس الصابوني وغيره»[١] – ومن طريقه: أبو نصر الشيرازي في «السادس عشر من الخِلَعيات»[٢]، والضياء المقدسي في «المنتقى من مسموعاته بمرو»[٣] – من طريق آدم.

وأخرجه أبو نعيم في «المعرفة»[٤] من طريق الحارث بن عبد الله الهمداني.

وأخرجه ابن وضاح القرطبي في «البدع»[٥] من طريق أسد بن موسى.

وأخرجه نعيم بن حماد في «الفتن»[٦] عن الوليد بن مسلم وأبي المغيرة.

وأخرجه ابن عدي هنا من طريق إبراهيم بن العلاء.

السبعة، عن إسماعيل بن عياش، عن إسحاق بن أبي فروة، عن يوسف بن سليم، عن جدته ميمونة، عن عبد الرحمن بن سنة، عن النبي ﷺ به، مع اختلاف واختصار واقتصار على بعضه عند بعضهم، إلا نعيم بن حماد، فقد ساقه بلفظ مطول وفيه حكاية الملحمة مع الروم، وليس فيه لفظنا.

قال أبو نعيم: «رَوَاهُ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، وَيَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَيَّاشَ مِثْلَهُ، وَرَوَاهُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ، وَيَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي فَرْوَةَ».

وقال نعيم بن حماد: «غير أن الوليد لم يذكر «جدته»»، وقد ساق رواية الوليد مفردة قبل ذلك عن يوسف، عن عبد الرحمن بن سنة، بدون (جدته).

ومدار الحديث على إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، وقد قال عمرو بن علي، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي: «متروك الحديث»، وقال النسائي في موضع آخر: «ليس

---

[١] «حديث أبي الفوارس الصابوني وغيره» [١٠].
[٢] «السادس عشر من الخِلَعيات» [١٠].
[٣] «المنتقى من مسموعاته بمرو» [٣١٦].
[٤] «المعرفة» [٤٦٧١].
[٥] «البدع» [١٧٢].
[٦] «الفتن» [١٢٧٧].

بثقة، ولا يكتب حديثه»، وزاد أبو زرعة: «ذاهب الحديث»، كما في «تهذيب التهذيب»[١]، وغيره.

ولذا تواطأت كلمات الأئمة في رد هذا الحديث وتضعيفه، فقال البخاري: «حديثه ليس بالقائم»، وقال في «الجرح والتعديل»: «ليس إسناده بالقائم، لأن راويه إسحاق بن أبي فروة»[٢]، وقال ابن السكن- كما في «موافقة الخبر الخبر» وغيره لابن حجر(١/١٣٥)[٣]-: «مخرج هذا الحديث عن إسحاق بن أبي فروة، ولا يعرف إلا من حديثه، وهو غير معتمد عليه»، وقال الهيثمي: «فيه إسحاق بن أبي فروة، وهو متروك»[٤].

- فإذا لم يرد لعبد الرحمن بن سَنَّة ذِكْرٌ إلا في هذا الحديث كما توحي به عبارة ابن عدي: «وَلَا أَعْلَمُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَنَّةَ غَيْرَ هَذَا الحَدِيثَ، وَلَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْ هَذِهِ الرِّوَايَةِ التِّي ذَكَرْتُهَا» لو قلنا بعود الضمير في «ولا يعرف» على (عبد الرحمن)، فتكون صحبته محل نظر، ولا يمكن الجزم بها، فلا عتب ساعتئذ على ابن عدي في إيراده في «الكامل»، وإذا قلنا بعوده على «الحديث» وهو أقرب، فيكون قصده أن هذا الحديث لا يعرف إلا من هذه الرواية الضعيفة، وينظر بعد ذلك في ثبوت صحبته من طريق آخر، والله أعلم.

[١٨] عبد الرحمن بن صفوان.

أولا: القول في صحبته:

- ذكره التِّرمذيّ في «تسمية أصحاب النبي ﷺ»[٥]، والباوردي، وابن البرقي، وابن حبان في «الثقات»، وقال: «له صحبة»[٦]، وابن قانع في «معجم

---

[١] «تهذيب التهذيب» (١/١٢٣).
[٢] «الجرح والتعديل» (٥/٢٣٨).
[٣] «موافقة الخبر الخبر» (١/١٣٥).
[٤] «مجمع الزوائد» (٧/٢٧٨).
[٥] «تسمية أصحاب النبي ﷺ» [٤٠٠].
[٦] «الثقات» (٣/٣٥١).

الصحابة»[١]، وابن عَبد البَرّ في «الاستيعاب»[٢]، وابن الأثير في «أسد الغابة»[٣]، وابن حجر في «الإصابة»[٤].

ثم أعاده ابن حبان في التابعين في «ثقاته»[٥]، وقال ابن البَرْقيّ -كما في «الإنابة»-: «لا أظن له سماعا». وقال العَسْكَرِيُّ: «لا صحبة له وحديثه مرسل». وذَكَرَهُ في التَّابِعِينَ: البُخارِيّ في «التاريخ الكبير»[٦]، ومسلم في «الطبقات»[٧]، وأَبو زُرعة الرازي، والدمشقي، وأَبو حاتم وغيرهم، كما يقول الحافظ في «الإصابة».

وذكره مغلطاي في «الإنابة فيمن اختلف فيهم من الصحابة»[٨].

-وقد وقع اضطراب في تعيين عبد الرحمن هذا وغيره ممن سمي (عبد الرحمن بن صفوان)، انظر بعضه في «أسد الغابة»[٩]، و «تهذيب الكمال»[١٠]، وقد جمع العلائي في «جامع التحصيل»[١١] بين من فرق بينهما ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»[١٢]، والأمر يعوز تحريرا ونظرا ليس هذا محله.

ثانيا: ذكر ابن عدي له:

- ذكره أبو أحمد ابن عدي -رحمه الله- في «الكامل»، وقال:

---

[١] «معجم الصحابة» (١٥٦/٢).
[٢] «الاستيعاب» (٨٣٦/٢).
[٣] «أسد الغابة» (٣٠١/٣).
[٤] «الإصابة» (٥٦/٨).
[٥] «الثقات» (٩٦/٥).
[٦] «التاريخ الكبير» (٢٩٨/٥).
[٧] «الطبقات» (١٦٤/١).
[٨] «الإنابة» (٢١/٢).
[٩] «أسد الغابة» (٣٥٧/٣) و(٣٦٠/٣).
[١٠] «تهذيب الكمال» (١٨٦/١٧).
[١١] «جامع التحصيل» [٤٣٣].
[١٢] «الجرح والتعديل» (٢٤٥/٥).

– «حدثنا أحمد بن علي بن بحر بن عليل المطيري، حدثنا عبد الله بن الدورقي، عن يحيى بن معين، قال: «عبد الرحمن بن صفوان لم ير النبي ﷺ، ولم يسمع منه، بلغني ذلك عن أبي بكر بن عياش، عن حنظلة بن أبي سفيان»[١].

– وهذا الذي ذكره يحيى إنما هو حديث واحد عن عبد الرحمن بن صفوان، عن النبي ﷺ»[٢].

ثالثا: التعليق والدراسة:

– ظاهر من تصدير ابن عدي ترجمة عبد الرحمن بن صفوان برواية ابن معين التي تنفي عن عبد الرحمن سماعه من النبي ﷺ بل مجرد رؤيته، أنه ممن يرى أن عبد الرحمن ليس بصحابي، إنما هو من التابعين، كما هو قول جماعة من النقاد ممن سبق ذكرهم، وعليه فلا تثريب عليه في إدخاله «الكامل» والحال هذا.

– بيد أن هناك رواية أخرى لكلام ابن معين أوضح وأبين من رواية ابن عدي، وهي ما في «سؤالات ابن الجنيد» قال: «سئل يحيى بن معين –وأنا أسمع–، عن عبد الرحمن بن صفوان، هل رأى النبي ﷺ أو صحبه؟ فقال: زعم أبو بكر بن عياش، عن حنظلة بن أبي سفيان الجمحي: أن عبد الرحمن بن صفوان الجمحي لم ير النبي ﷺ. فقال ابن الغلابي ليحيى: حنظلة هذا ابن ابنه! هو حنظلة بن أبي سفيان بن عبد الرحمن بن صفوان بن أمية الجمحي.

قال يحيى بن معين –وأنا أسمع– والذي يُروى عن عبد الرحمن بن صفوان حديث واحد، يرويه يزيد بن أبي زياد، كأنه يضعف الحديث»[٣].

---

[١] انظر: «سؤالات ابن الجنيد» [٢١]، و«التعديل والتجريح» (٥٣٩/١) بتصرف.

[٢] «الكامل» (١٩٥/٧ ترجمة رقم: ١١٣٢).

[٣] «سؤالات ابن الجنيد» [٢١–٢٢].

- وأما الحديث الذي يشيرون إليه فهو ما أخرجه أحمد[١]، والبيهقي في «الكبير»[٢] من طريق جرير بن عبد الحميد، عن يزيد بن أبي زياد، عن مجاهد، عن عبد الرحمن بن صفوان. ووقع عند أحمد (كان رجل من المهاجرين يقال له عبد الرحمن بن صفوان) وساقه أطول ممن سواه.
- وأخرجه ابن ماجه[٣] من طريق محمد بن فضيل، والطحاوي في «شرح المشكل»[٤] من طريق أبي عوانة، كلاهما عن يزيد بن أبي زياد به إلا أنه وقع عندهما (عن صفوان بن عبد الرحمن أو عبد الرحمن بن صفوان).

والظاهر أن هذا الاضطراب والشك إنما هو من يزيد بن أبي زياد، فهو أهل ذلك، فإنه على صدقه، قد تغير حفظه وضعف، فكثرت المناكير في حديثه، على حد قول ابن سعد: « كان ثقة في نفسه، إلا أنه اختلط في آخر عمره، فجاء بالعجائب»، وذلك أنه صار يلقن فيتلقن، فمن هنا دخل الدخل في حديثه، وانظر: «تهذيب التهذيب»[٥]، فالظاهر أن ما معنا من هذا القبيل، وقد ذكر البرديجي –كما في «التهذيب»– زيادة على ما سبق أن في سماعه من مجاهد نظرًا، فهذه علة أخرى في هذا الخبر، ولهذا قال البخاري –كما أسنده عنه البيهقي–: « عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ صَفْوَانَ أَوْ صَفْوَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَهُ يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، لَا يَصِحُّ»، وعلق عليه الحافظ في «اللسان»–بعد أن عزاه لـ«الضعفاء الكبير» للبخاري– قائلا: «وكذا هو فإن في حديثه اضطرابا كثيرا»[٦]، وسبق تضعيف ابن معين له كذلك، والله أعلم.

[١٩] عبد الرحمن بن قارب بن الأسود.

---

[١] «المسند» [١٥٧١٩].
[٢] «الكبير» [١٩٩٤٩].
[٣] «السنن» [٢١١٦].
[٤] «شرح المشكل» [٢٦٢٠].
[٥] «تهذيب التهذيب» (٤/٤١٣).
[٦] «اللسان» (٥/١٠٨).

أولا: القول في صحبته:

- لم أقف على أحد ذكره في الصحابة إلا ما كان من أبي علي الغساني، فإنه ذكره في «ذيل الاستيعاب»، ظنا منه أنه الربيع بن قارب بن الأسود الذي غير النبي ﷺ اسمه إلى عبد الرحمن، ووافقه ابن حجر على ذلك أول الأمر في «اللسان»: فقال متعقبا الذهبي في إيراده في «الميزان»[١]، ثم رادا على البخاري وأبي حاتم القول بإرسال حديثه: «والمصنف قد التزم أن لا يذكر الصحابة فما باله يذكر مثل هذا ؟! وقد ذكره أبو علي الغساني في «ذيله على الاستيعاب»، وقال: «حديثه عند ولده»، ثم ذكره من رواية عبد الله بن الربيع بن قارب العبسي: «أن أباه ربيعا وفد على النبي ﷺ فكساه بردا، وحمله على ناقة، وسماه عبد الرحمن»، فعلى هذا فقد وجد له حديث آخر يدل على صحبته فلا يصح إطلاق الإرسال في حقه»[٢]، كذا قال في «اللسان»، ثم رجع وقال في «الإصابة» في (القسم الرابع من حرف العين): «تابعي أرسل حديثا، فذكره بعضهم في الصحابة، وأخرج من طريق أبي أويس، عَن ابن إسحاق، عَن عَبد الله بن مكرم، عَن عبد الرحمن بن قارب في قصة وفد ثقيف، قال البُخَارِيُّ، وأَبو حاتم: «هو مرسل»، قلتُ: وَقد تَقدَّم في الربيع بن قارب في (حرف الراء): «أنه وفد على النَّبِيّ ﷺ فحمله على ناقة، وكساه بردا، وسماه عبد الرحمن» فإن يكن هو هذا فالحكم على أن حديثه مرسل، وأنه تابعي مردود، وإن يكن غيره، فلا إشكال، ويزيد المغايرة أن هذا ثقفي وهذا عبسي، والله أعلم»[٣].

---

[١] «الميزان» [٤٩٣٧].
[٢] «اللسان» [٤٦٦٦].
[٣] «الإصابة» (٣٥٧/٨).

ثانيا: ذكر ابن عدي له:

- ذكره أبو أحمد ابن عدي –رحمه الله– في «الكامل»، وقال:
- «سمعت ابن حماد يقول: قال البخاري: «عبد الرحمن بن قارب بن الأسود عن النبي عليه السلام، في ثقيف، لم يصح»[١].
- وهذا الذي قاله البخاري من قوله: «لم يصح»، أن عبد الرحمن هذا لم يسمع من أبيه، وإنما هو حديث واحد»[٢].

ثالثا: التعليق والدراسة:

- ليس هذا الراوي ممن ينبغي إيراده هنا، فلم يذكره أحد في الصحابة إلا توهما، وإنما هو تابعي، فلا تثريب على ابن عدي في ذكره في «الكامل»، وقد ذكره من قبله البخاري في «الضعفاء الصغير».
- ولا يعرف له إلا حديث واحد كما يقول ابن عدي، وهو ما أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير»، وفي «الضعفاء الصغير» عن ابن أبي أويس، عن أبيه، عن ابن إسحاق، عن عبد الله بن مكرم، عن عبد الرحمن بن قارب، عن النبي ﷺ، ولم أقف على متنه، وقال البخاري: «لم يصح»، وقال أبو حاتم: «عبد الرحمن بن قارب، روى عن النبي ﷺ مرسل... وذكر الإسناد السابق عند البخاري... وقال: وهذا إسناد لا يعتمد عليه»[٣]، وعبد الله بن مكرم الراوي عنه قال ابن

---

[١] «التاريخ الكبير» (٣٤١/٥)، «الضعفاء الصغير» [٢١٦].
[٢] «الكامل» (١٩٦/٧ ترجمة رقم: ١١٣٤).
[٣] «الجرح والتعديل» (٢٧٦/٥).

حبان في «الثقات»: «روىٰ عَنهُ ابنُ إِسْحَاق، أَحْسَبهُ ابْنَ نيار بْن مكرم، أسقط ابْن إِسْحَاق اسْم أَبِيه، فَإِن لم يكن ذَاك فَهُوَ آخر»[١]، وأما قول ابن عدي في تفسير قول البخاري بأن عبد الرحمن لم يسمع من أبيه، فلا أدري وجهه هنا، فليس لروايته عن أبيه ذكر هنا ولا فيما وقفت عليه من كلام غيره، وإنما يذكرون روايته عن النبي ﷺ وأنها مرسلة، والمعروف بالرواية عن قارب بن الأسود من أولاده عبد الله لا عبد الرحمن فيما وقفت عليه، فلعل ابن عدي انتقل ذهنه إليه توهما، والله أعلم.

[٢٠] عتبة بن عويم الأنصاري.

أولا: القول في صحبته:

– ذكره في الصحابة: أبو نعيم في «معرفة الصحابة»[٢]، وابن الأثير في «أسد الغابة»[٣]، وابن فتحون في «كتاب الصحابة» –كما في «إكمال» مغلطاي[٤]– وابن حجر في «الإصابة»، وقال: «مختلف في صحبته» [٥]، وذكره في «التقريب» تمييزًا، وقال: «له صحبة»[٦]، وذكره الذهبي في «ديوان الضعفاء»[٧]، وفي «الميزان»، وقال –كما في نسخة من نسخ «الميزان»–: «والظاهر أن لعتبة ولأبيه صحبة، والحديث مضطرب»[٨].

---

[١] «الثقات» (٥٥/٧).
[٢] «معرفة الصحابة» (٢١٣١/٤).
[٣] «أسد الغابة» (٥٥٨/٣).
[٤] «الإكمال»(١٢٧/٩).
[٥] «الإصابة» (٤٣٨/٤).
[٦] «التقريب» [٤٦٤٧].
[٧] «ديوان الضعفاء» [٢٧٤٤].
[٨] «الميزان» [٥٤٧٧].

– وقال ابن حجر في «التقريب»: «في إسناد حديثه اضطراب، وقد ذكر عبدالله بن أبي داود: أنه شهد بيعة الرضوان، فهو صحابي ابن صحابي»[١]، وقال أيضًا في «التهذيب»: «قال البخاري: عتبة بن عويم لم يصح حديثه، وكذا قال أبوحاتم، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به. قلت: ما أراد البخاري بقوله: لم يصح حديثه إلا الاضطراب الواقع في الإسناد، فظن ابن عدي أنه ضعفه؛ فذكره في «الكامل»، وقال: لا بأس به، وما درىٰ أنه صحابي»[٢]، كذا جزم بصحبته في «التقريب» و«التهذيب»، ولكنه في «الإصابة» قال: «مختلف في صحبته»، وهذا هو الصواب، ولذلك لم يذكره عامة المصنفين في الصحابة، مع توسع شرط بعضهم كابن عبد البر وغيره، بل ذكره العقيلي في «الضعفاء»[٣]، وليس من طريقته إدخال أحد ممن ثبتت صحبتهم فيه، وانظر: «الإنابة» لمغلطاي[٤]، قلت: ولعل مما يقوي القول بصحبته، ما ذكره ابن سعد في «الطبقات» عند ذكر عميرة بنت كلثوم، أن عتبة بن عويم قد تزوجها، وهي ممن أسلم وبايع النبي ﷺ[٥]، ولم أر من نَبَّه عليه، والله أعلم.

ثانيا: ذكر ابن عدي له:

– ذكره أبو أحمد ابن عدي –رحمه الله– في «الكامل»، وقال:

– «سمعت ابن حماد يقول: قَالَ البخاري: «عتبة بن عويم الأنصاري الساعدي مديني، لم يصح حديثه»[٦].

– وعتبة بن عويم ليس له من الحديث إلا اليسير، وأرجو أنه لا بأس به»[٧].

ثالثا: التعليق والدراسة:

---

[١] «التقريب» [٤٤٦٩].
[٢] «التهذيب» (٩٩/٧، ١٠٠).
[٣] «الضعفاء» [١٣٥٥].
[٤] «الإنابة» لمغلطاي [٧٢٤].
[٥] «الطبقات» (٣٢٨/١٠).
[٦] «التاريخ الكبير» (٥٢٢/٦).
[٧] «الكامل» (٤٩٤/٨ ترجمة رقم: ١٥٢٣).

– ظاهر من سرد ابن عدي لترجمة الرجل أنه لا يعده في الصحابة، فقد قال: «وأرجو أنه لا بأس به»، وهو لا يستخدم مثل هذه العبارات مع من أوردهم من الصحابة في كتابه، وهذا ما فهمه ابن حجر كما سبق نقله، ولكنه علله بأن ابن عدي لم يدر أنه صحابي، وإن كنت أحسب أن الأمر ليس كذلك، فالرجل مختلف في صحبته، ولا ضير أن يكون ابن عدي مع كثيرين ممن لم يرو صحة صحبته، ومثل هذا التعليل الذي ساقه ابن حجر إنما يمشي مع المتفق على صحبتهم، أما المختلف فيهم فلا، بيد أن الظاهر أن الحافظ تراجع عن هذا الظن، فلم يتعرض لذلك في الإصابة، وقد مر بنا غير موضع يقرر فيه الحافظ في «التهذيب» شيئا، ثم يعتمد غيره في «الإصابة»، ومعلوم أن الحافظ بدأ في جمع «الإصابة» بعد فراغه من تبييض «التهذيب»، واستمر يعمل على «الإصابة» نحوا من أربعين سنة، فهو أكثر تحريرا في مثل هذا في العادة، إلا ما ندر، ويكون ألحقه بعد بـ«التهذيب»، والله أعلم.

– وقد تبع ابن عدي البخاري كعادته، وبينا مرارا الفرق بين إيراد البخاري وابن عدي.

– وقد ذكره في «الضعفاء» غير ابن عدي: العقيلي، والذهبي، وسبق بيان هذا.

– ولم يذكر ابن عدي الحديث الذي ضعفه له البخاري، وأورده من أجله ابن عدي، وقد ذكر هذا الحديث العقيلي على عادته في شرح مثل هذا من كلام البخاري رحم الله الجميع، وهو ما أخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني»[١] عن يعقوب، والبغوي في «معجم الصحابة»[٢] –وعنه ابن قانع في «معجم

---

[١] «الآحاد والمثاني» [١٩٤٧].
[٢] «معجم الصحابة» [١٩٤٥].

الصحابة»[١]– كلاهما في ترجمة (عبد الرحمن بن عتبة) من طريق ابن أبي أويس، والعقيلي في «الضعفاء»[٢] من طريق إبراهيم بن المنذر الحِزَامي، ثلاثتهم عن محمد بن طلحة التيمي، عن عبد الرحمن بن سالم بن عبد الرحمن بن عتبة بن عويم بن ساعدة، عن أبيه عن جده، قال: قال النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ بَعَثَنِي بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ، وَلَمْ يَجْعَلَنِي زَرَّاعًا، وَلَا تَاجِرًا، وَلَا صَخَّابًا فِي الْأَسْوَاقِ، وَجَعَلَ رِزْقِي فِي ظِلِّ رُمْحِي»، وقرن ابن أبي عاصم معه قبله في نفس الإسناد حديث: «عَلَيْكُمْ بِالْأَبْكَارِ، فَإِنَّهُنَّ أَعْذَبُ أَفْوَاهًا، وَأَنْتَقُ أَرْحَامًا، وَأَرْضَى بِالْيَسِيرِ».

قال البخاري: «لم يصح حديثه»، وكذا قال أبوحاتم، قال ابن حجر في «التهذيب»: «ما أراد البخاري بقوله: لم يصح حديثه إلا الاضطراب الواقع في الإسناد»، وفي «الإصابة»: «... مداره على عبد الرحمن بن سالم بن عتبة بن عويم بن ساعدة، عَن أَبيه، عَن جَدِّه، فجزم الطبراني وآخرون أن الحديث من مسند عويم، فعلى هذا فالضمير في «جده» يعود على سالم، ووقع في «الصحابة» لابن شاهين: عَبد الله بن سالم بن عويم بن ساعدة، أسقط من الإسناد عتبة بن عويم، وجزم في موضع آخر بأنه عبد الرحمن بن سالم بن عبد الرحمن بن عتبة بن عويم بن ساعدة، فعلى هذا الحديث من مسند عتبة، وبذلك جزم ابن عساكر في «الأطراف» وفيه اختلاف آخر، وعبد الرحمن لا يعرف حاله».

وقال العقيلي: «وقد روي بغير هذا الإسناد بعض هذا الكلام، بإسناد أصلح من هذا».

ومدار الحديث كما قال الحافظ على عبد الرحمن بن سالم بن عتبة، وهو كما قال الحافظ في «الإصابة»: «لا يعرف حاله»، وقال في «التقريب»: «مجهول»[٣].

[٢١] عطية بن بسر.

---

[١] «معجم الصحابة» (٦٥٥).
[٢] «الضعفاء» [٤٥٣٣].
[٣] «التقريب» [٣٨٩٣].

أولا: القول في صحبته:

الظاهر من كلام المحققين من العلماء أن هناك اثنين (عطية بن بسر)؛ أحدهما: مازني، وهذا صحابي بلا خلاف، هو وأبوه وأخوه وأخته، والثاني: هلالي، وهو صاحبنا، وقد اختلف في صحبته، فممن ذكره في الصحابة: أبو نعيم في «معرفة الصحابة»[١]، وابن عبد البر في «الاستيعاب»[٢]، وابن الأثير في «أسد الغابة»[٣]، وقال ابن حجر في «التهذيب»: « ولم يفرق العسكري بين المازني المتقدم وبين هذا، والظاهر أنهما اثنان: مازني وهلالي، لكن وقع في الحديث المذكور عند أبي يعلى: «عطية بن بسر المازني»، وعند العقيلي: «الهلالي»، لكنه أخرجه من رواية برد بن سنان، عن مكحول، عن عطية، ليس فيه غضيف، وقد ذكر جمع من العلماء عطية بن بسر في الصحابة، وقد ذكره ابن عَدِي تبعا للبخاري، والله أعلم»[٤]، ونحوه في «اللسان»[٥]، وقال في «التقريب» تمييزا: «له صحبة، فرق بينه وبين الذي قبله [يعني المازني] البخاري وابن حبان»[٦]، ثم لم يورد في «الإصابة»[٧] إلا المازني المتفق على صحبته فحسب! فالله أعلم.

وذكره في التابعين البخاري في «التاريخ الكبير»[٨]، وابن حبان في «الثقات»، وقال: « عَطِيَّة بن بسر شيخ من أهل الشَّام حَدِيثه عِنْد أَهلهَا روى عَنهُ مَكْحُول فِي التَّزْوِيج متن مُنكر وَإِسْنَاد مقلوب»[٩]، وقال الذهبي في «الميزان»: «قلت: خرجت هذا تبعا للبخاري، ثم إني وجدت له صحبة وحديثاً عند سليم بن عامر عنه، فإن صح أنه

---

[١] «معرفة الصحابة» (٤/٢٢١٦).
[٢] «الاستيعاب» (٣/١٠٧٠).
[٣] «أسد الغابة» (٤/٤١).
[٤] «التهذيب» (٧/٢٢٤).
[٥] «اللسان» [٥٢٣٦].
[٦] «التقريب» [٤٦٣٧].
[٧] «الإصابة» (٧/١٨٦هجر).
[٨] «التاريخ الكبير» (٧/١٠).
[٩] «الثقات» (٥/٢٦١).

صحابي فيحول من هنا»[١]، كذا قال أولا، ثم ألحق بخطه على نسخته من «الميزان» – كما يقول الحافظ في «اللسان»، وهو موجود بمطبوعة «الميزان»–: « ثم تبين لي أنهما اثنان، روى عنهما مكحول، افترقا بالنسبة، فالصحابي مازنى حمصي، وهو أخو عبد الله، والآخر هذا هلالي إن كان محمد بن عمر الرومي ضبطه نسبه». ثم قال الحافظ معقبا: « ذكره جمع جم من العلماء في الصحابة وليس هو على شرط هذا الكتاب والحديث في «مسندي» أحمد، وَأبي يعلى»، قلت: الحافظ قد ارتضى قول من يقول إنهما اثنان، وهذا الجمع الجم الذي يقول الحافظ إنه قد ذكر الهلالي في الصحابة، إنما أوردوه على عدم التفرقة بينه وبين المازني، وخلطوا بينهما، فيذكرون في رأس الترجمة المازني ويوردون حديث الهلالي في قصة تزويج عكاف في ترجمة المازني، وهذا خلط على قول من يفرق كالحافظ وسابقيه، فبقي أنه لم يذكر أحد ممن يفرق الهلالي في الصحابة ، وعلى هذا فليس ثمة جمع ولا جم هنالك على التحقيق، وبقي أن من فرق بينهما أورد الهلالي في التابعين وعلى هذا سار البخاري وابن أبي حاتم فيما يظهر وابن حبان وابن عدي والعقيلي، بل إن الحافظ نفسه لم يترجم لهذا الهلالي في «الإصابة» وإنما اقتصر على المازني فحسب، والله أعلم بحقيقة الحال.

ثانيا: ذكر ابن عدي له:

– ذكره أبو أحمد ابن عدي –رحمه الله–في «الكامل»، وقال:

– «سمعت ابن حماد يقول: قَالَ البخاري: «عطية بن بسر، عن عكاف، روى عنه مكحول، لم يقم حديثه».

– وهذا الذي ذكره البخاري هُوَ حديث طويل رواه الشاميون عن مكحول»[٢].

ثالثا: التعليق والدراسة:

---

[١] «الميزان» (٣/٧٩).

[٢] «الكامل» (٨/٥٢٥ ترجمة رقم: ١٥٣٦).

– ذكر ابن عدي عطية بن بسر، تبعا للبخاري كعادته، وقد قال البخاري فيه «لم يقم حديثه»، وهذه العبارة في تضعيف حديث عطية ليست في المطبوع من «تاريخه»، وإنما نقلها ابن عدي عن ابن حماد، وكذا العقيلي في «الضعفاء» عن آدم بن موسى كلاهما عن البخاري، وسبق التنبيه مرارا على أن «تاريخ البخاري» الذي بين أيدينا يروى من طريق ابن سهل، وقال العقيلي: «عطية بن بسر، عن عكاف بن وداعة، لا يتابع عليه»[١]، وساق قول البخاري المذكور، ثم ساق الحديث، على عادته في شرح ما يبهمه البخاري من الأحاديث أو يشير إليه، ولم يذكر ابن عدي هذا الحديث وإنما اكتفى بالإشارة إليه بقوله: «وهذا الذي ذكره البخاري هُوَ حديث طويل رواه الشاميون عن مكحول».

– وهذا الحديث هو ما أخرجه أبو يعلي في «المسند»[٢] –وعنه ابن حبان في «المجروحين»[٣]–، وابن أبي عاصم في «الأحاد والمثاني»[٤]، والطبراني في «الكبير»[٥]، وفي «مسند الشاميين»[٦]، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة»[٧]، والبيهقي في «الشعب»[٨]، الأولان (عن) وباقيهم (من طريق) عَبْدِ الجَبَّارِ بْنِ عَاصِمٍ، حَدَّثنا بَقِيَّةُ بْنُ الوَلِيدِ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ غُضَيْفِ بْنِ الحَارِثِ، عَنْ عَطِيَّةَ بْنِ بُسْرٍ المَازِنِيّ قَالَ: جَاءَ عَكَّافُ

---

[١] «الضعفاء» ترجمة [١٣٩٦].
[٢] «المسند» [٦٨٥٦].
[٣] «المجروحين» (٣/٤).
[٤] «الأحاد والمثاني» [١٤١٠].
[٥] «الكبير» (١٨/٨٥) و(٢٥/١٦).
[٦] «مسند الشاميين» [٣٥٦٧].
[٧] «معرفة الصحابة» [٥٥٨١] و[٧٨٢٣].
[٨] «الشعب» [٥٠٩٤].

بْنُ وَدَاعَةَ الهِلاَلِيُّ إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلى الله عَلَيه وسَلمَ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ صَلى الله عَلَيه وسَلمَ: يَا عَكَّافُ، أَلَكَ زَوْجَةٌ؟ قَالَ: لاَ، قَالَ: وَلاَ جَارِيَةٌ؟ قَالَ: لاَ، قَالَ: وَأَنْتَ صَحِيحٌ مُوسِرٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَالحَمْدُ لِلَّهِ، قَالَ: فَأَنْتَ إِذًا مِنْ إِخْوَانِ الشَّيَاطِينِ: إِمَّا أَنْ تَكُونَ مِنْ رُهْبَانِ النَّصَارَى فَأَنْتَ مِنْهُمْ، وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ مِنَّا فَاصْنَعْ كَمَا نَصْنَعُ، فَإِنَّ مِنْ سُنَّتِنَا النِّكَاحَ، شِرَارُكُمْ عُزَّابُكُمْ، وَأَرَاذِلُ أَمْوَاتِكُمْ، عُزَّابُكُمْ آبَاءٌ لِلشَّيَاطِينِ تَمَرَّسُونَ، مَا لَهُمْ فِي نَفْسِي سِلاَحٌ أَبْلَغُ فِي الصَّالِحِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ إِلاَّ المُتَزَوِّجُونَ، أُولَئِكَ المُطَهَّرُونَ المُبَرَّؤُونَ مِنَ الخَنَا وَيْحَكَ يَا عَكَّافُ إِنَّهُنَّ صَوَاحِبُ دَاوُدَ، وَصَوَاحِبُ أَيُّوبَ، وَصَوَاحِبُ يُوسُفَ، وَصَوَاحِبُ كُرْسُفَ، قَالَ: فَقَالَ: وَمَا الكُرْسُفُ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: رَجُلٌ كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى سَاحِلٍ مِنْ سَوَاحِلِ البَحْرِ يَصُومُ النَّهَارَ وَيَقُومُ اللَّيْلَ، لاَ يَفْتُرُ مِنْ صَلاَةٍ وَلاَ صِيَامٍ، ثُمَّ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ بِاللَّهِ العَظِيمِ فِي سَبَبِ امْرَأَةٍ عَشِقَهَا، فَتَرَكَ مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ عِبَادَةِ رَبِّهِ فَتَدَارَكَهُ اللهُ بِمَا سَلَفَ مِنْهُ، فَتَابَ عَلَيْهِ، وَيْحَكَ يَا عَكَّافُ تَزَوَّجْ فَإِنَّكَ مِنَ المُذَبْذَبِينَ، قَالَ: فَقَالَ عَكَّافٌ: يَا رَسُولَ اللهِ، لاَ أَبْرَحُ حَتَّى تُزَوِّجَنِي مَنْ شِئْتَ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلى الله عَلَيه وسَلمَ: فَقَدْ زَوَّجْتُكَ عَلَى اسْمِ اللهِ وَالبَرَكَةِ كَرِيمَةَ بِنْتَ كُلْثُومٍ الحِمْيَرِيِّ.

وأخرجه العقيلي في «الضعفاء»[١] –ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية»[٢]– من طريق الوليد بن مسلم، عن أبي مطيع، بنحوه، إلا أنه لم يذكر فيه «غضيفا».

---

[١] «الضعفاء» [٤٦٢٧].

[٢] «العلل المتناهية» [١٠٠١].

وأخرجه أبو نعيم في «معرفة الصحابة»[١] من طريق الحسن بن سفيان، عن علي بن حُجْر، عن إبراهيم بن مطهر الجرشي، عن أبي مطيع الشامي، عن مكحول، عن عطية بن بسر، بنحوه.

وأخرجه ابن قانع في «معجم الصحابة»[٢]، والعقيلي[٣] من طريق محمد بن عمر الرومي، عن أبي صالح العمي، وأبي فاطمة الطاحي، والعباس بن الفضل، ثلاثتهم عن برد بن سنان، عن مكحول، عن عطية بن بسر، عن عكاف، فجعله من مسند عكاف لا عطية.

وأخرجه أحمد في «المسند»[٤] – ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل»[٥]– عن عبد الرزاق –وهو في «مصنفه»[٦]– عن محمد بن راشد، عن مكحول، عن رجل، عن أبي ذر، قال جاء عكاف، فذكره بنحوه.

وقد ذكر الحافظ في «الإصابة»[٧] رواية عبد الرزاق هذه، وسمى الرجل المبهم هنا «غضيفا»، فالله أعلم.

قال البخاري في ترجمة عطية بن بسر: «لم يقم حديثه»، وعنى هذا الحديث.

وقال ابن عبد البر في «الاستيعاب» في ترجمة عكاف بن وداعة: «حديثه فِي الترغيب فِي النكاح، ولا يعرف إلا بِهِ، وفي إسناده مقال، وَهُوَ مشهور عِنْدَ أهل الشام»[٨].

وقال العقيلي: «ولا يصح في هذا شيء».

---

[١] «معرفة الصحابة» [٥٥٣٩] و[٥٥٨٢].
[٢] «معجم الصحابة» (٢/٢٨٣).
[٣] «الضعفاء» [٤٦٢٦].
[٤] «المسند» [٢١٤٥٠].
[٥] «العلل» [٩٩٩].
[٦] «مصنفه» [١٠٣٨٧].
[٧] «الإصابة» (٧/٢٢٩).
[٨] «الاستيعاب» (٣/١٢٤٤).

وقال الحافظ في «الإصابة»: «والطرق المذكورة كلها لا تخلو من ضعف واضطراب».

والله أعلم.

[٢٢] عمرو بن عبيد الله[١] الحضرمي.

أولا: القول في صحبته:

- ذكره في الصحابة: أبو نعيم في «معرفة الصحابة»[٢]، وابن الأثير في «أسد الغابة»[٣]، وابن حبان في «الثقات»، وقال: «له صحبة»[٤]، وابن عبد البر في «الاستيعاب»[٥]، وابن حجر في «الإصابة»، وقال: «قال البُخَارِيُّ: «رأى النَّبيّ صَلى الله عَلَيه وسَلم ولا يصح حديثه»، وتبعه أَبو علي ابن السَّكَن وحكاه ابن عدي، ووقع في «الاستيعاب»: (عَمرو بن عَبد الله الأَنصارِيّ) فذكر الحديث، وقال: «لا أعرفه بغير هذا، وفيه نظر، ضعف البُخارِيّ إسناده»، فخالف في اسم

---

[١] في مطبوعة «الكامل» في عنوان الترجمة: « عبد الله»، وكذا هو في مخطوطة الظاهرية وهي أجل نسخ الكامل المعروفة وأوثقها، ومخطوطة دار الكتب المتقنة، ومخطوطة أحمد الثالث الكاملة، ووقع في الموضع الثاني في آخر الترجمة في أحمد الثالث: «بن عبيد الله»، وهو الذي في نسخة الحافظ ابن حجر من «الكامل» في الموضعين، كما في «تعجيل المنفعة»، وهو الموافق لما في «تاريخ البخاري» و«الضعفاء» له، و«مسند الإمام أحمد»، وغير ذلك، وسماه ابن عبد البر في «الاستيعاب» «عبد الله»، وعده الحافظ في «الإصابة» من أوهامه، وقد قال ابن أبي حاتم في «خطأ البخاري في تاريخه» [٦٩١]: «عمرو بن عبد الله الحضرمي، لا يصح حديثه، وإنما هو عمرو بن عبد الله الحضرمي، سمعت أبي يقول كما قال»، وذكر المعلمي في حاشيته أنه في الموضعين: «عبد الله» وكأنه استظهر أن صواب الأولى «عبيد الله» أخذا من نسبة الحافظ «عبيد الله» إلى «تاريخ البخاري»، وأن الذي في «الجرح والتعديل» : «عبد الله»، فيكون هذا دافعا لما وهم فيه الحافظ ابن عبد البر، إذ يكون مسبوقا بأبي حاتم وأبي زرعة إلى تسميته «عبد الله»، وكذا سماه خليفة بن خياط في «طبقاته» [٨٠٥]، وابن حبان في «الثقات»: «عبد الله»، والله أعلم بالصواب.

[٢] «معرفة الصحابة» (٤/٢٠١٩).

[٣] «أسد الغابة» (٤/٢٤٠).

[٤] «الثقات» (٣/٢٧٧).

[٥] «الاستيعاب» (٣/١١٩١).

أَبيه فقال: «عَبد الله» مكبرا، وفي نسبه فقال: «الأَنصارِيّ»، فاستدرك ابن فتحون: (عَمرو بن عبيد الله الحضرمي)، وظنه غير الذي في «الاستيعاب»، وليس بجيد بل هو من شرط كتابه الذي جمعه في أوهام «الاستيعاب»، قال ابن الأثير: «تقدم هذا المتن في عَمرو بن عَبد الله، فقال: «الأَنصارِيّ» فلعله كان حضرميا وحليفا في الأنصار»، ووقع في «التجريد»[١]: «الثَّقفي» بدل «الأَنصارِيّ» وما أدري ما وجهه! فاللهُ أعلم»[٢].

- وفي «المراسيل» لابن أبي حاتم: « سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَضْرَمِيُّ، لَمْ يَرَ النَّبِيَّ ﷺ، وَلَا تَصِحُّ صُحْبَتُهُ وَلَا رُؤْيَتُهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ »[٣].

ثانيا: ذكر ابن عدي له:

- ذكره ابن عدي -رحمه الله- في «الكامل»، ولكنه سماه (عمرو بن عبد الله الحضرمي) وقال:

- « «رأى النبي ﷺ، لا يصح حديثه»، سمعت ابن حماد يذكره عَن البخاري »[٤].

- وهذا هُوَ حديث واحد، وإنما شكَّ البخاري أنه لا يَصِحّ؛ أي ليس لعمرو بْن عَبْد اللهِ صحبة»[٥].

ثالثا: التعليق والدراسة:

- أورده ابن عدي تبعا للبخاري، وقد ضعف البخاري حديثه، وأفاد ابن عدي أنه ليس له إلا هذا الحديث الواحد الذي ضعفه البخاري وغيره، والظاهر أنه

---

[١] «التجريد» (١/٤١٣).
[٢] «الإصابة» (٧/٤١٧).
[٣] «المراسيل» [٥١٣].
[٤] «ضعفاء البخاري» [٢٦٨].
[٥] «الكامل» (٧/٦٠٤ ترجمة رقم: ١٣٠٦).

معتمد من أثبت له رؤية أو صحبة، فلما كان هذا المعتمد ضعيفا، فلم تصح لعمرو صحبة، وعليه فالرجل في عداد التابعين، عند ابن عدي وسابقية (البخاري وأبي حاتم) فلا يلحقه لوم في إيراد مثله في كتابه.

– والحديث الذي لا يعرف إلا به كما يقول ابن عبد البر، هو ما أخرجه أحمد في «المسند»[١]، والطحاوي في «شرح معاني الآثار»[٢] عن علي بن معبد، كلاهما (أحمد وعلي) عن مَكِّيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا الْجُعَيْدُ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ أَنَّ عَمْرَو بْنَ عُبَيْدِ اللهِ حَدَّثَهُ أَنَّهُ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَكَلَ كَتِفًا، ثُمَّ قَامَ فَمَضْمَضَ فَصَلَّى، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ».

وفيه الحسن بن عبد الله بن عبيد الله، وهو مجهول لا يعرف، كما في «الجرح والتعديل»[٣] عن أبي حاتم.

وقد ضعف البخاري حديثه هذا، والله أعلم.

– فلئن لم يكن عمرو بن عبيد الله الحضرمي يعرف إلا بهذا الحديث وهو ضعيف ومداره على مجهول لا يعرف، فإن يكن هذا الحديث معتمد من أثبت له الصحبة أو الرؤية فإن في ثبوت صحبته والحال هذه نظر، والله أعلم.

[٢٣] كدير الضبي.

أولا: القول في صحبته:

كدير مختلف في صحبته،

– فذكره في الصحابة: البغوي في «معجم الصحابة»[٤]، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة»، وقال: «مختلف في صحبته»[٥]، وابن عبد البر في «الاستيعاب»،

---

[١] «المسند» [١٩٣٥٨].
[٢] «شرح معاني الآثار» [٣٩٣].
[٣] «الجرح والتعديل» (٣/٢٢).
[٤] «معجم الصحابة» (٥/٨٩).
[٥] «معرفة الصحابة» (٥/٢٤١٢).

وقال: « يختلف فِي صحبته، وحديثه عِنْدَ أكثرهم مرسل»[١]، وابن الأثير في «أسد الغابة»[٢]، ونقل قول ابن عبد البر، وابن حجر في «الإصابة»[٣].

– ونفى صحبته أحمد، ففي «سؤالات» أبي داود للإمام أحمد: « قلت لأَحمد: كدير له صُحبَةٌ؟ قال لا، قلت: زهير يقول: «أتى النَّبيَّ ﷺ»، فقال أَحمد: إنما سمع زهير من أبي إسحاق بأخرة»[٤]، وقد عقبه الحافظ في «الإصابة» برواية الطيالسي هذا عن شعبة، عن أبي إسحاق، وكذا ابن خزيمة من طريق الأعمش عن أبي إسحاق، وأنه قد رواه كذلك عن أبي إسحاق فطر بن خليفة، والثوري، ومعمر، وغيرهم من أصحاب أبي إسحاق، مما يؤذن بصحة رواية زهير التي عللها الإمام أحمد، قلت: وقد خفي مقصد الإمام أحمد على الحافظ، فلم ينتبه له، فإن الإمام أحمد إنما علل خصوص رواية زهير التي تفرد بها وخالف جميع أصحاب أبي إسحاق، ولفظها: « عَنْ كُدَيْرٍ: أَنَّهُ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَتَاهُ أَعْرَابِيٌّ»، ففي هذه الرواية بهذا اللفظ إثبات الصحبة لكدير، بخلاف رواية جماعة أصحاب أبي إسحاق، عن كدير: « أَنَّ رَجُلًا أَعْرَابِيًّا أَتَى رَسُولَ اللهِ ﷺ...» فليس فيها ما يثبت الصحبة، لاحتمال وقوع الإرسال فيها، فلهذا أنكر الإمام رواية زهير، ونفى صحبة كدير، وقد قال ابن قانع في «معجم الصحابة» بعدما أورد رواية أحمد بن منيع عن زهير وفيها هذا اللفظ: «كذا قال ابن منيع، عن كدير: أنه أتى النبي ﷺ، ولم ير كدير النبي ﷺ»[٥]. ونفى أبو حاتم الرازي صحبته

---

[١] «الاستيعاب» (١٣٣٢/٣).
[٢] «أسد الغابة» (٤٣٨/٤).
[٣] «الإصابة» (٥٧٥/٥).
[٤] «سؤالات أبي داود» (٣٠٩).
[٥] «معجم الصحابة» [٩٣٣].

كذلك، كما في «مراسيل» ولده[١]، وقال في «الجرح والتعديل»: «روى عن النبي ﷺ مرسلا»[٢]، وقال الدارقطني في «المؤتلف والمختلف»: «يختلف في صحبة كدير»[٣]، وقال العسكري: «لا يثبت له صحبة»، وقال ابن أبي خيثمة: «ليست له صحبة» -كما في «الإنابة»[٤]-، وقال البرديجي في «طبقات الأسماء المفردة»: «وقد قيل ليس له صحبة»[٥]، وقال الذهبي في «الميزان»: «شيخ لأبي إسحاق، وهم من عده صحابيا»[٦].

ثانيا: ذكر ابن عدي له:

- ذكره ابن عدي -رحمه الله- في «الكامل»، وقال:

-« سمعت ابن حماد يقول: قَالَ السعدي: «كدير زائغ»[٧].

- وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «كُدَيْرٌ الضَّبِّيُّ ضَعِيف»[٨].

- حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ الْحُبَابِ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، ثنا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ كُدَيْرٍ الضَّبِّيِّ: أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وَسَلَّمَ، فَقَالَ: أَخْبِرْنِي بِعَمَلٍ يُدْخِلُنِي الْجَنَّةَ. فَقَالَ: «تَقُولُ الْعَدْلَ وَتُعْطِي الْفَضْلَ». قَالَ: فَإِنْ لَمْ أَسْتَطِعْ؟ قَالَ: «فَخُذْ بَعِيرًا وَشُدَّ عَلَيْهِ سِقَاءً، ثُمَّ اسْقِ أَهْلَ بَيْتٍ لَعَلَّهُمْ لا يَجُدُونَ الْمَاءَ إِلا غِبًّا، لَعَلَّهُ لا يتخرق مِنْ أَذَاتِكِ حَتَّى تَجِبَ لَكَ الْجَنَّةُ».

---

[١] «المراسيل»(١٧٧).
[٢] «الجرح والتعديل» (٧/١٧٤).
[٣] «المؤتلف والمختلف» (٤/١٩٦٠).
[٤] «الإنابة»[٨٤١].
[٥] «طبقات الأسماء المفردة» (٥١).
[٦] «الميزان» [٦٩٥٥].
[٧] «أحوال الرجال» [١٦].
[٨] «الضعفاء والمتروكين» للنسائي [٥٠٢].

– أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ الْحُبَابِ، ثنا أَبُو الْوَلِيدِ، وَابْنُ كَثِيرٍ، وعمرو بن مرزوق، عن شعبة، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: سَمِعْتُ كُدَيْرًا الضَّبِّيَّ يَقُولُ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وَسَلَّمَ، فَقَالَ: أَخْبِرْنِي بِعَمَلٍ يُدْخِلُنِي الْجَنَّةَ. قَالَ: «قُلِ الْعَدْلَ، وَأَعْطِ الْفَضْلَ». قَالَ: لا أُطِيقُ ذَلِكَ. قَالَ: «فَأَطْعِمِ الطَّعَامَ، وَأَفْشِ السَّلامَ». قَالَ: لا أُطِيقُ ذَلِكَ. قَالَ: «هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟ انْظُرْ بَعِيرًا أَوْ سِقَاءً، ثُمَّ انْظُرْ إِلَى أَهْلِ بَيْتٍ لا يَشْرَبُونَ الماء إلا غِبًّا فَاسْقِهِمْ؛ فَإِنَّهُ لَعَلَّهُ لا يَنْفُقُ بَعِيرُكَ وَلا يَنْخَرِقُ سِقَاؤُكَ حَتَّى تَجِبَ لَكَ الْجَنَّةُ».

– ثم قال: «وَاللَّفْظُ لَفْظُ أَبِي الوَلِيدِ، وَهَذَا مَعْرُوفٌ بِكُدَيْرٍ الضَّبِّيِّ، وَيُقَالُ: إِنَّ لِكُدَيْرٍ صُحْبَةٌ، وَهُوَ مِنَ الصَّحَابَةِ الذَّي لَمْ يَرْوِ عَنْهُ غَيْرُ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبِيْعِيِّ»[(١)].

ثالثا: التعليق والدراسة:

– لم ينفرد ابن عدي بإدخال كدير في الضعفاء، وإنما وافقه على ذلك عامة من صنفوا الضعفاء، فذكره البخاري في «الضعفاء»، وقال: «ليس بالقوي»[(٢)]، والنسائي في «الضعفاء والمتروكين»، وقال: «ضعيف»[(٣)]، والعقيلي في «الضعفاء»، وقال: «كان من الشيعة»[(٤)]، وابن حبان في «المجروحين»، وقال: « شيخ يروي الْمَرَاسِيل، روى عَنْهُ أَبُو إِسْحَاق السبيعي، مُنكرُ الرِّوَايَة؛ على أَن الْمَرَاسِيل لَا تقوم عِنْدنا بهَا الْحجَّة، وَهِي وَمَا لم يرو سيان، فَلَا يُعجبنِي الِاحْتِجَاج بِمَا انْفَرد بِهِ كدير من غير الْمَرَاسِيل، إِن وجد ذَلِك»[(٥)]، وابن الجوزي في

---

(١) «الكامل» (٦٩١/٨ ترجمة رقم: ١٦١٧).
(٢) «الضعفاء» [٣٢٣].
(٣) «الضعفاء والمتروكين» [٥٠٢].
(٤) «الضعفاء» [١٥٧٤].
(٥) «المجروحين» [٨٨٩].

«الضعفاء والمتروكين»[١]، والذهبي في «الميزان»[٢]، وفي «المغني»[٣]، وابن حجر في «اللسان»[٤]، والظاهر أن عامة من أدخله في الضعفاء لا يثبت عندهم له صحبة، وقال أبو حاتم: «محله الصدق، فقيل له: إن البخاري أدخله في «كتاب الضعفاء»، فقال: يحول من هناك»[٥]، قال ابن حجر في «اللسان»: «على أن البخاري لم يصرح بتضعيفه بل قال: «روى عنه سماك بن سلمة، وضعفه»، وكأنه يريد الحكاية التي تقدمت عن سماك»، قلت: نعم لم يصرح بتضعيفه في «التاريخ»[٦]، وعنه نقل الحافظ العبارة السابقة، ولكنه صرح بتضعيفه في «الضعفاء» فقال: «ليس بالقوي»[٧]، والظاهر أن سبب تضعيفه غُلُوُّه في التشيع، وهو فحوى حكاية سماك وقد أسندها البخاري في «التاريخ»[٨] في ترجمة سماك بن سلمة الضبي مختصرة، وهي عند الفسوي في «المعرفة والتاريخ»[٩] وغيره: « عن سماك بن سَلَمَةَ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى كُدَيْرٍ الضَّبِّيِّ أَعُودُهُ، قَالَ: فَقُلْتُ لِامْرَأَتِهِ: أَيْنَ هُوَ؟ فَقَالَتْ: قَائِمٌ يُصَلِّي. قَالَ: فَانْتَهَيتُ إِلَيْهِ فَاعْتَمَدَ عَلَيَّ، قَالَ: فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: السَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْوَصِيِّ. قَالَ: فقلت: لا عُدْتُك بَعْدَ يَوْمِي هَذَا»، والظاهر أن هذا هو الذي حمل السعدي على أن يقول فيه تلك الكلمة الشديدة: «زائغ»، فالسعدي ينكل بمن يشتم منه رائحة التشيع، فما ظنك بصنيعه بمن وصف بأنه:

---

[١] «الضعفاء والمتروكين» [٢٧٩٥].
[٢] «الميزان» [٦٩٥٥].
[٣] «المغني» [٥٠٩٢].
[٤] «اللسان» [٦٨٢٨].
[٥] «الجرح والتعديل» (١٧٤/٧).
[٦] «التاريخ» (٢٤٢/٧).
[٧] «الضعفاء» [٣٢٣].
[٨] «التاريخ» (١٧٣/٤).
[٩] «المعرفة والتاريخ» (٧٩٦/٢).

«من غلاة الشيعة»، فهذا لو ثبت عنه فهو مسقط عدالته ولا كرامة، وعلى كل فلم يرو عنه إلا حديث واحد ولا يثبت، والله أعلم.

– وهذا الحديث الذي ذكره ابن عدي له، والذي لم يعرف له عن النبي ﷺ سواه، هو ما أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه»[١] من طريق الأعمش، وعبد الرزاق في «المصنف»[٢] – ومن طريقه: البيهقي في «الكبير»[٣]، والطبراني في «الكبير»[٤]– عن معمر، والطيالسي في «المسند»[٥] –ومن طريقه: أبو نعيم في «معرفة الصحابة»[٦]، وابن الأثير في «أسد الغابة»[٧]– وابن عدي في «الكامل» عن شعبة، والخطيب في «تاريخ بغداد»[٨] من طريق زيد بن أبي أنيسة، وابن عدي من طريق سفيان الثوري، (خمستهم) عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: سَمِعْتُ كُدَيْرًا الضَّبِّيَّ – قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: وَسَمِعْتُهُ مِنْهُ مِنْ خَمْسِينَ سَنَةً. قَالَ شُعْبَةُ: وَسَمِعْتُهُ أَنَا مِنْ أَبِي إِسْحَاقَ مُنْذُ أَرْبَعِينَ سَنَةً أَوْ أَكْثَرَ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَسَمِعْتُهُ أَنَا مِنْ شُعْبَةَ مِنْ خَمْسٍ أَوْ سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ سَنَةً. قَالَ أَبُو بِشْرٍ[يُونُسُ بْنُ حَبِيبٍ]: وَسَمِعْتُهُ أَنَا مِنْ أَبِي دَاوُدَ مُنْذُ أَكْثَرَ مِنْ خَمْسِينَ سَنَةً. قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ [ابن فَارِسٍ]: وَسَمِعْتُهُ مِنْ يُونُسَ مُنْذُ سَبْعِينَ سَنَةً. قَالَ الشَّيْخُ أَبُو نُعَيْمٍ [الأَصْبَهَانِيّ]: سَمِعْتُهُ مُنْذُ سِتٍّ وَسَبْعِينَ سَنَةً – قَالَ: أَتَى رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَخْبِرْنِي بِعَمَلٍ يُدْخِلُنِي الْجَنَّةَ!

---

[١] «الصحيح» [٢٧٥١]
[٢] «المصنف» [١٩٧٦٨].
[٣] «الكبير» [٧٩٠٣].
[٤] «الكبير» (١٨٧/١٩).
[٥] «المسند» [١٤٦١].
[٦] «معرفة الصحابة» [٥٩٠٤].
[٧] «أسد الغابة» (١٦٢/٤).
[٨] «تاريخ بغداد» (٥٩٠/١٥).

قَالَ: «قُلِ الْعَدْلَ وَأَعْطِ الْفَضْلَ»، قَالَ: فَإِنْ لَمْ أُطِقْ ذَلِكَ ؟ قَالَ: «فَأَطْعِمِ الطَّعَامَ وَأَفْشِ السَّلَامَ»، قَالَ: فَإِنْ لَمْ أُطِقْ ذَلِكَ أَوْ لَمْ أَسْتَطِعْ ؟ قَالَ: «فَهَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ ؟»، قَالَ: قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَانْظُرْ بَعِيرًا مِنْ إِبِلِكَ وَسِقَاءً، وَانْظُرْ أَهْلَ بَيْتٍ لَا يَشْرَبُونَ الْمَاءَ إِلَّا غِبًّا فَاسْقِهِمْ، فَإِنَّكَ لَعَلَّكَ أَنْ لَا يَنْفُقَ بَعِيرُكَ وَلَا يَنْخَرِقَ سِقَاؤُكَ حَتَّى تَجِبَ لَكَ الْجَنَّةُ». هذا لفظ شعبة عند الطيالسي وسقته لتمامه، وللطيفة التسلسل بذكر المدة منذ سماع هذا الحديث من شيوخهم، وفيه الردُّ على قول ابن خزيمة عقب روايته له: «لَسْتُ أَقِفُ عَلَى سَمَاعِ أَبِي إِسْحَاقَ هَذَا الْخَبَرَ مِنْ كُدَيْرٍ»، وبه تعقبه ابن حجر.

وخالف هؤلاء الخمسة زهير بن معاوية، فرواه عن أبي إسحاق، قال: عَن كدير الضبي أنه أتى النَّبيّ ﷺ، فأتاه أعرابي فقال يا رسول الله ألا تحدثني عما يقربني من الجنة...» وساق الحديث.

أخرجه أحمد بن منيع في «مسنده» -كما في «الإصابة»-، وعنه: حفيده البغوي في «معجم الصحابة»[١]، وعنه: ابن قانع في «معجم الصحابة»[٢] عن الحسن بن موسى، عن زهير، به.

قال ابن قانع: «كذا قال ابن منيع عن كدير: أنه أتى النبي ﷺ، وكدير لم ير النبي ﷺ».

قلت: قد بين الإمام أحمد علته، وأن زهيرا رواه عن أبي إسحاق بعدما تغير، وقد خالفه الأثبات من قدماء أصحاب أبي إسحاق، شعبة والأعمش والثوري وغيرهم، كما سبق شرحه، والله أعلم.

---

[١] «معجم الصحابة» [٢٠٤٠].
[٢] «معجم الصحابة» (٢/٣٨٤).

[٢٤] كنانة بن عباس بن مرداس.

أولا: القول في صحبته:

–قال الحافظ في «التهذيب»: « وقال ابن منده في «تاريخه»: «يقال إن لكنانة صحبة»، انتهى. ولم أر من ذكره في الصحابة على قاعدتهم في ذلك[١]، وقد ذكرته في «الاصابة»، وأورده ابن عدي تبعا للبخاري»[٢]، وأورده في «الإصابة»، وقال: «قال ابن منده: «له رؤية»، ولم يذكره في «معرفة الصحابة»..»[٣]، وأفاد مغلطاي في «الإنابة»: «أن ابن منده ذكره في «التاريخ» في (أسماء التابعين)، وذكر أن له رؤية»[٤].

– وقد أورده العقيلي في «الضعفاء»[٥]، وقال ابن حبان في «المجروحين»: « مُنكر الْحَدِيث جدًا، فَلَا أَدْرِي التَّخْلِيطُ فِي حَدِيثه مِنْهُ أَوْ من ابْنه، وَمن أَيّهمَا كَانَ فَهُوَ سَاقِط الِاحْتِجَاج بِمَا روى، لعَظِيم مَا أَتَى من الْمَنَاكِير عَن الْمَشَاهِير»![٦] وذكره الحافظ كذلك في «التقريب» فقال: «مجهول من الثالثة»[٧].

ثانيا: ذكر ابن عدي له:

– ذكره أبو أحمد ابن عدي –رحمه الله– في «الكامل»، وقال:

---

(١) يعني قاعدة المصنفين في الصحابة في إدخال كل من ذكرت له رؤية في الصحابة، وقد صرح بها في ترجمة محمد بن ثابت بن قيس بن شماس من «الإصابة» (٣٧٢/١٠).

(٢) «التهذيب» (٤٠٣/٨).

(٣) «الإصابة» (٣٢٦/٩).

(٤) «الإنابة» [٨٥٩].

(٥) «الضعفاء» [١٥٦٩].

(٦) «المجروحين» [٩٠٢].

(٧) «التقريب» [٥٦٦٧].

– « «كنانة يروي عنه ابنه لم يصح». سمعت ابن حماد يذكره عن البخاري[١].

– أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ الْحُبَابِ، ثنا أَبُو الْوَلِيدِ.

– وَأَخْبَرَنَا أَبُو يَعْلَى، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَجَّاجِ السَّامِيُّ، قَالا: ثنا عَبْدُ الْقَاهِرِ بْنُ السِّرِّيِّ السَّلْمِيُّ حَدَّثَنِي ابْنُ الْكِنَانَةِ بْنُ الْعَبَّاسِ بْنِ مِرْدَاسٍ السَّلْمِيُّ، أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ الْعَبَّاسِ بْنِ مِرْدَاسٍ: أَنّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وَسَلَّمَ دَعَا رَبَّهُ.

– وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ وَاللَّفْظُ لَهُ، ثنا أَيُّوبُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّالِحِيُّ، ثنا عَبْدُ الْقَاهِرِ بْنُ السِّرِّيِّ السَّلْمِيُّ، ثنا عبدالله بْنُ كِنَانَةَ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مِرْدَاسٍ السَّلْمِيُّ، أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ الْعَبَّاسِ بْنِ مِرْدَاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وَسَلَّمَ دَعَا رَبَّهُ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ بِالْمَغْفِرَةِ لأُمَّتِهِ، وَأَنَّ اللهَ أَجابه بِالْمَغْفِرَةِ لأُمَّتِهِ إلا ظلم بَعْضهمْ بَعْضًا؛ فَإِنَّهُ آخِذٌ لِلْمَظْلُومِ مِنَ الظَّالِمِ. قَالَ: فَأَعَادَ الدُّعَاءَ، فَقَالَ: «أَيْ رَبِّ، إِنَّكَ قَادِرٌ على أَنْ تُثِيبَ الْمَظْلُومَ خَيْرًا مِنْ مَظْلَمَتِهِ الجنة، وَتَغْفِرَ لِهَذَا الظَّالِمِ». قَالَ: فَلَمْ يُجِبْ تِلْكَ الْعَشِيَّةَ شَيْئًا، فَلَمَّا أَصْبَحَ بِالْمُزْدَلِفَةِ أَعَادَ الدُّعَاءَ، فَأَجَابَهُ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنِّي قَدْ فَعَلْتُ». فَضَحِكَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وَسَلَّمَ أَوْ تَبَسَّمَ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ: وَاللهِ لَقَدْ ضَحِكْتَ فِي سَاعَةٍ مَا كُنْتَ تَضْحَكُ فِيهَا، فَمَا أَضْحَكَكَ أَضْحَكَ اللهُ سِنَّكَ؟! فَقَالَ: «ضَحِكْتُ أَنَّ الْخَبِيثَ إِبْلِيسَ حِينَ عَلِمَ أَنَّ اللهَ قَدْ غَفَرَ لأُمَّتِي وَاسْتَجَابَ دُعَائِيَ لَهُمْ، أَهْوَى يَحْثِي التُّرَابَ عَلَى رَأْسِهِ، وَيَدْعُو بِالْوَيْلِ وَالثُّبُورِ، فَضَحِكْتُ مِنَ الْخَبِيثِ مِنْ جَزَعِهِ».

– وعبد القاهر بن السري لم يحدث بهذا الحديث غيره عن عبدالله بن كنانة بن العباس، ولعبد القاهر غير هذا يسير، وأيوب بن محمد الصالحي من ولد صالح بن علي بن عبدالله بن عباس»[٢].

---

(١) «التاريخ الكبير» (٢٣٦/٧)، وليس فيه: «ولم يصح»، وهي عند العقيلي في «ضعفائه» [٥٠٧٤] كذلك، وقد نص ابن حجر في «قوة الحجاج» (٣٧) على أن البخاري ضعفه في «الضعفاء» فلعله يعني «الضعفاء الكبير» له، وهو مما لم يصلنا.

(٢) «الكامل» (٦٨١/٨ ترجمة رقم: ١٦١٣).

ثالثا: التعليق والدراسة:

– أورد ابن عدي كنانة تبعا للبخاري الذي ضعف حديثه، ولم يتفرد بذلك ابن عدي، وإنما وافقه على ذلك العقيلي في «الضعفاء»، وابن حبان في «المجروحين» فكلاهما أورد الرجل في الضعفاء، وإن كان ابن حبان قد أغلظ القول فيه جدا، كما سبق نقله، مع أنه قد ذكره قبل في «الثقات»[١]، وقد خلص الحافظ ابن حجر في حاله إلى أنه مجهول.

– والحديث الذي ضعفه البخاري له هو ما أخرجه أبو داود[٢]، وابن ماجه[٣]، وعبد الله بن أحمد في «زوائد المسند»[٤]–ومن طريقه: ابن الجوزي في «الموضوعات»[٥] –، وأبو يعلي[٦]، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني»[٧]، والبيهقي في «الكبير»[٨]، وفي «الشعب»[٩]، والفسوي في «المعرفة»[١٠]، وابن عدي في «الكامل»، والعقيلي في «الضعفاء»[١١]، والبخاري في «التاريخ الكبير»[١٢] معلقا، كلهم، وغيرهم من طريق عَبْدِ الْقَاهِرِ بْنِ السَّرِيِّ السُّلَمِيِّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ كِنَانَةَ بْنِ عَبَّاسِ بْنِ مِرْدَاسٍ السُّلَمِيُّ ، أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَعَا لِأُمَّتِهِ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ بِالْمَغْفِرَةِ ، فَأُجِيبَ: إِنِّي قَدْ غَفَرْتُ لَهُمْ مَا خَلَا الظَّالِمَ ، فَإِنِّي آخُذُ لِلْمَظْلُومِ مِنْهُ ، قَالَ: «أَيْ رَبِّ ، إِنْ

---

[١] «الثقات» (٣٣٩/٥).
[٢] «سنن أبي داود» [٥٢٣٤].
[٣] «سنن ابن ماجه» [٣٠١٣].
[٤] «المسند» (١٤/٤).
[٥] «الموضوعات» (٢١٢/٢).
[٦] «المسند» [١٥٧٨].
[٧] «الآحاد والمثاني» [١٣٩٠، ١٣٩١].
[٨] «الكبير» (١١٨/٥).
[٩] «الشعب» [٣٤٠].
[١٠] «المعرفة» (٢٩٥/١).
[١١] «الضعفاء» [٥١٦٤].
[١٢] «التاريخ الكبير» (٣/٧).

شِئْتَ أَعْطَيْتَ الْمَظْلُومَ مِنَ الْجَنَّةِ ، وَغَفَرْتَ لِلظَّالِمِ» ، فَلَمْ يُجَبْ عَشِيَّتَهُ ، فَلَمَّا أَصْبَحَ بِالْمُزْدَلِفَةِ أَعَادَ الدُّعَاءَ ، فَأُجِيبَ إِلَى مَا سَأَلَ ، قَالَ: فَضَحِكَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أَوْ قَالَ: تَبَسَّمَ – فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ: بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي ، إِنَّ هَذِهِ لَسَاعَةٌ مَا كُنْتَ تَضْحَكُ فِيهَا ، فَمَا الَّذِي أَضْحَكَكَ ؟ أَضْحَكَ اللهُ سِنَّكَ! قَالَ: «إِنَّ عَدُوَّ اللهِ إِبْلِيسَ لَمَّا عَلِمَ أَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدِ اسْتَجَابَ دُعَائِي وَغَفَرَ لِأُمَّتِي ، أَخَذَ التُّرَابَ فَجَعَلَ يَحْثُوهُ عَلَى رَأْسِهِ ، وَيَدْعُو بِالْوَيْلِ وَالثُّبُورِ ، فَأَضْحَكَنِي مَا رَأَيْتُ مِنْ جَزَعِهِ»، هذا لفظ ابن ماجه، وقد ساقه أبو داود مختصرا مقتصرا على حكاية الضحك فحسب.

قال البخاري: «لا يصح»، وبالغ ابن الجوزي فأدخله في «الموضوعات» محتجا بكلمة ابن حبان التي نقلناها قبل قليل في كنانة، وبينا أن ابن حبان قد تناقض في شأن كنانة فإنه قد أورده في ثقات التابعين، ثم قال فيه ما قال بعد ذلك. والحديث ضعيف كما قال إمام الصنعة البخاري، فإن كنانة مجهول على أحسن الأحوال كما ركن إليه الحافظ ابن حجر في «التقريب»، أما الوضع فبعيد لا يسوغ القول به، وقد دفعه الحافظ ابن حجر دفعا شديدا في «القول المسدد»[(١)]، وحشد كثيرا مما يشهد لمعنى الحديث من عموم المغفرة للحاج، محاولا تقويته بهذه الشواهد الكثيرة، وأفاد أنه قد بسط القول فيه أكثر من ذلك في موضع آخر، وهو يعني رسالته التي أفردها لهذا الحديث وشواهده والمسماة بـ «قوة الحجاج في عموم المغفرة للحاج» وهو مطبوعة مشتهرة.

وسواء جارينا الحافظ على تقويته أو توقفنا في ذلك، فإن حديث كنانة بمفرده على كل حال ضعيف، وهو المقصود بيانه هنا، والله أعلم.

[(١)] «القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد» (٣٥).

[٢٥] محدوج الذهلي عن جسرة.

أولا: القول في صحبته:

- **ذكره أبو نعيم في «معرفة الصحابة»، فقال: «محدوج بن زيد الهذلي: مختلف في صحبته»[١]، وذكره الحافظ في «الإصابة»[٢]، ونقل كلام أبي نعيم، وزاد أن قيس بن الربيع الكوفي ذكره في «مسنده»، وأفاد مغلطاي في «إكمال التهذيب»[٣]، ومن قبله ابن الأثير في «الأسد»[٤] أن أبا موسى المديني ذكره في جملة الصحابة.**
- **والظاهر أن مستند القائلين بصحبته الحديث الذي أسنده أبو نعيم له من طريق عطية الإسكاف، عَنْ مَحْدُوجِ بْنِ زَيْدٍ الْهُذَلِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: « إِنَّ أَوَّلَ مَنْ يُدْعَى بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُدْعَى بِي»...الحديث.**
- **وفي «جامع التحصيل»: «محدوج بن زيد الهذلي ذكره الصغاني فيمن في صحبته نظر»[٥]، قلت هذا في كتاب «نقعة الصديان» للصغاني في الفصل الذي عقده لمن في صحبتهم نظر[٦].**
- **والذي يظهر لي أن هذا المختلف في صحبته هو «محدوج بن زيد الهذلي» كما ورد في «معرفة» أبي نعيم، و«الأسد»، و«الإصابة»، ليس بينهم خلاف أنه «ابن زيد» وأنه «الهذلي»، وأما الذي في «الكامل» تبعا للبخاري وجميع من صنف في الرجال من غير الصحابة، فهو «محدوج الذهلي» الذي يروي عن جسرة، ولهذا عنون ترجمته ابن عدي في «الكامل» بقوله «محدوج الهذلي عن جسرة» هكذا،**

---

[١] «معرفة الصحابة» (٥/٢٦٤٦).
[٢] «الإصابة» (٩/٥٣١).
[٣] «إكمال التهذيب» (١١/٩٢).
[٤] «الأسد» (٤/٢٩٥).
[٥] «جامع التحصيل» [٧٣٨].
[٦] «نقعة الصديان» [١٥١/ط مجلة المورد العراقية].

كأنه يميزه بهذا، فهذا الثاني لم يذكر أحد قط ممن ترجمه أنه «ابن زيد»، ولا أنه «الهذلي»، وإنما هو «الذهلي» قولا واحدا، ولا يذكرون له رواية قط عن غير جسرة، ولا حديثا إلا حديث دخول الجنب المسجد، وهذا كما يظهر من تراجم جميع من ترجمه أن تابعي بلا ريب، بل إن الحافظ قال في «التقريب» :«مجهول، من السادسة، أخطأ من زعم أن له صحبة»[١]، كذا قال هنا ثم أدخله في القسم الأول من حرف الميم في «الإصابة»[٢]، وهو قاض بتمشيته صحبته، وهذا اضطراب منه رحمه الله تعالى، ويظهر أن الذي أوقعه في ذلك متابعته مغلطاي في «إكمال التهذيب»[٣] فهو أول من أعرفه خلط بين الرجلين، فاستدرك على المزي في ترجمة (محدوج الذهلي عن جسرة) أن أبا نعيم ذكره في «الصحابة»، وهذه عجلة من عجلات العلامة مغلطاي، فلا يمكن الجزم بأن هذا هو ذاك، بل الظاهر أنه غيره، وجاء الحافظ في «التهذيب» فاستفاد هذا من مغلطاي واستدرك به على المزي، دون إشارة إلى سبق مغلطاي له –كما يقع منه في بعض المواطن فيما يظهر والله أعلم بحقيقة الحال–، فوقع فيما وقع فيه من الاضطراب، فخلاصة الأمر: أن محدوجا الذهلي الراوي عن جسرة تابعي بالاتفاق، فيما يظهر، وهو غير محدوج بن زيد الهذلي المختلف في صحبته، ومن يقول إنهما واحد فيلزمه إقامة الحجة على ذلك، والله أعلم.

---

[١] «الاستيعاب» (٣/١٢٤٤).
[٢] «الاستيعاب» (٣/١٢٤٤).
[٣] «الاستيعاب» (٣/١٢٤٤).

- وإذا تقرر هذا فالذي أورده ابن عدي في «الكامل» إنما هو التابعي، وليس على شرط كتابنا هذا، فكان ينبغي تجاهله، ولكني آثرت إدخاله لبيان ما سبق من الالتباس المحتمل، والله أعلم.

ثانيا: ذكر ابن عدي له:

- ذكره ابن عدي –رحمه الله– في «الكامل»، وقال:
- « سَمِعْتُ ابْنَ حَمَّادٍ يَقُولُ: قَالَ الْبُخَارِيُّ: «مَحْدُوجٌ الذُّهْلِيُّ، عَنْ جَسْرَةَ. قَالَ ابْنُ أَبِي غَنِيَّة: عَنْ أَبِي الْخَطَّابِ. فِيهِ نَظَرٌ»[١].
- وَهَذَا الَّذِي قَالَه حَدِيثٌ مَقْطُوعٌ»[٢].

ثالثا: التعليق والدراسة:

- كما سبق تقريره، فإن إيراد ابن عدي هنا «محدوجا الذهلي» الراوي عن جسرة، لا إشكال فيه فهو تابعي لا صحابي، ولم يقل أحد بصحبته، وهو ليس من شرط كتابنا هذا، وقد تبع ابن عدي في إيراده البخاري، الذي ضعف حديثه عن جسرة، وقال «فيه نظر».

[٢٦] هند بن أبي هالة.

أولا: القول في صحبته:

- ذكره في الصحابة: البغوي في «معجم الصحابة»[٣]، وابن قانع في «معجم الصحابة»[٤]، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة»[٥]، وابن عبد البر في

---

[١] «التاريخ الكبير» (٦٦/٨)، وليس فيه: «فيه نظر».
[٢] «الكامل» (٦٣/١٠ ترجمة رقم: ١٩٢٨).
[٣] «معجم الصحابة» (٢٥٣/٥).
[٤] «معجم الصحابة» (١٩٥/٣).
[٥] «معرفة الصحابة» (٢٧٥١/٥)).

«الاستيعاب»[١]، وابن الأثير في «أسد الغابة» [٢]، وابن حجر في «الإصابة»[٣]، ولا شك في صحبته، فهو ربيب المصطفى صلوات الله وسلامه عليه، ابن أم المؤمنين خديجة رضي الله عنها، وأخو فاطمة الزهراء لأمها، وخال السبطين الشريفين رضي الله عنهما.

ثانيا: ذكر ابن عدي له:

– ذكره ابن عدي –رحمه الله–في «الكامل»، وقال:

– «سَمِعْتُ ابْنَ حَمَّادٍ يَقُولُ: قَالَ الْبُخَارِيُّ: «هِنْدُ بْنُ أَبِي هَالَةَ رَوَى عَنْهُ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، يُتَكَلَّمُ فِي حَدِيثِهِ»[٤].

– ثَنَا ابْنُ أَبِي عِصْمَةَ، ثَنَا أَبُو أَحْمَدَ إِسْمَاعِيلَ بْنُ يَزِيدَ الْأَصْبَهَانِيُّ، ثَنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، حَدَّثَنِي مُعَتِّبٌ مَوْلَى جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ قَالَ: قَالَ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ: سَأَلْتُ خَالِي هِنْدَ بْنَ أَبِي هَالَةَ عَنْ حِلْيَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَكَانَ وَصَّافًا، وَأَنَا أَرْجُو أَنْ يَصِفَ لِي مِنْهُ شَيْئًا أَتَعَلَّقَ بِهِ، فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَخْمًا مُفَخَّمًا يَتَلَأْلَأُ وَجْهُهُ تَلَأْلُؤَ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ...»، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِطُولِهِ فِي صِفَةِ النَّبِيِّ ﷺ.

– وَهِنْدُ بْنُ أَبِي هَالَةَ يُعْرَفُ بِهَذَا الْحَدِيثِ فِي وَصْفِ النَّبِيِّ ﷺ، وَيَرْوِيهِ عَنْهُ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْهُ، وَمُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ مُرْسَلٌ، وَلَا يَكُونُ مُتَّصِلًا»[٥].

---

[١]«الاستيعاب» (٤/١٥٤٤).

[٢]«أسد الغابة» (٥/٣٨٩).

[٣]«الإصابة» (١١/٢٥٣).

[٤] «التاريخ الكبير» (٨/٢٤٠)، وانظر: «الضعفاء الصغير»[٤١٢].

[٥]«الكامل» (١٠/٣٩١ ترجمة رقم: ٢٠٥٦).

ثالثا: التعليق والدراسة:

- أورد ابن عدي هند بن أبي هالة رضي الله عنه تبعا للبخاري، فقد أورده في «الضعفاء»، وقال: «وكان وصافا للنبي ﷺ، روى عنه الحسن بن علي، ويتكلمون في إسناد حديثه»[١]، وهي موضحة لعبارة «التاريخ» التي نقلها ابن عدي «يتكلم في حديثه»، وقد أنكر ابن أبي حاتم على البخاري إدخاله هندا في «الضعفاء»، وقال كما في «الجرح والتعديل»: «روى عنه قوم مجهولون، فما ذنب هند بن أبي هالة؟ أدخله البخاري في «كتاب الضعفاء»، ... يحول من هناك»[٢]، وعلق المُعَلّمِي على موضع مشابه لهذا في «الجرح والتعديل» قائلا: «فهذا اصطلاح البخاري يذكر في «الضعفاء» من ليس له إلا حديث واحد لا يَصِحّ، على معنى أن الرواية عنه ضعيفة، ولا مُشَاحّة في الاصطلاح»[٣]، قلت: وقد بين بعض هذا ابن عدي كما سبق التنبيه عليه أول هذا البحث.

- وهذا الحديث الذي تكلم فيه البخاري، وأورده ابن عدي بسببه، هو حديث وصفه للنبي ﷺ، وهو أشهر أحاديثه، «وقد كَانَ هِنْدُ بْنُ أَبِي هَالَةَ فَصِيحًا بَلِيغًا وَصَّافًا، وَصَفَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَحْسَنَ وَأَتْقَنَ، وَقَدْ شَرَحَ أَبُو عُبَيْدَةَ وَابْنُ قُتَيْبَةَ وَصْفَهُ ذَلِكَ، لِمَا فِيهِ مِنَ الْفَصَاحَةِ وَفَوَائِدِ اللُّغَةِ»[٤].

وقد أخرجه ابن عدي في «الكامل» عن ابن أبي عصمة، عن إسماعيل بن يزيد، عن علي بن جعفر، عن معتب مولى جعفر بن محمد، عن جعفر، عن أبيه محمد

---

[١] «الضعفاء الصغير» [٤١٢].
[٢] «الجرح والتعديل» (٩/ ١١).
[٣] «الجرح والتعديل» (٢/٣٤٥).
[٤] من كلام ابن عبد البر في «الاستيعاب».

بن علي، عن أبيه علي قال: قال الحسين بن علي: سألت خالي هند بن أبي هالة، فذكره.

وابن أبي عصمة، هو أبو صالح عبد الوهاب ابن أبي عصمة العكبري، الشيباني بغدادي ترجمه الخطيب في «تاريخها»[١]، والذهبي في «تاريخ الإسلام»[٢] ولم يذكرا فيه جرحا ولا تعديلا، وإسماعيل بن يزيد هو أبو أحمد القطان الأصبهاني ترجمه أبو الشيخ في «طبقات المحدثين في أصبهان»، وقال: «اختلط حديثه ولم يتعمد الكذب...وكان خيرا فاضلا كثير الفوائد والغرائب»[٣]، وكذا أبو نعيم في «أخبار أصبهان»، وقال: « اخْتَلَطَ عَلَيْهِ بَعْضُ حَدِيثِهِ فِي آخِرِ أَيَّامِهِ، يُذْكَرُ بِالزُّهْدِ وَالْعِبَادَةِ، حسَنُ الْحَدِيثِ، كَثِيرُ الْغَرَائِبِ وَالْفَوَائِدِ»[٤]، ثم إن آفة هذا الطريق إنما هو معتب مولى أبي جعفر، فقد قال فيه الأزدي: «كذاب»، وقيل اسمه مغيث، وله حديث باطل، كما في «الميزان»[٥]، وزاد في «اللسان»: «قال ابن معين: إذا حدث عن جعفر الثقات فحديثه مستقيم، وإذا حدث عنه حماد بن عيسى ومعتب فليس بشيء»[٦].

وثمة علة أخرى وهي عدم سماع محمد بن علي من الحسين بن علي رضي الله عنهم جميعا، وهي التي نص عليها ابن عدي، فقال: «وَمُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ مُرْسَلٌ، وَلَا يَكُونُ مُتَّصِلًا»، فالعجب منه رحمه الله كيف لم يعلله بمعتب وهو متهم، واكتفى بتعليله بالانقطاع؟

وقد اختلف فيه على علي بن جعفر، فروي عنه، عن معتب، كما سبق، وروي عنه عن أخيه موسى بن جعفر، عن أبيه جعفر، وبقيته سواء.

---

[١] «تاريخ بغداد» (١٢/٢٨٦).
[٢] «تاريخ الإسلام» (٧/١٣٦).
[٣] «طبقات المحدثين في أصبهان» [١٧٠].
[٤] «أخبار أصبهان» [٤١٠].
[٥] «الميزان» [٨٦٥٠].
[٦] «اللسان» [٢٨٢٧].

أخرجه ابن شاذان في «مشيخته الصغرى»[١] – ومن طريق ابن شاذان أخرجه جماعة منهم القاضي عياض في «الشفا»[٢]، وابن عساكر في «التاريخ»[٣]–، والحاكم –وعنه البيهقي في «الدلائل»[٤]– عن أبي محمد الحسن بن محمد بن يحيى بن الحسن بن جعفر المعروف بابن أخي طاهر العلوي، عن إسماعيل بن محمد بن إسحاق بن جعفر، عن علي بن جعفر.

قال ابن عساكر: «غريب»، قلت: الحسن بن محمد بن يحيى ابن أخي طاهر العلوي، رافضي متهم بالكذب وليس بثقة، ذكر له في «الميزان»[٥] – وعنه في «اللسان»[٦]مقرا– حديثين باطلين، وقال: «فهذان دالان على كذبه ورفضه... ولولا أنه متهم لازدحم عليه المحدثون فإنه معمر». قلت قارب المائة. والله أعلم.

قلت: وهذا الحديث مشتهر من طريق آخر، لا يقل ضعفا عن هذا الطريق وإن كان أكثر دورانا واشتهارا عند المصنفين، وهو ما أخرجه الترمذي في «الشمائل»[٧] – ومن طريقه: البغوي في «شرح السنة»[٨]، وفي «الشمائل»[٩]– عن سفيان بن وكيع قال: حَدَّثَنَا جُمَيْعُ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعِجْلِيُّ –إِمْلَاءً عَلَيْنَا مِنْ كِتَابِهِ– قَالَ: أَخْبَرَنِي رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ –مِنْ وَلَدِ أَبِي هَالَةَ زَوْجِ خَدِيجَةَ، يُكْنَى أَبَا عَبْدِ اللهِ– عَنِ ابْنٍ لِأَبِي هَالَةَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، قَالَ: سَأَلْتُ خَالِي هِنْدَ بْنَ أَبِي هَالَةَ ... الحديث.

---

[١]«مشيخته الصغرى» [٦١].
[٢]«الشفا» (١/١٩٩).
[٣]«التاريخ» (١/٢٨٨).
[٤]«الدلائل» (١/٢٨٥).
[٥]«الميزان» [١٩٤٣].
[٦]«اللسان» [٢٣٩٤].
[٧]«الشمائل» [٨و٢٢٥و٣٣٦].
[٨]«شرح السنة» [٣٧٠٥].
[٩]«الشمائل» [٤٥٧].

وسفيان بن وكيع لا يشتغل به، فهو متهم بالكذب، كما يقول أبو زرعة، ولكنه ليس علة هذا الحديث وإنما الآفة من شيخه جميع بن عمر، فقد اختلف عليه اختلافا كثيرا، واضطرب فيه اضطرابا شديدا، وروي عنه على ألوان شتى، فمنها ما سبق من رواية سفيان بن وكيع، ومنها:

ما أخرجه يعقوب بن سفيان – ومن طريقه: البيهقي في «الدلائل»[١] – وابن سعد[٢]، والحربي في «الغريب»[٣] – وعنه ابن قانع في «معجم الصحابة»[٤]– عن مالك بن إسماعيل أبي غسان النهدي.

ومن طريق أبي غسان أيضا أخرجه: الحاكم في «المستدرك»[٥]، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة»[٦]، وفي «دلائل النبوة»[٧]، والبيهقي في «شعب الإيمان»[٨]، وفي «دلائل النبوة»[٩]، والطبراني في «الكبير»[١٠]، وفي «الأحاديث الطوال»[١١]، وابن قتيبة في «الغريب»[١٢]، والعقيلي في «الضعفاء»[١٣]. كلهم من طريق أبي غسان، عن جميع بن عمر، حدثني رجل من أهل مكة، عن ابن لأبي هالة التميمي، عن الحسن بن علي، قال: سألت خالي هند بن أبي هالة... فذكره.

---

[١] «الدلائل» (٢٨٦/١).
[٢] «الطبقات» (٤٢٢/١).
[٣] «الغريب» (٤٢/١) و(٨٥٩/٢).
[٤] «معجم الصحابة» (١٩٥/٣).
[٥] «المستدرك» (٦٤٠/٣).
[٦] «معرفة الصحابة» [٦٥٥٣].
[٧] «دلائل النبوة» [٥٦٥].
[٨] «شعب الإيمان» [١٣٦٢].
[٩] «دلائل النبوة» (٢١٤/١).
[١٠] «الكبير» (١٥٥/٢٢).
[١١] «الأحاديث الطوال» [٢٩].
[١٢] «الغريب» (٤٨٧/١).
[١٣] «الضعفاء» [٦٦٢٦].

ومنها: ما أخرجه أبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ»[١] عن عبيد بن إسماعيل الهَبَّاري، عن جميع بن عمر، عن رجل بمكة، عن الحسن بن علي، عن هند بن أبي هالة.

ومنها: ما أخرجه العقيلي[٢] من طريق عمرو بن محمد العنقزي، عن جميع بن عمر، قال حدثنا يزيد بن عمر التميمي، عن أبيه، عن الحسن بن علي، قال: سألت خالي هند بن أبي هالة... الحديث. قال العقيلي في ترجمة يزيد بن عمر: «لا يتابعه إلا من هو مثله أو دونه»، وقال: «وحديث غسان أولى»، يعني من حديث العنقزي هذا وكلاهما لا يثبت.

وغير ذلك من وجوه الاضطراب، التي لا فائدة من التطويل بذكرها، ومدارها على جُميع بن عمر، وقد قال فيه أبو نعيم الملائي: «كان فاسقا»، كما في «الكامل» وغيره، وفي «تهذيب التهذيب»: «وقال الآجري، عن أبي داود: جميع بن عمر راوي حديث هند بن أبي هالة، أخشى أن يكون كذابا»[٣]، وقال ابن حجر في «التقريب»: «ضعيف رافضي»[٤].

وشيخ جميع وشيخ شيخه مجهولان، لا يدرى من هما، ومثل هذا الحديث الفخم الجليل اللفظ أيعقل ألا يرويه إلا روافض فسقة متهمون بالكذب، عن مجاهيل لا يعرفون، اللهم لا !.

ولذلك تواطأت كلمات النقاد على ضعفه ورَدِّهِ: فسبق قول البخاري وأبي حاتم في ذلك، وقال أبو داود كما في «سؤالات الآجري»: «أخشى أن يكون موضوعاً»[٥]، وقال أبو زرعة في « الضعفاء» (٢/ ٥٥١): «فيه كلام، أخاف أن

---

[١] «أخلاق النبي ﷺ» [٥٨٢].
[٢] «الضعفاء» [٦٦٢٥].
[٣] «تهذيب التهذيب»(١/ ٣١٤).
[٤] «التقريب» [٩٦٨].
[٥] «سؤالات الآجري» (١/ ٢٨١).

لا يصح»[١]، وقال ابن حبان في «الثقات» (٢/ ١٤٥): «إسناده ليس له في القلب وقع»[٢]، والله أعلم.

[١]« الضعفاء» (٢/ ٥٥١).
[٢]«الثقات» (٢/ ١٤٥).

الخاتمة

ظهر بما أسلفناه من النظر في حال من أوردهم ابن عدي ممن ذكروا بالصحبة في «الكامل في الضعفاء» ما أوجزه فيما يلي:

- لقد أورد ابن عدي في «الكامل» (٢٦) ستة وعشرين رجلا ممن ذكروا بالصحبة، ولم يقصد قط ضعفا في أشخاصهم، وإنما أوردهم لضعف في أحاديثهم فحسب، وهو متبع في تضعيف أحاديثهم تلك للإمام البخاري، لكن الفرق بينه وبين البخاري أن البخاري أورد عامتهم في كتابه «التاريخ الكبير» وهو تاريخ عام يذكر فيه الصحابة والثقات والضعفاء وغيرهم وليس خاصا بنوع ما من الرواة، وأما ابن عدي فأوردهم جميعا في «الكامل في الضعفاء»، فكان هذا موضع الانتقاد من صنيعه رحمه الله.
- من خلال دراستي لهؤلاء المذكورين تبين أن منهم جماعة مختلف في صحبته أصلا، بل في بعضهم من لا تثبت له صحبة ابتداء.
- وكثير منهم تتوقف صحة صحبتهم على ثبوت هذا الحديث الذي من أجله أوردهم ابن عدي في «الكامل»، وقد تبين صحة قول البخاري وابن عدي من بعده في القول بضعف أحاديثهم تلك، مما يؤثر على ثبوت صحبتهم، وينقلهم إلى رتبة التابعين، فيسقط حينها العتب على ابن عدي في إدخالهم في «الكامل».
- وفي القليل يكون الحديث المذكور مع ضعفه غير مؤثر أبدا على ثبوت صحبتهم، وهذا على قلته فالعتب فيه لازم لابن عدي، فما كان هناك داع لإيراد من هذا حاله في «الكامل».

- يبقى أن ابن عدي قد بين وجهة نظره في إيرادهم، وشرحها في ترجمة أحدهم، وهو زيد بن أبي أوفى، فالرجل مجتهد إن أصاب فله أجران، وإن أخطأ فما يخرج عن الأجر.

والحمد لله أولا وآخرا ظاهرا وباطنا